GIEM

نماذج مستمرة وصالحة لتمويل الإدارة العامة

- خلفاء ووزراء واقتصاديون -

Volume No. 114, NOVEMBER 2021 - RABI-II, 1443

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

الرعاية أو الإعلان

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٠٣ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

لوحة رسم: فانوس ٨

بريشة محمد حسان السراج

نماذج مستمرة وصالحة لتمويل الإدارة العامة: خلفاء ووزراء واقتصاديون ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

القواعد الآمرة في القانون الدولي ١٤

حمزة عميش

الأموال الظاهرة والأموال الباطنة وأثرها على الزكاة ٢٤

محمد مروان شموط

البنك المركزي الإسلاميّ وأدوات سياسته النقديّة ٣٦

د. فؤاد بن حدو

خارطة الطريق للبنوك التي تتبنى البيتكوين ٤٩

يستكشف المنظمون المصرفيون في الولايات المتحدة كيف يمكن للبنوك التقليدية الاحتفاظ بعملة البيتكوين لأغراض مختلفة

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

The Era of FIAT Institutions is coming to an End ٥١

Lina Seiche

واقع سوق العملات الرقمية المشفرة اليوم ٥٢

د. معتز أبو جيب

نحو بناء اقتصاد مقاوم للصدمات ٥٨

استعمال واستدامة المضادات الحيوية لإزالة الندوب الاقتصادية

د. زهير لخيار

د. الفكاك حمدي

أشخاص يؤجرون وجوههم لبناء نسخ تسويقية تعتمد على التزييف العميق ٦٧

ويل دوجلاس هيفن

كيف غيّر الذكاء الاصطناعي قواعد اللعبة في سوق العقارات؟ ٧٢

العربية نت

البحث العلمي جوهر التنمية وصانع النهضة ٧٤

د. فادي محمد الدحدوح

كفاءة هندسة القرآن الكريم في إدارة الكوارث ٧٧

أزمة الجفاف أنموذجا

د. حازم الوادي

رواد الأعمال الاجتماعيون: سلالة نادرة بالمغرب ٨٥

رشيد أشنين

تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر ٩٨

د. بن زارع حياة

السفتجة بين الفقه والقانون ١٠٩

نجلاء عبد المنعم

هدية العدد: كتاب – البنوك المركزية بين القيل والقال والمستقبل المنشود ١١٥

د. سامر مظهر قنطقجي

لوحة مرسم: فانوس

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

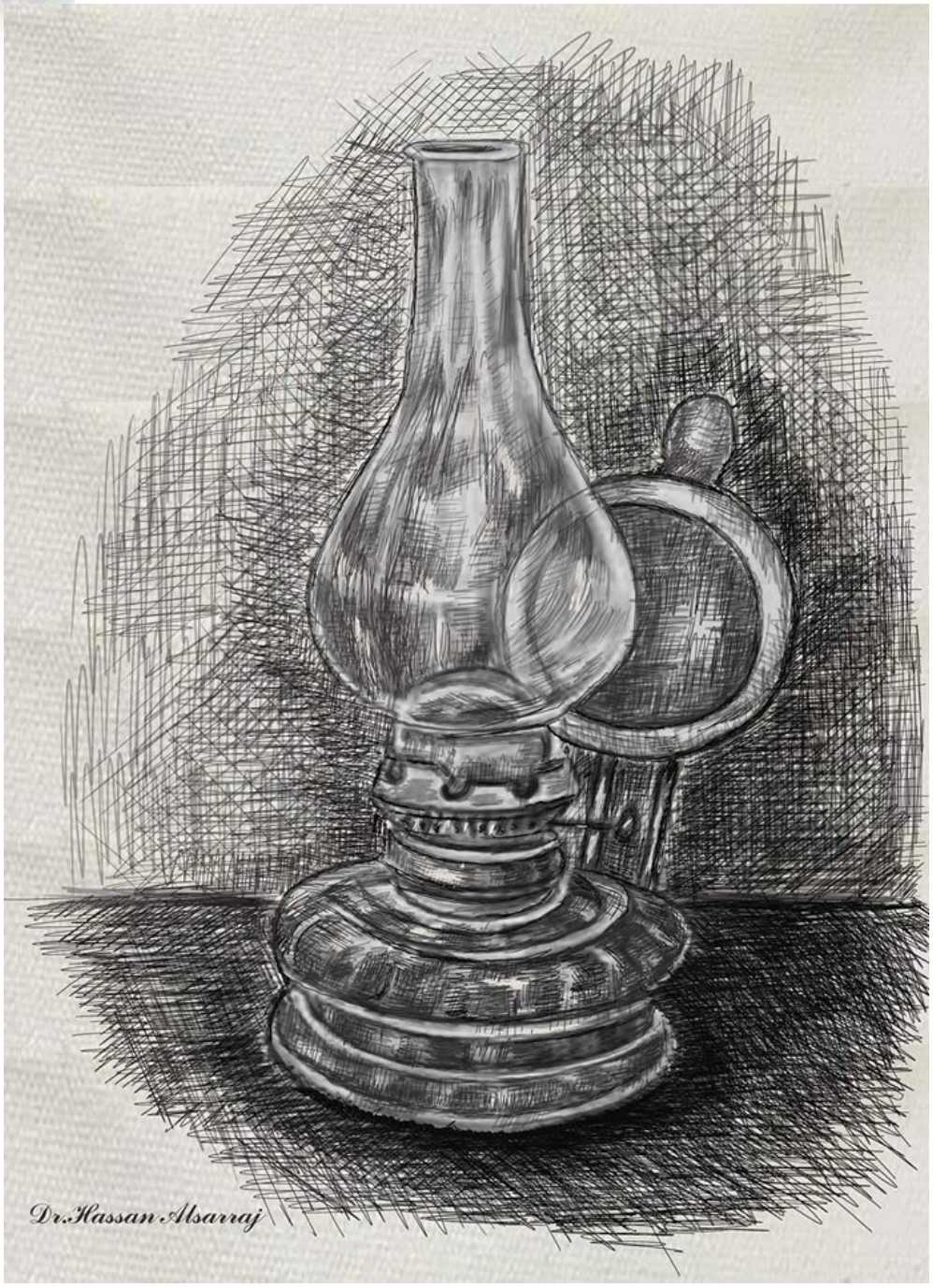

نماذج مستمرة وصالحة لتمويل الإدارة العامة: خلفاء ووزراء واقتصاديون

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إن تمويل أعمال الإدارة العامة يستلزم إدارة الموارد العامة المادية بحكمة ورشد، فالعمل في الشأن العام أمانة أمام الله وأمام الناس، والحاكم إنما وكيل، ويده يد أمانة. وقد مارس حكام المسلمين أعمال الإدارة العامة بنجاح يشهد بذلك اتساع رقعة الخلافة وزمن سيادتها والعدل الذي ساد فيها.

استخدم أولئك الحكام مختلف الطرق والأساليب المباحة شرعًا لتحقيق ذلك، فبيت المال أو وزارة الخزانة لها موارد نصت عليها شريعة الإسلام وحددتها وتركت حيّز الاجتهاد مفتوحًا، كما أوضحت حدود الحلال والحرام للكسب والإنفاق سواء للحاكم أو للمحكوم على حد سواء.

لقد استوعب الحكام – خلفاء ووزراء – الأحكام الشرعية وطبقوها بحرص؛ خشية مخالفة أوامر الله تعالى، – يُستثنى من ذلك بعض فترات التاريخ الإسلامي بكل تأكيد –، أما العلماء والفقهاء فكانوا دومًا أقرب ما يكونون اليوم لمجلس الأمة يشرحون شرع الله تعالى ويوضحونه، ويجتهدون بما يستجد، ويراقبون عمل الحاكم فينصحون ويصححون ما استطاعوا لذلك سبيلا.

نماذج ناجحة يُقتدى بها:

لقد لجأ الوزير العباسي علي بن عيسى لإتباع سياسة الإقراض الحسن للمنتجين بشكليه (النقدي والعيني) للقيام بأعمالهم، وتجاوز أي عُسر مالي قد يعرقل مسيرتهم الإنتاجية؛ فأسلف المزارعين بالنقود لشراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها، وأسلف البذور للمحتاجين من الفلاحين، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد.

أما الشاطبي فميّز بين سياستين ماليتين لبيت المال هما: الاستقراض والتوظيف، وقصد بالتوظيف فرض الضرائب على الناس، واشترط لتطبيق السياستين أن تكون البلاد تحت نير أزمة عامة، وبيت المال فارغ، والفارق بين تطبيق أي منهما هو احتمال وجود إيرادات مستقبلية لبيت المال، فإن كان ذلك فالاستقراض، وإلا فالتوظيف حيث تنعدم المصادر المستقبلية للدخل، فقال: "الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يُنتظر، وأما إذا لم يُنتظر شيء وضعفت وُجوه الدخل بحيث لا يُغني، فلا بد من جريان حُكم التوظيف" (الشاطبي، ٣٠٥).

وبالعودة إلى عام الرمادة في زمن الفاروق رضي الله عنه، حيث الأمة كانت في أزمة شديدة، وبيت المال كان فارغًا، ولا يُنتظر إيرادات لبيت المال؛ فكانت السياسة المرتقبة هي التوظيف على بيت المال أي فرض الضرائب. لكن الفاروق رضي الله عنه فضّل تعجيل الإيرادات المتوقعة بدل السياستين السابقتين؛ فاستدان من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية؛ لتكون بمثابة اقتراض داخلي ليس فيه تكلفة، ولا مخاطر؛ فقد لا تنقضي الأزمة سريعًا وقد يتأخر الدخل المتوقع. وبذلك عطّل الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة؛ فرض الضرائب، لأن بيت المال لم يعد فارغًا! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

١- حققت ربطًا بين الإنفاق العام ومصادر دخله؛ التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معًا. إن اللجوء لسياسة فرض الضرائب، هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء وأغنياء، ويتهرب القادرون منها، والأغنياء هم الذين يفعلون ذلك غالبًا، وهذا حاصل حتى في أرقى الدول مدنية، كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس الأسبق أولاند.

٢- عدم التسرع بالاستقراض؛ فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد؛ فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى. وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات

مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها؛ وهذا ما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

٣– عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقَل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركنًا من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها؛ إن لم نقل جميعها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلت فرض الضرائب موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط؛ كما حصل في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس أوباما.

٤– ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد؛ أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه؛ فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي؛ باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشيًا لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال؛ بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها؛ فسياسة الاقتراض الداخلي ليس لها مخاطر، والمسلم القادر ماليًا؛ سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يَرتجي منها سوى عبء إضافي لن يُغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة (ربح – ربح) بين المواطن وحكومته.

كما قام الوزير علي بن عيسى بخفض التكاليف العامة المترتبة على بيت المال بإعادة النظر في رواتب العاملين العامين، فلجأ إلى ثلاث سياسات هي:

١. خفض مقدار الرواتب؛ فخفّض راتب رئيس ديوان السواد، وأجور عمال الدواوين.

٢. خفض البطالة المقنعة؛ بإسقاط رواتب كل من كان يقبض من الكتاب الذين يحضرون ولا يعملون.

٣ . خفض أشهر الرواتب؛ فجعل بعض الرواتب على أساس عشرة أشهر في السنة، ورواتب أصحاب البريد ثمانية أشهر في السنة؛ محققا التعاقد الموسمي خفضاً للتكاليف العامة .

وبذلك ضبط الوزير بعض مفاسد القطاع العام التي مؤداها زيادة التكاليف العامة، والتي بالضرورة تخلق التضخم .

إن الحكومات غالبًا ما تلجأ إلى سياسات الاستقراض أو فرض الضرائب لسهولتهما، وتتحاشى الأنشطة الإنتاجية لأنها تحتاج حُسن تدبير، وهذا الحُسن غير متاح في القطاع العام لانتشار الفساد في جميع مرافقه وعدم كفاءته دومًا . لذلك رأى ابن خلدون ضرورة إبعاد الدولة عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية لما يكتنف ذلك من احتمالات الفساد، ثم لمنافستها مواطنيها في فرص العمل والاستثمار، مما يسهم في خلق البطالة وزيادتها . لقد فضّل ابن خلدون الدولة الراعية التي تسهر على تحقيق مصالح الناس فتهيئ لهم ما يلزم لذلك من رقابة للسوق وتمنع كل مفسدات توازن العرض والطلب ليعمل السوق بكفاءة وشفافية .

ومن الأنشطة الإنتاجية الآمنة للحكومات سياسة إحياء الأرض الموات، وهي نعادل سياسة BOT (أنشئ – شغّل – انقل) . فتستطيع الحكومات تأمين تدفقات نقدية جارية لبيت المال من خلال استثمار أراضي الدولة بهذه السياسة .

وهذا ما يُفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يجب تطبيق مبدأ المحاسبة الاجتماعية من أعلى الهرم إلى أدناه : **كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِه، الإمامُ راعٍ ومَسؤُولٌ عنْ رعيَّتِه، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه وهو مَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، والمرْأةُ راعِيةٌ في بيتِ زوجِها ومَسْؤُولةٌ عن رعيَّتِها، والخادِمُ راعٍ في مالِ سيِّدِه ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه. قال : وَحَسِبْتُ أنْ قدْ قال : والرَّجُلُ راعٍ في مالِ أبِيهِ ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، وكُلُّكُم راعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه** (حديث صحيح) .

إن ما ذكرناه هي عوامل يلجأ إليها الاقتصاد التقليدي؛ وتُسهم في إيجاد الخلل السوقي الذي يؤدي إلى حدوث التضخم .

وبناء على ما ذكرناه من نماذج ناصعة مارستها حكومات ووزراء واقتصاديون مسلمون في تمويل أعمال الإدارة العامة وتأمين ما يستلزم ذلك من موارد عامة مالية بحكمة ورشد؛ تستحق العودة إليها، فالتاريخ قد سطرها كتجارب ناجحة، يشهد بذلك اتساع رقعة الخلافة وزمن سيادتها والعدل الذي ساد فيها.

وها هي بعض النماذج العالمية تحوم حولها من حين لآخر.

المراجع:

١– الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، ج ٢.

٢– الزهراني، د. ضيف الله ، الوزير العباسي علي بن عيسى بن داوود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٤.

القواعد الآمرة في القانون الدولي

حمزة عميش

باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية

الحلقة (١)

القواعد الآمرة هي مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي التي قبلها المجتمع الدولي لتأسيس قاعدة لا يمكن للدول خرقها، ومن البديهي أنه لا يجوز لأي شخص دولي أن يخرج عن هذه المبادئ حتى ولو كان ذلك عن طريق معاهدة، ونتيجة لذلك، تم تفسير تلك المبادئ بشكل عام على أنها تقيد حرية الدول في التعاقد، وفي الوقت نفسه تُبطل المعاهدات التي تتعارض مع القواعد التي تم تحديدها على أنها "آمرة".

تعتبر قاعدة ملزمة بالنسبة للقانون الدولي كل قاعدة مقبولة، ومعترف بها من قبل المجموعة الدولية لا تخضع لأي استثناء، ولا يمكن تغييرها إلا بمقتضى قاعدة جديدة من القانون الدولي تحمل نفس الطبيعة، والقواعد الآمرة هي الأساس القانوني إضافة إلى القواعد الأخرى للقانون الدولي لقيام مسؤولية أشخاص القانون الدولي من منظمات دولية ودول وغيرها من أشخاص القانون الدولي، عند ارتكابها أعمالاً غير مشروعة تتمثل بانتهاك الالتزامات الدولية المفروضة عليها.

يعد القانون الدولي نظام قانوني متطور، حيث يساهم الفقه والقضاء وممارسات الدول في تطوير مبادئه وقواعده، ولقد اقتضى ذلك صياغة وبلورة عدد من القواعد القانونية الجوهرية والعامة التي لا يستساغ إغفالها والخروج عليها من أشخاص القانون الدولي فيما يعقد من معاهدات واتفاقات، وقد تم تفسير تلك المبادئ بشكل عام بأنها تُقيد حرية الدول في التعاقد وفي الوقت نفسه تُبطل المعاهدات التي تتعارض مع القواعد التي ومع ذلك، فقد تعرّض نطاق (صُلب القواعد الآمرة في النظام القانوني الدولي) تشكّل هذا المفهوم، بل حتى وجود المفهوم ذاته، للجدل في أوساط المجتمع القانوني الدولي على مدى سنوات وتباينت الآراء بخصوص وجود نظام عام دولي تنبثق منه قواعد لا يستطيع أشخاص هذا النظام القانوني الاتفاق على خلافها، ويمثل عام ١٩٦٩ منعطفا هاما في مجال الأخذ بنظرية القواعد الآمرة في القانون الدولي العام، حيث جاءت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ لتضع نوعا من التدرج وتقيم نوعا

من التفرقة بين القواعد الدولية الآمرة وبين غيرها من القواعد القانونية الدولية، ويكاد يوجد إجماع من فقهاء القانون الدولي على أن المبادئ ذات الطابع الإنساني التي تنبثق من ضمير المجتمع الدولي والتي تمثل القيم العليا فيه تعد من قبيل القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها ومثالها المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية منع إبادة الجنس البشري لعام ١٩٤٨ وغير ذلك من الاتفاقات الدولية ذات الأبعاد الإنسانية[1].

وقسمت البحث إلى مبحثين الأول: القواعد الآمرة والنظام الدولي، والثاني: مفهوم وتطور القواعد الآمرة في القانون الدولي.

المبحث الأول: القواعد الآمرة والنظام الدولي

لم يتحقق الاعتراف بالقانون الدولي نفسه كنظام قانوني دفعةً واحدة وإنما بشكل تدريجي، أما القانون الداخلي، فإن وجود القانون وصحته يعتبران من الأشياء الواضحة وضوحاً تاماً، حيث يُنشَأ القانون ويتم تطبيقه بموجب سلطة الدولة التي تُمارَس على الأفراد، وفي أنظمة القانون المحلي، يشير مفهوم المصدر الرسمي للقانون إلى الآلية الدستورية لسن القوانين، وأن منزلة القاعدة تتقرر بموجب القانون الدستوري، ولهذا السبب يُعتبر القانون صحيحاً، ولكن هذا الهيكل الرسمي غير قائم على الساحة الدولية.

ورغم أن القواعد الآمرة قد أدرجت ضمن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ إلا أن أبعادها وآثارها القانونية لاتزال موضع خاف وتفتقر إلى تحديد دقيق، فرغم كثرة القضايا التي يُحتج فيها بالقواعد الآمرة، فإنه لا يوجد حتى الآن سوى قدر ضئيل من السوابق القضائية التي استُظهر فيها بالقواعد الآمرة للطعن في صحة تصرف قانوني ذو صفة دولية.

ويكاد ينعدم الخلاف حالياً حول وجود القواعد الآمرة كجزء من النظام القانوني الدولي، ومع ذلك لم تتضح بعد طبيعتها المحددة، ولا القواعد التي يمكن أن تُعتبر قواعد آمرة، ولا انعكاسات القواعد الآمرة في القانون الدولي.

[1] مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد رقم 15 العدد 1 حزيران 2018

ولم تظهر معايير ذات حجية لتحديد المضمون القانوني الدقيق للقواعد الآمرة، أو العملية التي يمكن أن ترقى بواسطتها القواعد القانونية الدولية إلى مركز القواعد الآمرة[1].

وسنتناول الحديث عن علاقة القواعد الآمرة بالنظام القانوني الدولي ضمن مطلبين اثنين:

المطلب الأول: الاعتراف الرسمي بالقواعد الآمرة

إن مفهوم القواعد الآمرة تم تدوينه في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ليس مفهوماً جديداً، فعلى الرغم من إمكانية تَتَبُّع أصوله الأولى إلى الفترة التي تطورت خلالها عقيدة القانون الطبيعي، إلا أن الفكرة وُضِعَت لأول مرة من قبل الرواقيين ففي القرن الرابع بعد الميلاد، قام هؤلاء بوضع مَن يُسمَون ب "النظرية القائلة بأن القانون يجب تطبيقه على صعيد دولي"، وذلك استناداً على ما يسمى "الاستدلال العقلي العلمي الذي لا يقوم على جنسيات منفردة أو عرق بعينه وإنما يشترك به الجميع وبفعلهم هذا توصلوا إلى فكرة الدولة العالمية التي يجب أن يكون جميع أفرادها متساوون[2].

ويرجع الفضل للاهوتيين الإسبان من القرن السادس عشر الذين يُعتَبرون مؤسسي القانون الدولي الحديث، وكذلك غروتيوسو غيره من الكتّاب الكلاسيكيين إذ ظهرت بعض المبادئ التي ارتقت إلى منزلة القانون الطبيعي اللازم.

ولذلك، فقد تم تأويل القانون الطبيعي بأنه قانون تكون جميع الدول مُلزَمة بمراعاته، حيث اعترف معظم الفلاسفة بوجود مبادئ للقانون الطبيعي ووجود مجتمع دولي يجب أن تخضع إليه جميع السيادات وذلك لصالح ما يمكن وصفه عموماً بأنه الصالح العام للإنسانية.

وبعد تلك الحقبة، بدأت فكرة القانون الفوقي والملزم للمجتمع الدولي في نظريات القانون الطبيعي بالانحسار تدريجياً، وفي المقابل، فإن الذي بدأ يهيمن على التفكير في الساحة الدولية هو كلٌ من القواعد الجديدة المستقاة من ممارسة الدول، وما أصبح يُعرف بمبدأ القانون الوضعي، أي المبدأ القائل أن القانون يتم تشريعه فعلياً وخصّيصا ويتم تبنّيه بموجب السلطة الملائمة من أجل مجتمع قانوني منظم، وعلى الرغم من أن فكرة القانون الطبيعي الملزم قد حافظت على ما أمكن وصفه بالأهمية الأخلاقية أثناء

---

[1] أدرج موضوع القواعد الآمرة لأول مرة في عمل لجنة القانون الدولي في التقرير الثالث الذي أعده المقرر الخاص المعني بقانون المعاهدات في الوثيقة A/CN.4/(28 April-4 July 1958)

[2] مجلة الشارقة للعلوم القانونية المجلد 15 العدد 1 حزيران 2018 م ص 257

هذه الفترة فقد برزت فكرة القانون الدولي الطوعي ثم أصبحت الفكرة المهيمنة بدلاً من ذلك، الفكرة القائلة أن القانون قد تم إنشاؤه حصرياً عن طريق إرادة الدول ولذلك لم يتعرض للتحديد ولا التقييد. وبناءً على هذا التأويل فإنه بوسع الدول من الناحية النظرية أن تبرم معاهدات في مختلف المسائل والقضايا[1].

وعلى الرغم من ذلك، بالنسبة لبعض فقهاء القانون الدولي فإن أساس القانون نفسه قد بقي كما كان موجوداً في قواعد النظرية الأساسية، أو القانون الطبيعي، أو التضامن الطبيعي وقد تطور مفهوم قواعد القواعد الآمرة جزئياً من تلك المفاهيم، ولكنها لم تكن المصدر أو الأصل الوحيد لها. ويُعزى ذلك إلى أنه على الرغم من أن نظرية القانون الطبيعي تقوم على معتقد مفاده أن هناك أفكار خارجية عن القانون الوضعي وتسمو عليه والتي هي متضمَّنة في قواعده الملزمة الأساسية، في حين أن القواعد الآمرة ليست كذلك، بل على النقيض من ذلك.

وتشكل القواعد الآمرة جزءاً لا يتجزأ من القانون الوضعي نفسه وهي معروفة ومعترَف بها من قبل المجتمع الدولي بوصفها قواعد لا يمكن الخروج عليها، ولذلك، وعلى الرغم من نظريات القانون الطبيعي، فإن معظم تلك القواعد مستمدة من اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية، وأن صفاتها مستمدة من القانون الدولي ومن إرادة الدول. واستمرت نظريات القانون الوضعي في الهيمنة على تطور القانون الدولي حتى فترة مبكرة من القرن العشرين، ولم يتم قبول مفهوم القواعد الآمرة في القانون الدولي حتى النصف الثاني من ذلك القرن.

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت حركة الاعتراف أكثر رسمية ضمن مفهوم المواثيق والمعاهدات الدولية التي بدأت بالظهور في هذه الفترة ومثال ذلك لإدراج المواد ذات الصلة في كل من ميثاق عصبة الأمم وميثاق محكمة العدل الدولية فقد نص البند ١ من المادة ٢٠ من ميثاق عصبة الأمم لسنة ١٩١٩ أنه ينبغي على الدول ألا تدخل في معاهدات غير متوائمة مع أحكام الميثاق وتضمنت المادة ٣٧ (ج ١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدائمة الذي تم تبنيه في سنة ١٩٢٠ المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الدول المتحضرة ضمن مصادر القانون المطبق من قبل المحكمة[2].

[1] مجلة الشارقة المرجع السابق ص 258
[2] انظر ميثاق عصبة الأمم المتحدة

المطلب الثاني : القواعد الآمرة في القانون الدولي

إن اصطلاح "القانون الدولي العام "الذي يستعمله القانونيون في اللغة العربية هو ترجمة حرفية عن الانجليزية والفرنسية، وهو اصطلاح حديث النشأة استعمله لأول مرة الفيلسوف الانجليزي (بنتام)[1] عام ١٧٤٨–١٨٣٢ في مؤلفه الذي نشره عام ١٧٨٩ بعنوان "مقدمة حول مبادئ الأخلاق والتشريع" وكان يقصد بهذا التعبير مجموعة القواعد المطبقة على الجماعة الدولية، أو التي يفترض أن تسود العلاقات بين الدول المستقلة. وقد اقتبس بنتام هذا التعبير أو المصطلح من كتاب سابق وضعه ريتشارد زوش ١٦٥٠ الذي كتب عن" القانون بين الأمم "وهو التعبير الذي كان متعارفا عليه من قبل، مع تعبير أخر هو قانون الشعوب أو قانون الأمم[2].

وقد عرّفه الدكتور محمد عزيز شكري بأنه: "مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي في علاقاتها المتبادلة"[3]. ونلاحظ من هذا التعريف أنّ القانون الدولي: هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية، وهذا ما يميّزه عن القواعد الأخلاقية، وقواعد المجاملات الدولية.

فأمّا الأخلاق الدولية: فهي "مجموعة المبادئ التي يمليها الضمير الدولي مما قد يقيد تصرفات الدول دون أن يشكل هذا القيد إلزاماً قانونياً"[4]. مثال ذلك وجوب استعمال الرأفة في الحرب، فإذا فشلت دولة ما في التقيد بهذه القواعد الأخلاقية سبب فشلها سخط الرأي العالمي، واحتقاره لها دون أن يترتب على مثل هذا الفشل مسؤولية قانونية.

أمّا المجاملات الدولية: التي يجب تمييزها عن القواعد القانونية الملزمة فهي" قيام دولة ما بعمل غير ملزم أو الامتناع عنه قانوناً أو أخلاقاً، وذلك لتوطيد العلاقة بين دولة وأخرى" مثال ذلك: المراسم المتبعة في استقبال السفن الحربية بالتحية البحرية. ومن الممكن أن تنقلب قاعدة المجاملة الدولية إلى قاعدة قانونية

---

[1] **جيريمي بنثام** بالإنجليزية Jeremy Bentham عاش في الفترة (15 فبراير 1748 - 6 يونيو 1832) هو عالم قانون وفيلسوف إنكليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. ويشتهر بدعواته إلى النفعية و حقوق الحيوان، وفكرة سجن بانوبتيكون[1].
كما شملت مواقفه الحجج المؤيدة للفرد، و الحرية الاقتصادية، الفائدة، و الفصل بين الكنيسة والدولة، حرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، الحق في الطلاق، وعدم تجريم أفعال المثلية الجنسية[2]. كما طالب بإلغاء الرق وعقوبة الإعدام وإلغاء العقوبات البدنية، بما في ذلك للأطفال

[2] عثمان جمعة ضميرية: أصول العلاقات الدولية، دار المعالي، الأردن، عمان، ط1، عام 1999م، ص174.

[3] - د. محمد عزيز شكري: مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، 1997، ط 7، ص 2.

[4] - انظر مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص3.

ملزمة إذا ارتضت الدول الالتزام بها ومثال ذلك الحصانة الدبلوماسية، فقد ظهرت على شكل مجاملات دولية، ثم انتهت إلى قواعد ثابتة في القانون الدولي[1].

إنّ اهتمام الدول بتنظيم علاقاتها لتكون في نهاية المطاف قواعد قانونية ثابتة، بدأ في أواسط القرن السابع عشر، وعلى وجه الدقة بعد انتهاء الحرب الدينية وذلك بإبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨[2]، حيث تعتبر هذه المعاهدة فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية، يبدأ عندها القانون الدولي بشكله الحالي.

ونتيجةً لطبيعة المجتمع الدولي الذي يتكون في الواقع من العديد من الدول ذات السيادة التي تتعايش مع بعضها البعض، فإن المجتمع الدولي يتسم بغياب أية سيادة محددة أو هيكل رسمي يماثل ما هو موجود ضمن الولاية الوطنية، ولذلك، فإنه من الواضح أن الدول أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض.

وتتجسد فكرة القواعد الآمرة بأنها عبارة عن أفكار ومثل ومبادئ مستقرة في الضمير تكملها قواعد موضوعية تفسرها وتُيسر عملها وتحددها فتعطيها شكلها المادي القابل للتطبيق وتبين الوسائل والأساليب التي تضمن احترامها، والتزام الدول بمراعاة حد أدنى من الالتزامات وعدم تجاوزها في إبرام المعاهدات مع وجود مصلحة عامة للدول في ضرورة احترامها، والحقيقة أن العنصر الأخلاقي يُمثل إطاراً مهماً يدعم القول بوجود فكرة النظام العام الدولي في إطار القانون الدولي، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الصادر بتاريخ ٨ حزيران ١٩٩٦ عندما أكدت على أهمية شرط مارتنز الذي لا يمكن الشك في استمرار وجوده وقابليته للتطبيق،

---

[1] - انظر مدخل إلى القانون الدولي العام: مرجع سابق، ص 2 – 4.

[2] - معاهدة وستفاليا صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) هو اسم عام يطلق على معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنا بروك (Osnabrück) ومونستر (Münster) في وستفاليا في وتم التوقيع عليهما في 15 مايو 1648 و24 أكتوبر 1648م وكتبتا باللغة الفرنسية.وستفاليا وتعني فاليا الغربية وهي مقاطعة ألمانية، كانت مستقلة ذاتيا ضمن إطار الدولة الألمانية " بروسيا"

وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم) وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة. ووقعها مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث (هابسبورغ)، ممالك فرنسا، إسبانيا والسويد، وجمهورية هولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

يعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول. مقررات هذا الصلح أصبحت جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة. وغالبا ما تعتبر اتفاقية البرينيه الموقعة سنة 1659م بين فرنسا وإسبانيا جزءاً من الاتفاق العام على صلح وستفاليا.

انظر عزيز شكري: مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق ص 26.

وقد أثبت أنه وسيلة فعالة لمواجهة التطور السريع في التكنولوجيا العسكرية، حيث أن هذا الشرط لا يقوم فقط بتأكيد القانون العرفي لكنه سمح بمعالجة مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام باعتبارها مبادئ للقانون الدولي من الضروري التأكيد عليها في ضوء الأحوال المتغيرة، فانتهاك المعايير الإنسانية أكثر تطوراً مما كان عليه الحال عندما وضع هذا الشرط وعلى وجه الخصوص تطور قانون حقوق الإنسان وضرورة المحافظة على البيئة، فهذه المبادئ لصيقة بالبشرية[1].

واعتماد الدول على بعضها البعض، يقتضي تنظيماً، وعلى الرغم من أن هذا التنظيم يتم أحياناً عن طريق اتفاقات يتم التوصل إليها بين الدول إلا أن الفجوة يتم رأبها أيضاً عن طريق اعتراف الدول فردياً بما يسمى الضمير الدولي الذي يفرض تنظيماً قانونياً على تصرفات الدول، وبذلك يتحقق الاحترام الدولي للقيم الاجتماعية الأساسية وبناء على هذا القانون الأخلاقي هذا فإن الاعتراف والاحترام الدوليين لبعض القيم الأساسية الاجتماعية يمكن أن تعني أن بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين عدد محدود من الدول تصبح سارية المفعول بالنسبة للجميع، ويظهر ذلك، على نحو مماثل في ما يسمى "البنية التحتية الأخلاقية الدولية"[2].

ونتيجةً لتنظيم شؤون الدول بموجب القانون الدولي، خضع مفهوم السيادة الوطنية للتطور وأصبحت شؤون الدول اليوم تنظم عن طريق كل من أنظمتها الوطنية وقوانين المجتمع الدولي التي يتم تطويرها باستمرار، وهذه القوانين تتطور أو يتم إنشاؤها ليس من قبل مشرّع دولي أو كيان ذي سيادة دولية بل يتم ذلك بصورة عامة عن طريق إجماع الدول التي اعترفت أن بعض القيم ترتقي إلى أن تكون قواعد قانونية صحيحة يجب احترامها.

ومن الضروري تحديد المصادر التي يمكن استقاء تلك القواعد منها، وتعتبر مصادر القانون الدولي عادةً أنها مصادر وردت على نحو محدد في البند ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي تنص على أن: وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن:

---

[1] تمت تسمية شرط مارتنز نسبة إلى فريدريك مارتنز المندوب الروسي في مؤتمر السلام المنعقد في لاهاي عام 1899وقد ذكر مارتنز ذلك الشرط بعد ما فشل المندوبون في مؤتمر السلام في الاتفاق على مسألة مركز المدنيين الذين يشهرون السلاح ضد قوات الاحتلال

[2] مجلة الشارقة مرجع سابق ص 260

- الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.
- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.
- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.
- أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم[1].

ومما يجدر ملاحظته أن القواعد الآمرة ليست مدرجة تحديداً بوصفها مصدراً رسمياً للقانون الدولي، حيث أنه، لكي يتسنى وضع تلك القواعد بطريقة صحيحة بين المصادر الرسمية فإنه يجب علينا أن نتعرف على تطورها كمفهوم قانوني ومدى الاعتراف الدولي بوجودها.

إن ظهور القواعد التي لها طابع القواعد الآمرة حديث العهد نسبياً، رغم أن القانون الدولي يمر بعملية تطوير سريع، وكثيراً ما أشارت المحاكم الوطنية والدولية إلى القواعد الآمرة، وقدمت من ثَمّ إيضاحات لبعض أوجه التعقيد في نشأتها وسريانها ومضمونها، لقد بدأت آراء القضاء الدولي وآراء الخبراء بالاعتراف بالقواعد الآمرة فالمادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ تعتبر قاعدة إجبارية بالنسبة للقانون الدولي وتحدد التعريف الحالي المقبول دولياً للقواعد الآمرة، وتنص على: "تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي، لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع"[2].

غير أن المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا، لا تبين العملية التي ترقى من خلالها قواعد القانون الدولي العام إلى مستوى تصبح فيه قواعد آمرة، ولا تبين كيفية تحديد هذه القواعد، ومن الأسئلة التي تثار في هذا الصدد معنى عبارة: يوافق عليها ويعترف بها المجتمع الدولي ككل والآثار المترتبة عليها، ولا تشمل كذلك كيفية تفاعل القواعد الآمرة مع غيرها من قواعد القانون الدولي مثل قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع والحقيقة أنه من الصعب وجود قواعد محددة لهذه الصفة حيث أن هذا الأمر يخضع

[1] انظر المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية
[2] انظر المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات

للتطور وربما نستطيع أن نضيف مجموعة من القواعد ذات الصفة الآمرة إذا أخذنا بعين الاعتبار التطور الذي شمل القانون الدولي خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية[1].

وقد أسهمت لجنة القانون الدولي إسهاماً قيماً في هذا التطور وذلك من خلال مشروع مسؤولية المنظمات الدولية والدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، ورغم أن عمل اللجنة حسّن فهم القواعد الآمرة، فإن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تعتبر منطلق أي دراسة لهذا الموضوع، فمن هذه الاتفاقية تُستمد العناصر الأساسية لطبيعة القواعد الآمرة وشروطها[2].

والنتيجة المترتبة على قاعدة لها خاصية القاعدة الآمرة هي أن المعاهدات التي تتعارض معها تكون لاغية، وفي أكثر الأحيان، يقتنع الخبراء بقائمة من القواعد التي تتكرر باستمرار بوصفها قواعد آمرة في خطاب القانون الدولي مثل تلك التي تتوخّى استخدام القوة بصورة غير مشروعة تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحق الدولة في تقرير المصير، وارتكاب أعمال مثل التعذيب، أو الاستعباد، أو تجارة الرقيق، أو القرصنة، أو الإبادة الجماعية، فضاً عن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني المُنطبق في المُنازعات المسلحة[3].

إن محكمة العدل الدولية ناقشت وجود ما اعتبرته في القانون الدولي فئة خاصة من المعايير الدولية التي يجب أن تحظى بدرجة معينة من الاعتراف وفي معرض تعليقها على اتفاقية منع الإبادة الجماعية ذكرت أن هدفها، من ناحية، هو حماية وجود بعض الجماعات البشرية، ومن ناحية أخرى، تأكيد وتأييد أبسط مبادئ الأخلاق. في تلك الاتفاقية، ولم يكن للدول المتعاقدة أية مصالح خاصة بها، سوى المصلحة المشتركة بهدف تحقيق تلك الأهداف السامية التي هي علة وجود الاتفاقية، والمُثل العليا التي استُلهِمَ منها نص الاتفاقية، بحكم الإرادة المشتركة للأطراف، كانت هي أساس أحكامها ومقياسها[4].

إن القواعد الآمرة في عدد من الأحكام الصادرة سواءً عن محكمة العدل الدولي الدائمة أو عن محكمة العدل الدولية، وذلك في الآراء المخالفة والمستقلة التي أعرب عنها عدة قضاة، ولكن محكمة العدل الدولية لم تَسعَ، في بعض القضايا، لتوضيح طبيعة القواعد الآمرة أو شروطها أو تبعاتها، واكتفت

[1] تقرير لجنة القانون الدولي الدورة 66 الوثيقة 10\2011 66A ص 148
[2] لجنة القانون الدولي هي إحدى هيئات الأمم المتحدة وتتألف من خبراء قانونيين من مناطق متنوعة جغرافياً
[3] عبد الله الجليل الحديثي النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي بغداد 1986م
[4] مجلة الشارقة مرجع سابق ص 262

بالإشارة إلى القواعد الآمرة، ومن الأمثلة النموذجي في هذا الصدد ملاحظات المحكمة بشأن حظر استخدام القوة في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية فقد أشارت المحكمة إلى أن الدول كثيراً ما تعتبر حظر مبدأً استخدام القوة مبدأ أساسياً أو جوهرياً من مبادئ القانون الدولي العرفي إلا أن اللجنة اعتبرت أحكام الميثاق، المتعلقة بالحظر مثالاً واضحاً على قاعدة من قواعد القانون الدولي لها طابع القواعد الآمرة، والملاحظ أن المحكمة لم تذكر صراحة أنها ترى أن حظر استخدام القوة يشكل قاعدة آمرة[1].

وتعد القواعد الآمرة إحدى الأدوات القانونية المتاحة لحل الاختلافات التي تحدث بين مختلف قواعد القانون الدولي، وعندما يثبت تضارب إحدى القواعد الآمرة مع معاهدة أو أحد أحكام المعاهدة، فإن تلك المعاهدة أو ذلك الحُكم – إذا أمكن فصله عن بقية المعاهدة – يعتبر باطلاً، وعندما يثبت تضارب إحدى القواعد الآمرة مع أحد أحكام القانون الدولي العام أو أحد قرارات منظمة دوليةٍ ما، فإن القاعدة أو القرار يعتبر لاغيا، وعندما يثبت تضارب إحدى القواعد الآمرة مع أحد أحكام القانون العام فيما يتعلق بقضية خاصة أو شؤون دولة، تكون الحُجية للأولى[2].

[1] النظرية العامة للقواعد الآمرة في النظام القانوني الدولي دار النهضة العربية سليمان عبد الماجد 2011م ص 95
[2] تقرير مجموعة دراسة لجنة القانون الدولي تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها 58 – 1 أيار 2006ص 155 الوثيقة 286

الأموال الظاهرة والأموال الباطنة وأثرها على الزكاة

محمد مروان شموط

باحث دكتوراه في محاسبة الزكاة - جامعة كاي

محاسب زكاة معتمد

أسبغ الله تعالى على عباده نِعَمًا كثيرة لا تعدُّ ولا تحصى ولا يمكن لأي عاقل إنكارها، منها ما هو ظاهرٌ جليٌّ ومنها ما هو باطنٌ خفيٌّ، يقول تعالى: أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً [لقمان: ٢٠]، ومن هذه النِعَم كانت نعمة المال الذي به تقوم معايش الناس ومصالحهم، وبه تُصان أنفسهم عن الابتذال في غالب الأمر، فلا عجب أن تجبُل نفوسهم على حبه، يقول تعالى: وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا [الفجر: ٢٠]، ولا عجب أيضًا أن يُتخذ زينة في دنياهم، يقول تعالى: الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [الكهف: ٤٦]، فبذلك لا عجب أن يُجعل أحد مقاصد الشريعة السمحاء الذي تُوجب صيانته وحفظه بل وتجعل الشهادة مرتبة لمن يُقتل دفاعًا عنه، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (**مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**)[1]. إلا أنَّه بذلك كان السؤال عن التعامل بالمال لا بُدَّ منه يوم الحساب، سواء في ناحية الاكتساب أو حتى في كيفية الإنفاق.

لا ينحصر مفهوم المال بالمعنى الضيق الذي شاع استخدامه في النقود أو الأنعام أو المصكوكات بل اتسع ليشمل كل ما قد يُنتفع به من أعيان أو منافع، وقد اختلف الفقهاء بتعريفهم للمال حسب اختلاف وجهات نظرهم للمعاني الاصطلاحية المراد منها، فمنهم من عرَّفه بصفته، ومنهم بوظيفته، ومنهم بحكمه...، فكُتب عنه الكثير وعُنونت به الكتب، ولا تزال العقول تستفيض به وتُعصف الأذهان لأجله وتُخط الأبحاث عنه وخصوصًا في العصر الحديث نظرًا لما آل إليه من تعقيد وتنويع، ومن ذلك كانت هذه المقالة لتبحث في أحد تقسيمات المال الذي هو نِعمة من نِعم الله تعالى لينبثق بذلك التقسيم إلى أموال ظاهرة وأموال باطنة كما صنفها جلَّ وعلا.

[1] - البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد، صحيح البخاري ومعه من هدي الساري، دار المعرفة، ط3، 2010، حديث رقم (2480)، ص 639.

تعرَّف **الأموال الظاهرة** بأنها التي تظهر ولا تُحاز في الصناديق مثل بهيمة الأنعام والحبوب والثمار، وتسمى بالظاهرة لأنها ظاهرة للناس، والكل يراها[1]، وبذلك تكون **الأموال الباطنة** تلك التي لا تظهر للعيان ولا يراها كل الناس، وقد اعتمد الفقهاء هذا التصنيف ليُجعل ضابطًا في بعض المسائل، منها:

في مسألة ضمان الرهن: ومن ذلك:

- الرهون على ضربين: مضمونة، وغير مضمونة، فالمضمونة منها: الأموال الباطنة مثل: العروض والحلي، وغير المضمونة منها: الأموال الظاهرة مثل: الربَّع والحيوان[2].
- إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يقم البينة عليه ضمنه سواء كان الرهن من الأموال الظاهرة أو الباطنة خلافا لمالك في الباطنة[3].

في مسألة ضمان العارية: ومن ذلك:

- العارية على ضربين: مضمونة، وغير مضمونة، فالمضمونة منها: الأموال الباطنة مثل: الثياب، والحلي، والسلاح، وسائر العروض، وما لا يضمن منها: الأموال الظاهرة مثل: الحيوان، والرباع[4].

في مسألة الزكاة:

هذه مسألة من أهم المسائل التي عالجها الفقهاء وفق هذا التصنيف لكثرة الحديث فيها ولكثرة الأحكام المبنية وفق هذا التصنيف، وهو ما سيتناوله الباحث بشكل مفصل.

أهم الأحكام والمسائل المبنية في مسائل الزكاة حسب تصنيف الأموال بين ظاهرة وباطنة:

أولاً – الذي تجب عليه تفرقة الزكاة:

---

[1] - العثيمين، محمد بن صالح، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، ج3، المكتبة الإسلامية، ط1، 2006، ص16.

[2] - ابن الجلاب البصري، عبيد الله بن الحسين، التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، 2007، ص274.

[3] - داماد أفندي، عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ج2، دار إحياء التراث العربي، ص591.

[4] - ابن الجلاب البصري، عبيد الله بن الحسين، التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، 2007، ص285.

اتفق الفقهاء على أنَّ الزكاة تجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكًا تامًا[1]، لكن ذلك لا يعني أنَّه تجب عليه تفرقة الزكاة بنفسه على الأصناف المستحقين لها، فقد قام الفقهاء بالتمييز بين صنفين تجب عليهم تفرقة الزكاة معتمدين في ذلك على صنف المال الذي يتبع له، ومجمعين على صنفين:

– الأول: هم مالكو المال الذين تجب عليهم الزكاة.

– الثاني: هم ولاة الأمر الذين يُجْبُون الزكاة، ومن يفوِّضون من ينوب عنهم، وهم فئة العاملين عليها، ويأخذون المسميات التالية: الجابي، المُصَدِّق، الساعي، العاشر، وبيان اصطلاحاتهم كالآتي:

الجابي: يُقال: جبى الخراج أي جمعه[2]، والجباية في اللغة: تعني الجمع والتحصيل، ويطلق الجابي على الشخص الذي يجمع الخراج ونحوه[3].

المُصَدِّق: هو الذي يأخذ الحقوق من الإبل والغنم[4]، وأصَدَّق: آخُذُ الصَّدقات من الغنم، قال الأعشى:

ودَّ المُصَدِّق من بني عمرو أنَّ القبائل كلها غنم[5]

الساعي: السعاة: جمع ساعي، هو الذي يسعى في القبائل؛ ليأخذ صدقة المواشي في أماكنها[6]، وهو الذي يُولَّى قبض الصدقات[7]، ويقال لعامل الصدقات ساعٍ، وجمعه سعاة، وسعى سعاية: مشى لأخذ الصدقة، والسعاة: ولاة الصدقة[8]، والساعي هو عامل الصدقة الذي يسعى لجمع صدقة السوائم من جهة الإمام[9].

العاشِر: هو الذي يأخذ الصدقة من التاجر الذي يمر عليه[10]، وهو من نصّبَهُ الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار بما يمرون عليه عند اجتماع شرائط الوجوب[11].

---

[1] - ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق د.عبدالله العبادي، ج2، دار السلام، ط1، 1995، ص577.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ص 541.

[3] - حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، 2008، ص 162.

[4] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ص 2419.

[5] - الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج5، ص 57.

[6] - الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، دار الكتب العلمية، ط2، 2003، ص 448.

[7] - الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج2، ص 202.

[8] - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ص 2020.

[9] - حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، 2008، ص 239.

[10] - الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، دار الكتب العلمية، ط2، 2003، ص 448.

[11] - حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، 2008، ص 317.

وعليه فإن الجابي هو الذي يجمع الخراج من جزية وفيء وصدقات وزكاة وما في حكم ذلك، أما المُصَدِّق فهو المختص بجمع الصدقات المفروضة (الزكاة)، فكل مُصَدِّق هو جابي وليس كل جابٍ هو مُصَدِّق، والمُصَدِّق نوعان إما ساعٍ يُرسله الإمام لجمع الصدقات المفروضة من أنحاء البلاد، وإما عاشرٌ ينصّبه الإمام عند الطرقات ليجمع الصدقات المفروضة من التجار المارين عليه.

أمَّا في تفصيل من تجب عليه تفرقة الزكاة فقد اختلف الفقهاء حسب صنف المال (ظاهر أو باطن) وفق الآراء التالية:

– قال مالك وأبو حنيفة: لا يُفرِّق الأموال الظاهرة إلا الإمام، لأن أبا بكر طالبهم بها وقاتلهم عليها، وقال: "والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم على منعها"[1].

– قال الشافعي: يعطى الولاة جميع زكاة الأموال الظاهرة، الثمرة، والزرع، والمعادن، والماشية. فإن لم يأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها إلا قسمها، فإن جاء الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية، فإن ارتابوا بأحد وخافوا دعواه الباطل في قسمها فلا بأس أن يحلِّفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها، وإن أعطوهم زكاة التجارات أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى، وإن قسموها دونهم فلا بأس، وهكذا زكاة الفطر والركاز[2].

– وفصَّل الكاساني في من له المطالبة بأداء الواجب فبيَّن أنَّ مال الزكاة نوعان: ظاهر وهو المواشي، والمال الذي يمر به التاجر على العاشر، وباطن وهو الذهب والفضة، وأموال التجارة في مواضعها (داخل الأمصار)، أما **المال الظاهر**: فللإمام ونوابه وهم المُصَدِّقون، من السعاة والعشار، مستدلاً بذلك من الكتاب والسنة والإجماع وإشارة الكتاب، وأما **المال الباطن**: الذي يكون في المِصر (البلد) فقد قال عامة مشايخنا: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب بزكاته، وأبو بكر وعمر طالبا، وعثمان طالب زمانًا ولما كثرت أموال الناس ورأى أن في تتبعها حرجا على الأمة وفي تفتيشها ضرراً بأرباب الأموال فوَّض الأداء إلى أربابها. وقال الشيخ السمرقندي أنَّه لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في مطالبة المسلمين بزكاة الوَرِق وأموال التجارة ولكن الناس كانوا يعطون ذلك، ومنهم من كان يحمل إلى الأئمة فيقبلون منه ذلك، ولا يسألون أحداً عن مبلغ ماله ولا يطالبونه بذلك إلا ما كان من توجيه عمر رضي الله عنه العشار

[1] - الإمام محمد بن عبد الوهاب، مختصر الإنصاف والشرح الكبير، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ص249.
[2] - الشافعي، الإمام محمد بن ادريس، الأم، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ج3، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص196.

إلى الأطراف، وكان ذلك منه عندنا والله أعلم عمن بَعُدَ داره وشُقَّ عليه أن يحمل صدقته إليه، وقد جعل في كل طرف من الأطراف عاشر التجار أهل الحرب والذمة وأمر أن يأخذوا من تجار المسلمين ما يدفعونه إليه، وكان ذلك من عمر تخفيفًا على المسلمين إلا أن على الإمام مطالبة أرباب الأموال العين وأموال التجارة بأداء الزكاة إليهم سوى المواشي والأنعام وأن مطالبة ذلك إلى الأئمة إلا أن يأتي أحدهم إلى الإمام بشيء من ذلك فيقبله، ولا يتعدى عما جرت به العادة والسنة إلى غيره. أما في بيان اعتبار مال التجارة إذا مرَّ على العاشر يصبح ظاهرًا فقد أوضح أنَّ المال الباطن إذا مرَّ به التاجر على العاشر كان له أن يأخذ في الجملة؛ لأنه لما سافر به وأخرجه من العمران – صار ظاهرا والتحق بالسوائم؛ وهذا لأن الإمام إنما كان له المطالبة بزكاة المواشي في أماكنها لمكان الحماية؛ لأن المواشي في البراري لا تصير محفوظة إلا بحفظ السلطان وحمايته، وهذا المعنى موجود في مال يمر به التاجر على العاشر، فكان كالسوائم، وعليه إجماع الصحابة، فإنَّ عمر رضي الله عنه نصب العشار وقال لهم: "خذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر" وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم يُنقل أنه أنكر عليه واحد منهم؛ فكان إجماعًا، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عماله بذلك وقال: أخبرني بهذا من سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

– قال ابن نجيم: المفتى به التفصيل إن كان في الأموال الظاهرة فإنه يُسقط الفرض عن أربابها بأخذ السلطان أو نائبه؛ لأن ولاية الأخذ له فبعد ذلك إن لم يضع السلطان موضعها لا يبطل أخذه عنه، وإن كان في الأموال الباطنة فإنه لا يُسقط الفرض؛ لأنه ليس للسلطان ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة[2]، وظاهر ما صححه السرخسي أنه لا فرق بين الأموال الظاهرة والباطنة وصحح الولوالجي عدم الجواز في الأموال الباطنة قال: وبه يفتى؛ لأنه ليس للسلطان ولاية الزكاة في الأموال الباطنة فلم يصح الأخذ، وفي الظهيرية: الأفضل لصاحب المال الظاهر أن يؤدي الزكاة إلى الفقراء بنفسه[3].

---

[1] - الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، دار الكتب العلمية، ط2، 2003، ص 447-450.

[2] - ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج2، دار الكتب العربية الكبرى، ص211.

[3] - ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج2، دار الكتب العربية الكبرى، ص223.

– ووضَّح ابن عابدين أنَّ الأموال الباطنة هي النقود وعروض التجارة إذا لم يمر بها على العاشر؛ لأنها بالإخراج تلتحق بالأموال الظاهرة، والأموال الظاهرة هي التي يأخذ زكاتها الإمام وهي السوائم وما فيه العشر والخراج وما يمر به على العاشر[1].

– وشرح البهوتي ما نُظِّم عن مفردات الإمام أحمد بن حنبل:

زكاته يخرج في الأنام بنفسه أولى من الإمام

أي: يستحب للإنسان تفرقة زكاته بنفسه فهو أفضل من دفعها إلى الساعي أو الإمام ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة قال الحسن ومكحول وسعيد بن جبير: يضعها رب المال في مواضعها[2].

– وقال البغدادي أنَّ المالك لو دفع الزكاة إلى الفقير بنفسه فللإمام أخذها ثانيا في الأموال الظاهرة إذا ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضوليًا فيضمنه ومن ثمة قيل: الأول نفل والثاني الزكاة، وقيل: الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح؛ لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ما عدا السائمة يُصدَّق مع اليمين ولا يؤخذ منه ثانيًا والمسألة مسطورة في سائر الكتب، وقيل: لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانيًا مطلقًا على ما ذكر في الوجيز[3].

– وذهب أبو زهرة في بيان أنَّ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لملوك حمير قد بين فيه الله سبحانه وتعالى فريضة الزكاة في الزرع والثمار والسوائم، ملاحظًا أنه لم يذكر إلا زكاة الأموال الظاهرة، أما الأموال الباطنة وهي الدراهم والدنانير وما يتعلق بها من عروض التجارة قد بينها صلى الله عليه وسلم فقال في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال، ولعله لم يذكر زكاة الأموال الباطنة؛ لأنه يذكر ما يجمعه الإمام، أو والي الصدقات، أما الأموال الباطنة، فإن أصحاب المال يؤدونها، ولعلَّ هذا هو المسوغ به الإمام عثمان ولاة الصدقات بأن يجمعوا زكاة الأموال الظاهرة، ويتركوا الأموال الباطنة، وكأنه أنابهم عنه في أدائه، بحيث إذا ثبت أنهم لا يؤدونها أخذها منهم[4].

---

[1] - ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج3، دار عالم الكتب، 2003، ص215.

[2] - البهوتي، منصور بن يونس، المِنَحُ الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، ج1، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص309.

[3] - البغدادي، أبي محمد بن غانم، مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ج1، دار السلام، ط1، 1999، ص53.

[4] - أبو زهرة، محمد، خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، ص1360.

وظاهر هذه الأقوال مدلولها أنَّ الأموال الظاهرة يُوكل لولاة الأمر جمعها وتفريقها على مستحقيها، في حين أنَّ الأموال الباطنة فهي موقوفة على أصحابها، وقد اختلف الفقهاء حسب هذا التصنيف على عدة آراء:

– فبالنسبة للأموال الظاهرة: فعلى قول الشافعي في القديم يلزمه دفعها إلى الإمام وهو قول أبي حنيفة ومالك، وعلى قوله الجديد يجوز له تفرقتها بنفسه وذكر في الحاوي أنَّ الإمام إذا كان جائراً لم يجز الدفع إليه ولا يجزئه، وقال أبو حنيفة يجزئه دفعها إليه، وقال مالك إن أخذها منه جبراً أجزأه وإن دفعها إليه باختياره لم يجزه.

– وبالنسبة للأموال الباطنة: يجوز لرب المال تفرقتها بنفسه وله أن يدفعها إلى الإمام وفي الأفضل ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأظهر أنَّ تفرقته بنفسه أفضل.

والثاني: أنَّ الدفع إلى الإمام أفضل.

والثالث: أنَّ الإمام إن كان عادلاً فالدفع إليه أفضل وإلا فتفرقته بنفسه أفضل[1].

ويرى الباحث من خلال ما تقدَّم وفي ظلِّ تعريف الأموال الظاهرة والباطنة مقارنة بالعصر الحديث ومن خلال تطور عالم المال والأعمال وما ألزمه من تطور تقني أنَّ تصنيف الأموال إلى باطنة أصبح أمراً ضيقًا جداً؛ فأضحت أغلب الأموال إن لم يكن جلَّها ظاهرة للدولة، فمعيار الإفصاح ضمن المعايير الدولية يعدَّ من أوائل المعايير التي تنتهجها أغلب الشركات، كما ولا يكاد أي فرد في المجتمع إلا وأن يملك حسابات مصرفية خاصة يضع بها أمواله، وهذه الحسابات يشرف عليها مباشرة البنك المركزي الذي تشرف عليه الدولة، وبذلك يرى الباحث أنَّ الدولة ملزمة من خلال مؤسستها الزكوية في جمع الزكاة وتفرقتها على مستحقيها كون الطابع الذي يغلب على أموال المجتمع الظهور، ويحث الباحث الباحثين بالتوسع أكثر في المعايير الخاصة التي ينبغي على المؤسسة الزكوية انتهاجها في ظل فريضة الزكاة وفي ظل هذا المعيار خصوصاً.

ثانيًا – الزكاة في الدَّيْن:

اختلف الفقهاء في مسألة الزكاة بوجود الدَّيْن، وفي كلا صنفي الدَّيْن:

[1] - العمراني، يحيى بن أبي الخير، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج3، دار المنهاج، ص357.

– الدَّيْن الذي على مالك الزكاة للغير (المالك مدين)، واصطلح عليه فقهًا مسألة الدَّيْن يمنع الزكاة.

– الدَّيْن الذي لمالك الزكاة على الغير (المالك دائن)، واصطلح عليه فقهًا مسألة زكاة الدَّيْن.

الصنف الأول: الدَّيْن الذي على مالك الزكاة للغير (المالك مدين):

اختلفت آراء الفقهاء حسب صنف المال إن كان ظاهرًا أم باطنًا كما يلي:

– قال ابن قدامة شارحًا قول الخرقي في مسألة (إذا كان معه مائتا درهم وعليه دين فلا زكاة عليه): أنَّ الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة (الأثمان وعروض التجارة)[1]، والشافعي في جديد قوليه: لا يمنع الزكاة؛ لأنه حر مسلم ملك نصابًا حولاً، فوجبت عليه الزكاة، كمن لا دين عليه، أما الأموال الظاهرة (السائمة والحبوب والثمار) فروي عن أحمد في رواية[2] أنَّ الدين يمنع الزكاة أيضا فيها، وفي رواية أخرى قال أنه لا يمنع الزكاة فيها[3]، وروي عن أحمد أيضًا أنه قال: قد اختلف ابن عمر وابن عباس، فقال ابن عمر: يُخرج ما استدان أو أنفق على ثمرته وأهله، ويزكي ما بقي، وقال الآخر: يخرج ما استدان على ثمرته، ويزكي ما بقي، وإليه أذهب أن لا يزكي ما أنفق على ثمرته خاصة، ويزكي ما بقي؛ لأن المُصَدِّق إذا جاء فوجد إبلاً، أو بقرًا، أو غنمًا، لم يسأل أي شيء على صاحبها من الدين، وليس المال هكذا. فعلى هذه الرواية، لا يمنع الدين الزكاة في الأموال الظاهرة، إلا في الزرع والثمار، فيما استدانه للإنفاق عليها خاصة. وهذا ظاهر قول الخرقي. وقال أبو حنيفة: الدين الذي تتوجه فيه المطالبة يمنع في سائر الأموال إلا الزرع والثمار. بناء منه على أن الواجب فيها ليس بصدقة، والفرق بين الأموال الظاهرة والباطنة أن تعلق الزكاة بالظاهرة آكد لظهورها وتعلق قلوب الفقراء بها، ولهذا يشرع إرسال من يأخذ صدقتها من أربابها، ولأن السعاة يأخذون زكاة ما يجدون، ولا يسألون عما على صاحبها من الدين، فدل على أنه لا يمنع زكاتها، ولأن تعلق أطماع الفقراء بها أكثر، والحاجة إلى حفظها أوفر، فتكون الزكاة فيها أوكد[4].

– قال أبو عبيد: أما ما ذكر في الماشية أن الصدقة لم تكن تؤخذ من ديونها، ولا تنازع المسلمون في ذلك قط، ولكن هذا نسي ما يدخل عليه أنه جعل دين الصامت قياسًا على الحيوان، وقد فرقت السنة بينهما،

---

[1] - وبه قال عطاء وسليمان بن يسار وميمون بن مهران والحسن والنخعي والليث ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي.

[2] - وهي رواية إسحاق بن إبراهيم، حيث قال: يبتدئ بالدين فيقضيه، ثم ينظر ما بقي عنده بعد إخراج النفقة فيزكي ما بقي، ولا يكون على أحد دينه أكثر من ماله، صدقة في إبل، أو بقر، أو غنم، أو زرع، ولا زكاة، وهذا قول عطاء والحسن وسليمان وميمون بن مهران والنخعي والثوري والليث وإسحاق.

[3] - وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي.

[4] - ابن قدامة المقدسي، موفق الدين، المغني، ج4، دار عالم الكتب، ط3، 1997، ص264.

ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يبعث مصدقيه إلى الماشية، فيأخذونها من أربابها بالكره منهم والرضا، وكذلك كانت الأئمة بعده، وعلى منع صدقة الماشية قاتلهم أبو بكر، ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد بعده أنهم استكرهوا الناس على صدقة الصامت إلا أن يأتوا بها غير مكرهين، وإنما هي أماناتهم يؤدونها، فعليهم فيها أداء العين والدين؛ لأنها ملك أيمانهم، وهم مؤتمنون عليها، وأما الماشية فإنها حكم يحكم بها عليهم، وإنما تقع الأحكام فيما بين الناس على الأموال الظاهرة، وهي فيما بينهم وبين الله على الظاهرة والباطنة جميعًا، فأي الحكمين أشد تباينًا مما بين هذين الأمرين؟[1].

– قال ابن رشد: أما المالكون الذين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم، أو تستغرق ما تجب فيه الزكاة من أموالهم وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة، فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال قوم: لا زكاة في مال حبًا كان أو غيره حتى تخرج منه الديون، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة زكى وإلا فلا، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الدَّيْن لا يمنع زكاة الحبوب ويمنع ما سواها. وقال مالك: الدين يمنع زكاة الناض فقط إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من دينه، فإنه لا يمنع. وقال الشافعي في الجديد: بمقابل القول الأول، وهو أن الدين لا يمنع زكاة أصلاً، والسبب في اختلافهم: اختلافهم هل الزكاة عبادة أو حق مرتب في المال للمساكين؟ فمن رأى أنها حق لهم قال: لا زكاة في مال من عليه الدين؛ لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين، وهو في الحقيقة مال صاحب الدين لا الذي المال بيده، ومن قال هي عبادة قال: تجب على من بيده مال لأن ذلك هو شرط التكليف، وعلامته المقتضية الوجوب على المكلف، سواء كان عليه دين أو لم يكن، وأيضًا فإنه قد تعارض هنالك حقان: حق لله، وحق للآدمي، وحق الله أحق أن يقضى، والأشبه بغرض الشرع إسقاط الزكاة عن المديان لقوله عليه الصلاة والسلام فيها: «صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» والدَّيْن ليس بغنى[2].

– قال الخرشي: لا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن بدين، يعني أن الدين بإطلاقه أي سواء كان عينًا أو عرضًا أو ماشيةً أو طعامًا لا يسقط زكاة الحرث ولا المعدن ومنه الركاز إذا وجبت فيه الزكاة، ولا الماشية لتعلق حق الزكاة بعينها، ولأن الحرث والماشية من الأموال الظاهرة فهي موكولة إلى الإمام لا إلى أربابها فلم

---

[1] - أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، دار الشروق، ط1، 1989، ص540.

[2] - ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2، دار السلام، ط1، 1995، ص580-582.

تؤتمن عليها بخلاف العين فهي موكولة إلى أربابها فيقبل قولهم أنَّ عليهم دينًا كما يقبل قولهم في دفع زكاتها فكان الدين يسقط زكاتها[1].

– وقدَّم الشنقيطي خلاصة لهذه الآراء، فقال: إنَّ مسألة أنَّ الدين يسقط الزكاة أو لا، لا نص فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعلماء مختلفون فيه، وأقوالهم مع كثرتها متشابهة ترجع إلى ثلاثة مذاهب:

قوم قالوا: إن الدين لا يسقط شيئا من الزكاة.

قوم قالوا: يسقطها كلها.

قوم فرقوا بين الأموال الظاهرة والباطنة، قالوا: يسقط الدين الزكاة في الأموال الباطنة (الذهب، والفضة، وعروض التجارة)، وفي الأموال الظاهرة (المواشي والثمار والحبوب والمعادن) قالوا: زكاة هذه لا يسقطها الدين؛ لأنها ظاهرة، والزكاة واجبة في عينها في أقوال معروفة[2].

– وفصَّل الزحيلي أيضًا في عدم الدين كأحد شروط وجوب الزكاة، فقال: إنَّ عدم الدين شرط عند الحنفية في زكاة ماعدا الحرث (الزروع والثمار)، وعند الحنابلة في كل الأموال، وعند المالكية في زكاة العين (الذهب والفضة) دون زكاة الحرث والماشية والمعادن. وليس بشرط عند الشافعية. وتفصيل الآراء فيما يأتي: قال الحنفية: الدين الذي له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء أكان لله كزكاة وخراج (ضريبة الأرض)، أم كان لإنسان، ولو دين كفالة؛ لأن للدائن المكفول له أخذ الدين من أيهم شاء من المدين أو الكفيل، ولو دينًا مؤجلاً، ولو صداق زوجته المؤجل للفراق، أو كان نفقة لزمته بقضاء القاضي أو بالتراضي، أما الدين الذي ليس له مطالب من جهة العباد كدين النذر والكفارة والحج، فلا يمنع وجوب الزكاة، ولا يمنع الدين وجوب العشر (زكاة الزروع والثمار) والخراج، والكفارة، أي أن الدين لا يمنع وجوب التكفير بالمال على الأصح، وقال الحنابلة: الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة وهي الأثمان (النقود) وعروض التجارة، لقول عثمان بن عفان: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين، فليؤده، حتى تخرجوا زكاة أموالكم»، وفي رواية: «فمن كان عليه دين، فليقض دينه، وليترك بقية ماله» قال ذلك بمحضر من الصحابة، فلم ينكروه، فدل على اتفاقهم عليه، وكذلك يمنع الدين الزكاة في

---

[1] - الخرشي، أبي عبد الله محمد، المختصر الجليل، ج2، المطبعة الكبرى الأميرية، 1317هـ، ص202.
[2] - الشنقيطي، محمد الأمين، العذب النمير، ج5، دار عالم الفوائد، ط2، 1426هـ، ص476.(2908)

الأموال الظاهرة: وهي الأنعام السائمة والحبوب والثمار، فيبتدئ بالدين فيقضيه، ثم ينظر ما بقي عنده بعد إخراج النفقة، فيزكي ما بقي، لما ذكر في الأموال الباطنة، ويمنع الدين الزكاة إذا كان يستغرق النصاب أو ينقصه، ولا يجد ما يقضيه سوى النصاب، أو ما لا يستغني عنه... أي أن مقدار الدين لا يمنع الزكاة إذا زاد ماله عن الدين، فإن كان الدين مساويًا نصاب الزكاة أو ينقصه، فهذا هو الذي يمنع الزكاة[1].

الصنف الثاني: الدَّيْن الذي لمالك الزكاة على الغير (المالك دائن):

اختلف الفقهاء في مسألة زكاة الديون وسبب اختلافهم هو في اعتبار تصنيف الدَّيْن إن كان ملكًا تامًا أم ناقصًا، فكانت آرائهم كالتالي:

– قال ابن رشد: أما المال الذي هو في ذمة الغير؛ فإنهم اختلفوا فيه أيضا، فقوم قالوا: لا زكاة فيه، وإن قبض حتى يستكمل شرط الزكاة عند القابض له، وهو الحول، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال الليث، أو هو قياس قوله، وقوم قالوا: إذا قبضه زكاه لما مضى من السنين، وهو قول أحمد، وقال مالك: يزكيه لحول واحد وإن أقام عند المديان سنين، إذا كان أصله عن عوض، وأما إذا كان عن غير عوض مثل الميراث، فإنه يستقبل به الحول[2].

– ولخَّص أبو عبيد آراء الفقهاء في زكاة الدين في إن كان من تجارة أو من غير تجارة في خمسة أوجه من الفتيا تكلم بها السلف قديما وحديثا:

الأول – أن تعجل زكاة الدين مع المال الحاضر إذا كان على الأملياء.

الثاني – أن تؤخر زكاته إذا كان غير مرجو حتى يقبض، ثم يزكى بعد القبض لما مضى من السنين.

الثالث – أن لا يزكى إذا قبض وإن أتت عليه سنون إلا زكاة واحدة.

الرابع – أن تجب زكاته على الذي عليه الدين، وتسقط عن ربه المالك له.

الخامس – إسقاط الزكاة عنه البتة، فلا تجب على واحد منهما، وإن كان على ثقة مليء[3].

---

[1] - الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، ط2، 1985، ص747.

[2] - ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد، شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2، دار السلام، ط1، 1995، ص582.

[3] - أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، دار الشروق، ط1، 1989، ص540.

وقد أورد الباحث مسألة زكاة الدين ضمن هذا البحث على الرغم من عدم ربطها بمسألة تصنيف الأموال الظاهرة والباطنة للتنويه عن وجود خلافات أيضًا في هذه المسألة ولربطها بالنتائج التي سيستخلصها الباحث، فيرى الباحث من خلال ما تقدَّم وحيث أنَّ مسألة الدَّيْن عبارة عن علاقة ذات طرفين: طرفها الأول مدين (في ذمته مال للغير) وطرفها الثاني دائن (له مال في ذمة الغير)، فبالنظر إلى مسألة جمع الزكاة من منظور كلي وليس جزئي، أي منظور الدولة (مؤسسة الزكاة)، فستظهر الحالات الثلاث التالية:

الحالة الأولى: إن لم يُسقَط الدين من النِصاب من طرف المدين فأوجبت الزكاة في كامل النِصاب الذي يملكه المدين، وبالمقابل أوجبت زكاة الدين من طرف الدائن فستكون النتيجة أخْذُ الزكاة مرتين على مال الدين نفسه وهذا يتعارض مع مبدأ الثني في الصدقة[1].

الحالة الثانية: وهي مقابل الحالة الأولى، أي إن أُسقط الدين من النِصاب من طرف المدين فأوجبت الزكاة في الجزء المتبقي من النِصاب الذي يملكه المدين، وبالمقابل لم تُوجب زكاة الدين من طرف الدائن فلن تؤخذ الزكاة من مال الدين نفسه، وهذا يتعارض مع مبدأ الزكاة في الأموال بشكل عام.

الحالة الثالثة: وهي حالة تجمع بين حالتين: إما عدم إسقاط الدين من النِصاب من طرف المدين وبالمقابل عدم إيجاب زكاة الدين من طرف الدائن، أو إسقاط الدين من النِصاب من طرف المدين وبالمقابل إيجاب زكاة الدين من طرف الدائن، وفي كلا الحالتين تكون النتيجة إيجاب الزكاة في المال نفسه مرة واحدة.

ويرى الباحث أنَّ هذه الحالات لا خلاف عليها من وجهة نظر كليَّة وأنَّ الحالة الأخيرة هي الحالة الأصح في فريضة الزكاة، ويرى الباحث أنَّ الوصول لهذا الحل لا يتم إلا عن طريق توحيد الفتيا في هذه المسألة، فالخلاف الجاري منذ القدم والمستمر إلى العصر الحالي قد يُنشئ إحدى الحالتين الأوليتين في المال نفسه (الثني في الزكاة أو عدم دفع الزكاة)، ومسألة توحيد الفتيا في الدولة من خلال مؤسستها الزكوية لا يتم إلا من خلال إرساء معايير خاصة بمؤسسة الزكاة وخصوصًا في هذه المسألة.

[1] - حديث (لا ثني في الصدقة) ورد في النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات، ج1، ص 160.

البنك المركزي الإسلاميّ وأدوات سياسته النقديّة

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - غليزان - الجزائر

يعتبر البنك المركزيّ المؤسسة المالية الحكومية المسؤولة عن مراقبة النظام البنكي لأي دولة ما؛ بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي والمالي والمساهمة في تعزيز نموها الاقتصادي ، حيث يعد هو المسؤول عن إصدار النقود ومراقبة حجمها المتداول وتنظيم الائتمان وغيرها لغرض تحقيق السياسة النقدية المرغوبة. ونظرًا للانفتاح الكبير الذي تشهده معظم دول العالم على الصيرفة الإسلامية، خاصة بعد أزمة ديون الرهن العقاري سنة ٢٠٠٨، تجد البنوك إسلامية وشبابيك إسلامية نفسها مجبرة على التعامل مع بنك مركزي ربوي يطبق عليها أدوات سياسة نقدية ربوية هي كذلك، وهذا ما يتنافى مع طبيعة عملها.

بناء على ما تم ذكره تتضح لنا معالم، وصورة إشكالية البحث الموسوم ب: "**ما هو البنك المركزي الإسلامي؟؟ وماهي أدوات سياسته النقدية؟**"

- المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي الإسلامي.
- المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها في النظام الإسلامي.
- المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في النظام الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي الإسلامي

أولاً – تعريف البنك المركزي الإسلامي (Islamic Central Bank): هو: "مؤسسة حكومية مستقلة مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والبنكي"[1].

ثانيًا – أدوات الرقابة: تكون أدوات الرقابة في البنك المركزي الإسلامي على النحو التالي[2]:

١. نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، مع السماح بتوسيع استخدام الودائع الجارية (الحسابات الجارية) في الإقراض الحسن، ليس فقط للأفراد بل للحكومة أيضًا؛

[1] شابرا محمد عمر، "**نحو نظام نقدي عدل**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1408ه/1992م، ص 196.

[2] أحمد أمين حسان، " **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، مؤسسة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 2000م، ص 252.

٢. إسهام البنوك الإسلامية في رؤوس أموال الشركات؛

٣. نسبة توظيف الأموال وكذا السقوف الائتمانية، مع التركيز على هذه الأخيرة كأداة نوعية؛

٤. النسب المنظمة للسيولة، والتعامل مع الأوراق التجارية؛

٥. القواعد الحذرة الملاءة لعمل البنوك الإسلامية؛

٦. الرقابة والتفتيش على البنوك الإسلامية، والوظائف الأخرى التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما ممارسة البنك المركزي الإسلامي لوظيفة الملجأ الأخير للاقتراض بالنسبة للبنوك الإسلامية فيكون مجالها أوسع لتوفر بدائل أكثر. أما بالنسبة للأساليب الأخرى المقترحة للرقابة فان الكثير منها يعتمد على استخدام معدلات توزيع الأرباح كبديل عن استخدام أسعار الفائدة أو التأثير عليها .و كذلك التأثير على الأقساط المدفوعة[1].

ثالثًا – أشكال علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية وشبابيك الإسلامية: وهي على النحو التالي[2]:

ا. **علاقة أصلية متكاملة**: نشأت هذه العلاقة في البلدان التي حولت بنوكها إلى بنوك إسلامية بما فيها البنوك المركزية ذاتها كما حصل في **باكستان وإيران والسودان**.

ب. **علاقة خاصة**: نشأت هذه العلاقة في البلدان التي أولت البنوك الإسلامية اهتمامًا خاصًا. فأصدرت لها قوانين وتشريعات خاصة بها تحدد علاقتها بالبنك المركزي مما يجعل الطريق واضحًا أمام كل بنك مركزي يتم إنشائه. ويراعى في تلك العلاقة إعانة البنك الإسلامي على تحقيق أهدافه وتجنبيه الوقوع في الربا المحرم، ومن الدول التي صدرت فيها تلك القوانين **الإمارات العربية المتحدة وتركيا**.

ج. **علاقة استثنائية**: نشأت هذه العلاقة في البلدان التي أنشأت بنوك إسلامية بقوانين استثنائية بجانب البنوك الربوية،و قد ظلت القوانين السابقة هي التي تحكم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وهي قوانين تقوم على أساس النظام البنكي العالمي. وقد بذلت البنوك الإسلامية جهوداً كبيرة في

[1] علي سيد إسماعيل، "**مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، دت، ص 251.

[2] نفس المرجع، ص 232.

الحصول على بعض الاستثناءات للتخلص من نظام الفائدة (الربا) الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية في الأخذ والعطاء والتسهيل، ومثل ذلك البنوك الإسلامية التي نشأت في **مصر والكويت والأردن والبحرين**.

رابعًا – مشكلات البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية مع البنك المركزي: تعتبر العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية إجبارية بحكم القانون البنكي لأي بلد باعتبارها تشكل جزءا من نظامه البنكي. إلا أنها تواجه العديد من المشاكل بسبب طبيعة عمل البنوك المركزية الربوية، ويمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

ا. تطبق البنوك المركزية على البنوك الإسلامية نفس نسبة السيولة برغم من اختلاف مكونات بسط النسبة، والبنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات، وهي إحدى مكونات بسط النسبة واعتبار الأسهم ضمن مكونات بسط النسبة يكون بديلاً للسندات، كما أنها تحقق مطلب الأمان واليسر المالي في إدارة الأموال في البنك؛

ب. تطبيق البنوك المركزية (بنوك الدولة)على البنوك الإسلامية نفس نسبة الاحتياطي الإجباري القانوني؛

ج. صعوبة الحصول على تمويل من البنك المركزي عند الحاجة، ولهذا يتطلب منه وضع أمواله بصيغة المضاربة مع البنك الإسلامي على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية الزبائن حتى يبقى هامشًا للبنك الإسلامي.

---

[1] إسماعيل إبراهيم الطراد، " **علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي**"، بحث مقدم مؤتمر إلى العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (31 ماي - 3 جوان)،1424ه/2005م،ص 23 - 24، ناصر الغريب، "**الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 101، كمال صالح، " **النشاط المصرفي الإسلامي والدور الرقابي للبنوك المركزية**"، مجلة لاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 132، 1992م، ص 27، شاويش وليد مصطفى، " **علاقة المصرف المركزي بالبنوك الإسلامية**"، بحث مقدم للمؤتمر الذي عقد في كلية الشريعة، جامعة الشارقة، أيام 8 - 7/05/2002م، الإمارات العربية المتحدة، ص 05، محمد العمايدة، " **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1991م، ص 116، محمد عبد المنعم أبو زيد، " **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامية، القاهرة، 1996م، ص 30، محمود علي السرطاوس، "**علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية**"، بحث مقدم للمؤتمر الذي عقد في كلية الشريعة، جامعة الشارقة، أيام 8 - 7/05/2002م، الإمارات العربية المتحدة، ص 20، موسى عبد العزيز شحادة، "**علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية**"، ندوة المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية،عمان، 1994م، ص19.

د. عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة الخصم، حيث أن هذه الأداة تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها من الربا المحرمة شرعًا؛

ه. تعارض قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، وذلك لأن السندات الربوية تصدر بسعر فائدة، وعلى البنك المركزي إصدار صكوك كبديل لهذه السندات؛

و. تطبق نسبة رأس المال إلى الودائع على البنوك الإسلامية كما هي مطبقة على البنوك التجارية الربوية، ويرى البعض أن نسبة رأس المال إلى الودائع في البنوك الإسلامية يجب أن تكون مختلفة عن البنوك التجارية؛

ز. تعتمد البنوك المركزية في تطبيق العقوبات والغرامات المالية كالنقص في الاحتياطي النقدي الإلزامي على استخدام سعر الفائدة وهذا يصطدم بشكل صريح مع مبدأ تحريم التعامل بفائدة في البنوك الإسلامية، ويرى البعض أن تكون هذه العقوبات مقطوعة (أي بمبلغ محدد من المال) .

المبحث الثاني : مفهوم السياسة النقدية وأهدافها في النظام الإسلامي

أولاً – تعريفها :

لغة : يقال سست الرعية السياسة أي أمرتها ونهيتها، وسوس فلا نأمر الناس على ما لم يسم فاعله صير ملكًا .[1] فالسياسة هي : "القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأموال" .[2]

اصطلاحًا :تعرف السياسة النقدية في الإسلام بأنها : " مجموعة من التدابير – الإجراءات والقرارات – التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي، وضبطه بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية، والإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة"[3] .

ثانيًا – أهدافها : الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هي كالأتي[4] :

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، **" القاموس المحيط"**، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الثالثة، 1433ه/2012م، فصل السين، ص 551.

[2] محمّد عميم الإحسان المجدّد يالبركتي، **" التعريفات الفقهية - معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين - رحمهم الله تعالى -** "، حرف السين، منشورات على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424ه/2003م، ص 117.

[3] علي محي الدين القره داغي، **" المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - دراسة تأصيليّة مقارنة بالاقتصاد الوضعي"**، الجزء الثاني، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1431ه/2010م، ص448.

[12] محمود عبد الكريم إرشيد، **"المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"**، مرجع سابق، ص 161.

١. تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية داخليًا وخارجيًا، والناجمة عن التغيرات في المستوى العامة للأسعار؛

٢. المساهمة في تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المناسب للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق حجم الدخل الوطني ونمو الناتج الوطني، وبالتالي نمو الناتج المحلي؛

٣. المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات وبما يخدم تطوير الاقتصاد؛

٤. المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛

٥. المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

٦. إذا كان هذا هو شأن الاقتصاد الوضعي، فإن الوضع في الاقتصاد الإسلامي يختلف اختلافًا كليًا إذا ما طبق التطبيق الصحيح، لأنه يحرم في نظمه وسياساته ما يكون سببًا في عدم الاستقرار[1].

ثالثًا – أسسها: تتمثل أسس السياسة النقدية في الإسلام فيما يلي[2]:

١. **تنظيم الجهاز البنكي**: تقوم سلطة النقد بصك النقود وتمييز المغشوش من الخالص، ومنع التزييف للعملات، وتحديد مقدارها في السوق، ومراقبة المتداول منها خشية تزويره تحقيق الاستقرار الأسعار، وهذه الوظيفة من عمال السيادة في الدولة التي لا يجوز قيام غيرها به.

٢. **توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار**: وذلك بكافة السبل التي توافق الخطط والبرامج الإنمائية في المجتمع، وما يتضمنه ذلك من إلغاء الفائدة على رأس المال، ووضع نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلاً عنه.

٣. **تنظيم العرض النقدي**: لا يجوز لسلطة النقد إصدار نقد إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى أضرار بالقيم أو مكاسب للبعض على حساب الآخرين. فمن المعلوم أن التقلبات في القدرة الشرائية

---

[1] عدنان خالد التركماني، "**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409ه/ 1988م،ص42 - 43

[2] محمد عبد المنعم عفر، "**الاقتصاد الإسلامي - الاقتصاد الكلي**"، الجزء الرابع، دار البيان العربي، جدة، د.ط، 1979م، ص 346 وما بعدها.

للنقود ونتيجة لاختلاف عرضها، تؤدي إلى آثار كبيرة في المجتمع بتغيير قيمة الأصول، أي الثروات في المجتمع.

المبحث الثالث: أداوت السياسة النقدية في النظام الإسلامي

أولاً – أدوات الكمية: وهي الأدوات التي تهدف إلى التأثير في حجم الكتلة النقدية المتداولة بصفة عامة في المجتمع تبعًا للظروف الاقتصادية السائدة بما يحقق أهداف السياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في:

١. تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية (الحسابات الجارية): نظراً لتحريم الاكتناز في الإسلام، وفرض الزكاة عقوبة للأموال المعطلة، ورغبة المدخرين في الحصول على أرباح بدل إيداعها بدون مقابل، فإن نسبة الودائع الجارية لدى البنوك تكون جد قليلة مقارنة بالودائع الاستثمارية، إلا أن تجميع كميات كثيرة منها تشكل مبالغ ضخمة، يصبح عدم استثمارها اكتنازا لطاقة مهمة من أموال المجتمع، على أن يكون استثمارا لودائع حقيقية لا نقوداً مشتقة، ويمكن للبنك المركزي في هذه الحالة التدخل لدى البنوك، لتغيير نسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على المؤسسات المناسبة، واستعمالها في المجالات المطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة[1]. حيث يمكن استخدامها في تقديم التمويل القصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وفي تقديم القروض الحسنة لبعض أفراد المجتمع في الحالات الخاصة كالمرض والوفاة والزواج والحج وغيرها من الظروف الخاصة، كما يمكن استخدام نسبة من هذه الودائع لشراء السندات الحكومية غير الربوية، لتمويل الإنفاق العامة للدولة لفترات مختلفة الآجال[2]. وعليه يمكن اقتراح النسب التالية في الحالة العادية: ٢٠٪ كسيولة نقدية لدى البنك الإسلامي لمواجهة الطلبات الفورية للمودعين. ٢٠٪ كاحتياطي نقدي إلزامي لدى البنك المركزي. ١٥٪ تخصص لشراء السندات الحكومية: وتكون في صورة قروض حسنة[3]. ١٥٪ كقروض لصغار المستثمرين: وقد تكون في صورة قروض حسنة مع ضرورة توفير ضمانات لذلك، أو في صورة

---

[1] جمال بن دعاس، "**السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص241.

[2] محمد عبد المنعم عفر، "**الاقتصاد الإسلامي - الاقتصاد الكلي**"، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 364.

[3] محمد عارف، "**السياسة النقدية - طبيعتها ونطاقها**"، ترجمة نبيل الروبي، سلسلة مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1403ه/1982م، ص36.

مشاركات مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون أكثر إنتاجية ومساهمة في الاقتصاد الوطني من المشاريع الكبيرة، مما يجعلها مفضلة لدى البنوك الإسلامية[1]. ٣٠٪ كاستثمار لصالح البنك بمختلف الطرق المشروعة لتغطية نفقاته الإدارية، كما يمكن أن يقدم جوائز لكبار المودعين تشجيعا لهم على الاستمرار في الإيداع وجلب مودعين جدد، وتسمى أيضا نسبة الإقراض[2]. ويمكن للبنك المركزي تغيير هذه النسب بما يرفع أو يخفض من حجم المعروض النقدي، من خلال زيادة أو تخفيض النسب المخصصة لذاك. ففي حالة التضخم فيقوم البنك المركزي بتخفيض القروض الحسنة للحكومة وقروض صغار المستثمرين واستثمارات البنك، لتخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي المقابل يقوم برفع نسب الاحتياطي القانوني لديه ونسبة السيولة التي يحتفظ به البنك، والعكس في حالة الركود الاقتصادي، حيث يزيد من الحصص المخصصة للاستثمار ويخفض الأرصدة لديه ولدى البنوك. مع ملاحظة أن هذا التخصيص يتعلق فقط بالودائع الجارية وليس الودائع الاستثمارية. وتعد هذه السياسة بديلاً **لأداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**[3].

٢. **تغيير نسبة نقدية للزكاة وموعد تحصيلها ونوعها**: إذا رأت الدولة ومن باب رعاية المصلحة أن تأخذ من الأغنياء النقود وتعطيها للفقراء نقوداً كان لها ذلك، أو تعطي الفقراء الأعيان بدلاً من النقود كان لها ذلك وان شاءت أن تعطي أو تجمع في عطائها بين النقود والأعيان فلها ذلك لأن المقصود من شرعية الزكاة سد حاجة المحتاج فكل ما يسد حاجته من نقد أو أعيان فيدفع له[4]. كما يمكن لها أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة، بما يحقق المصلحة العامة، وتبعا للأوضاع الاقتصادية[5]. وعن طريق التغيير في نسبة النقدية بناء على مقتضيات المصلحة في جباية الزكاة أو توزيعها يمكن إدخال التغيرات المطلوبة في السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة في حالتي التضخم والانكماش إن وجد في الاقتصاد الإسلامي وان كان وجود مثل هذه الحالات نادراً إن لم نقل مستبعداً

---

[1] محمد عمر شابرا، " **نحو نظام نقدي عادل**"، مرجع سابق، ص147.

[2] محمد نجاة الله صديقي، " **الإدارة المالية في الإسلام**"، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية مؤسسة آل البيت، عمان، المجمع، 1999م، ص 51.

[3] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص244.

[4] عدنان خالد التركماني،" **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مرجع سابق، ص261

[5]صالح صالحي، " **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**"، دار الوفاء، مصر، 2001م، ص104.

في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي[1] .ففي حالة التضخم يمكن للدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية، ففي هذه الحالة تستطيع أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين مقدمات عينية وان الطلب على هذه المقدمات العينية(السلع) سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إنتاجها وإذا زاد الإنتاج في البلد تنخفض الأسعار ويقضى على التضخم .أما في حالة الانكماش فإنها تستطيع أن تأخذ زكاة الأموال مقدمات عينية وتوزعها على المحتاجين على شكل نقود مما يساعد على وجود السيولة النقدية في البلد مما يؤدي إلى القضاء على الانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد[2] .كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية[3]، حسب حاجة النشاط اقتصادي، مما يحقق نمواً متوازناً ويمنع حدوث اختلالات نقدية وسلعية [4] .

٣. **سياسة السوق المفتوحة**: وتعني لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعًا أو مشتريًا الأوراق المالية والذهب والعملات رأس والسندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها[5] . فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها للقضاء على الكساد فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقوداً وإذا كان يهدف إلى العكس أي القضاء على التضخم فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود[6] . ونظرا لتحريم الربا في النظام الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم، لأنها جزء من رأس مال الشركات[7]،كما يمكن التعامل بالصكوك الاسلامية التي تصدرها الدولة وتهدف إلى إشراك الجمهور

---

[1] عدنان خالد التركماني،" **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**"، مرجع سابق، ص262

[2] نفس المرجع، ص260 - 262.

[3] S.I TAG EL - DIN, "**Allocation And Stabilizing Fuctions Of Zakah In An Islamique Economy**",Monzer KAHF, Economics Of Zakah, Islamic Development Bank,Jeddah 2end edition, 2002,page393 - 394.

[4] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص245.

[5] عبد المجيد قدي،" **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقيمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003م، ص 90.

[6] حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426ه/ 2005م، ص293.

[7] عوف محمد الكفراوي، "**السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد إسلامي**"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، السكندرية، 1997م، ص 196.

في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية، أو لتمويل النفقات الطارئة التي لا تتجاوز الطاقة على التوظيف، أو امتصاص الفائض النقدي في السوق[1].

٤. تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر: ويكون ذلك من خلال:

ا. تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة حجم المعروض النقدي رفعت نسبة الأرباح الموزعة للمدخرين والمودعين لأموالهم في البنوك للاستثمار[2]، لتشجيعهم على مزيد من الإيداعات الاستثمارية ولجذب مستثمرين جدد، والعكس، حيث تخفض نسبة الأرباح الموزعة ويتم وإبقاؤها معطلة في البنوك إضافة إلى الحد من إقبال المدخرين على إيداع أموالهم لدى البنوك للاستثمار، ويمكن تغيير هذه النسب حسب حالة النشاط الاقتصادي[3].

ب. التدخل لتغيير نسبة المشاركة بين البنك والمودعين جهة ونسبة المشاركة بين البنك من جهة ثانية[4]، ففي حالة رغبة السلطة النقدية في زيادة الاستثمار يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين والبنك، أما بين البنك والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الإقبال للاستثمار، والعكس في حالة الرغبة في تقييد الاستثمار، حيث ترفع النسبتين معا لصالح البنك،فتقل المدخرات المودعة لدى البنوك، ويقل إقبال المستثمرين على الاستثمار[5].

وتعتبر هذه الوسيلة بديلاً لأداة سياسة إعادة الخصم.

---

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الأولى، 1428ه/2007م.، ص190 - 199، إبراهيم بن صالح العمر، "**النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي**"، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، 1414ه، ص381.

[2] محمد عبد المنعم عفر، "**الاقتصاد الإسلامي - الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص 356.

[3] زهير عبد الحميد معربة،" **أثر إلغاء الفائدة على أدوات السياسة النقدية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، فرع البنات، القاهرة، ص 148.

[4] نفس المرجع، ص 147

[5] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص248.

ثانيًا – الأدوات الكيفية: توجه الأدوات الكمية إجراءاتها للتأثير على حجم المعروض النقدي بصفة عامة دو تميز بين مختلف القطاعات، فإذا رأت السلطات النقدية ضرورة توجيه هذا المعروض النقدي لقطاعات دون أخرى، فإنها تتدخل للتمييز في استخدمها لمختلف الأدوات الكمية. وتتمثل هذه الأدوات في ما يلي:

١. **التمييز في الودائع الجارية للمجلات الاستثمارية**:يمكن تعديل نسبة تخصيص الودائع الجارية لدى البنوك حسب حاجة النشاط الاقتصادي وأولوياته، فإذا كانت الأداة الكمية في هذا المجال تغير تخصيص نسب الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإن استعمالها كأداة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الطي تقرر تخصصيه للاستثمار، حيث يوجه للقطاعات ذات الأولوية أو التي تعاني انكماشا في الموارد المالية، فتوجه قروض صغار المستثمرين، واستثمارات البنوك، حتى ما يخصص كقروض حسنة للحكومة، إلى هذه القطاعات[1].هذه الأداة بديلة لسياسة التمييز في نسبة الاحتياطي القانوني.

٢. **التمييز في نسبة نقدية الزكاة**: يكون التمييز ففي نسبة نقدية الزكاة سواء من ناحية جبايتها نقداً وعيناً أو تقديم وتأخير موعد جبايتها بحسب القطاعات التي يرغب البنك المركزي في تضييق أو توسيع الموارد المتاحة لها.فبالنسبة للقطاعات التي تعرف انكماشًا أو التي ترغي الدولة في زيادة حجم نشاطها، تقوم السلطات النقدية، ممثلة في صندوق الزكاة، بتأخير جمع الزكاة فيها، وجمعها عيناً إذا حان موعد جبايتها المؤجل، وهذا للإبقاء قدر إلا مكان على موارد نقدية لهذه القطاعات دفع المجالات النشاط الاقتصادي التي تعمل فيها، والعكس بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تعرف تضخماً أولا ترغب الدولة في زيادة نشاطها[2].

٣. **التمييز في التعامل في السوق المفتوحة**:من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، وزيادة إقبال المستثمرين عليها في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد.

---

[1] نفس المرجع، ص 250.

[2] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص 250 - 251.

وفي المقابل لا يشتري أوراق المالية للقطاعات التي لا ترغب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموجودة لديه والخاصة بهذه القطاعات.[1]وهذه الأداة تعتبر بديلاً لأداة التمييز في سوق المفتوحة.

٤. **التمييز في نسبة المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة**: أن التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة يجعل الاستثمارات تتجه إلى المجالات المراد تنميتها[2]، فإذا رغبت السلطات النقدية في توجيه الموارد المالية نحو قطاعات معينة، رفعت نسبة المشاركة لصالح المودعين على حساب البنوك لتزداد إيداعاتهم، كما ترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين على حساب البنوك ليزداد استثمارهم في هذه القطاعات، وترفع نسبة الأرباح الموزعة في هذه المجالات، والعكس بالنسبة للقطاعات التي تعرف تضخماً أو ليست ذات أولوية بالنسبة لمصالح الدولة أو الأفراد، كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل وفقًا للنسب المذكورة، لتمويل القطاعات ذات الأولوية أو التي تعرف كسادا مقارنة بباقي مجالات النشاط الاقتصادي[3].هذه الأداة يمكن عدها بديلاً لسياسة التمييز في سعر إعادة الخصم.

ثالثًا – الأدوات التكميلية: وهي أدوات تكمل دور الأدوات السابقة في توجيه الموارد النقدية نحو القطاعات المرغوبة.و تتمثل هذه الأدوات في:

١. **نسبة مساهمة البنوك في النشاط الاقتصادي**: وهو مقدار ما تساهم به البنوك من قروض لتمويل نشاطات صغار المستثمرين، والقروض المخصصة للاستثمارات الأخرى، على أن يسدد أصحاب هذه المشاريع الجزء المتبقي من مواردهم الخاصة[4]. وهذه الأداة بديل عن سياسة هامش الضمان المطلوب.

٢. **شروط بيع المرابحة**: يمكن تنظيم عملية البيع بالمرابحة بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي في قطاعات دون أخرى من خلال تسهيل شروط البيع للمجالات المرغوبة وتقييدها بالنسبة للقطاعات الأخرى.ويتمثل التسهيل في تخفيض المبلغ الواجب دفعه مقدما،وكذا زيادة مدة تسديد الأقساط

[1] نفس المرجع، ص 251.
[2] صالح صالحي، " **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**"، مرجع سابق، ص65.
[3] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص 251.
[4] نفس المرجع، ص 252.

الشهرية،مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الإقبال على منتجات هذه القطاعات، فتتجه موارد مالية إضافية للاستثمار فيها. وفي المقابل وضع شروط تصعب من إمكانية الحصول على بعض السلع التي لا ترغب الدولة في زيادة إنتاجها كالسلع الكمالية مثلاً.وما قيل عن المرابحة يمكن أن يقال عن العمليات المماثلة كالتأجير وبيع السلم الاستصناع وغيرها[1].كما تفيد هذه الأداة في ضمان عدم التركز وتنويع التسهيلات في استثمارات مختلفة تتفاوت في درجة المخاطر، حماية لأموال البنك وسلامة ودائع الزبائن[2].و هي سياسة مماثلة لأداة تغيير شروط البيع بالتقسيط، الذي يعد نوعًا من بيوع المرابحة شريطة إلا تكون الزيادة ربا وإنما ربحًا حلالاً.كما تعد بديلاً للائتمان العقاري.

رابعًا – الأدوات المباشرة: وتتمثل في الإجراءات التي يتدخل من خلالها البنك المركزي بصفة مباشرة لأحكام تطبيق السياسة النقدية، خاصة في الأوضاع الاقتصادية الحرجة، التي تتطلب أحداث تغييرات كبيرة وسريعة في حجم المعروض النقدي. وتتمثل هذه الأدوات في[3]:

١. **الإقناع الايماني**: وهي تدخل البنك المركزي لإقناع البنوك بالإجراءات الواجب إتباعها، وهذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وامتثالاً لتوجيهات الحكومة.

٢. **التعليمات المباشرة**:و يلجأ إليها البنك المركزي إذا لم تجد وسيلة الإقناع الايماني، حيث يوجه تعليمات ملزمة للبنوك بضرورة تطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية.

٣. **الرقابة المباشرة**:لأحكام إشراف البنك المركزي على البنوك وضمان التناسق ضمن النظام البنكي لمصلحة الاقتصاد ككل، يقوم بإجراءات رقابة مباشرة على مختلف البنوك.

٤. **الجزاءات**: وهي آخر ما يلجا إليه البنك المركزي من إجراءات لضمان تنفيذ توجيهاته للبنوك، كالحرمان من الإقراض وإعادة التمويل، أو يفرض عليها غرامات، وقد تصل حد إيقاف نشاط هذه البنوك.

---

[1] جمال بن دعاس، " **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة**"، مرجع سابق، ص 253.

[2] أحمد جابر،"**البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية**"، مطبعة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، 1999م، ص187.

[3] صالح صالحي، " **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**"، مرجع سابق، ص57 - 58.

٥. **الإعلام**: وهي إعلان البنك المركزي لسياسته النقدية المستقبلية في توجيه الموارد النقدية كمًا ونوعًا، مدعومة بالأرقام والإحصائيات.

توصلنا من خلال هذا البحث بأن البنك المركزي الإسلامي له نفس أعمال ووظائف البنك المركزي الربوي إلاّ أنه يشتغل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية. وأن بعض الدول استطاعت تطويع بنوكها المركزية بخصوص علاقتها مع البنوك الإسلامية بما يتماشى مع مبادئها وأهدافها. كما أن البنك المركزي الاسلامي قادر على تقديم بدائل شرعية لأدوات سياسة نقدية ربوية. وبالتالي العمل على استقرار قيمة النقود والحد من التضخم وتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني والمساهمة في تطوير المؤسسات البنكية والمالية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

خارطة الطريق للبنوك التي تتبنى البيتكوين

يستكشف المنظمون المصرفيون في الولايات المتحدة كيف يمكن للبنوك التقليدية الاحتفاظ بعملة البيتكوين لأغراض مختلفة

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

في إعلان هام يوم أمس، ظهرت أنباء مفادها أن منظمي البنوك الأمريكية يستكشفون خارطة طريق للبنوك التقليدية للاحتفاظ بعملة البيتكوين بحيث يمكن استخدامه لتداول العملاء، كضمان للإقراض أو لمجرد وجوده في الميزانيات العمومية للبنوك.

إنه حتى تحت ستار التنظيم المتزايد، ويعدُّ هذا دليلاً واضحًا على أن البنوك التقليدية وعملائها يطالبون بمزيد من استخدام البيتكوين مما سيؤدي إلى تسريع إضفاء الطابع المالي المتزايد على عملة البيتكوين.

Dylan LeClair
@DylanLeClair_
Commercial banks will eventually be able to hold #bitcoin on their balance sheet.
They'll be able to borrow at 0% and buy all the #bitcoin they possibly can.
Front run them.
7:44 PM · Oct 26, 2021

وقالت جيلينا ماكويليامز، رئيسة مؤسسة التأمين الفيدرالية: "أعتقد أننا بحاجة إلى السماح للبنوك في هذا المجال، مع إدارة المخاطر وتخفيفها بشكل مناسب" . "إذا لم نجلب هذا النشاط داخل البنوك، فسوف يتطور خارج البنوك... لن يتمكن المنظمون الفيدراليون من تنظيمه" .

خارج النظام المصرفي التقليدي، رأينا زيادة مستوى الطلب على القروض المقومة بعملة البيتكوين، وعملة البيتكوين كضمان للتداول والإقراض. أحد أفضل الأماكن لمشاهدة هذا الإجراء هو ظهور محفظة قروض الأصول الرقمية لشركة Genesis. اعتباراً من نتائجهم في الربع الثاني، لديهم ٨.٣ مليار دولار من القروض النشطة القائمة مع ٤٢.٣٪ من تلك القروض مقومة بعملة البيتكوين بقيمة ٣.٥ مليار دولار.

[1] THE ROADMAP FOR BANKS ADOPTING BITCOIN, U.S. banking regulators are exploring how traditional banks can hold bitcoin for various purposes, OCT 27, 2021,, DYLAN LECLAIR AND SAM RULE, Link.

منذ إطلاق أعمال الإقراض الخاصة بهم في مارس ٢٠١٨، وصلت أصول القروض التراكمية إلى ٦٦ مليار دولار، مما يشير إلى نمو كبير وطلب على قروض البيتكوين.

Source: Genesis Q2 Quarterly Report

Q2 2021 Loan Portfolio Composition

Looking at our loan portfolio composition in Q2 2021, there are a **few key stories that are important to highlight.**

Asset	09/30/2020	12/31/2020	03/31/2021	06/30/2021
BTC	40.8%	53.9%	42.8%	42.3%
BCH	4.3%	2.9%	1.3%	1.6%
ETH	12.4%	15.5%	27.0%	27.9%
ETC	1.0%	0.2%	0.2%	1.4%
XRP	1.4%	0.4%	0.1%	0.1%
LTC	0.6%	1.0%	0.7%	0.7%
USD and Equivalents	34.5%	23.2%	21.0%	21.1%
Other	4.9%	2.8%	7.0%	5.0%

Source: Genesis internal data

Source: Genesis Q2 Quarterly Report

أيضا يمكننا من خلال شركة BlockFi تتبع الطلب في السوق ومع مشاركة BlockFi للأرقام الداخلية مع Arcane Research في هذا التقرير الخاص، يمكننا أن نرى نمو ٥٠ مرة، وسبع مرات في الطلب على ضمانات البيتكوين لقروض التجزئة الخاصة بهم على مدار العامين الماضيين المقومة بـ USD و BTC على التوالي.

The Era of FIAT Institutions is coming to an End

Lina Seiche

Marketing professional,@LinaSeiche

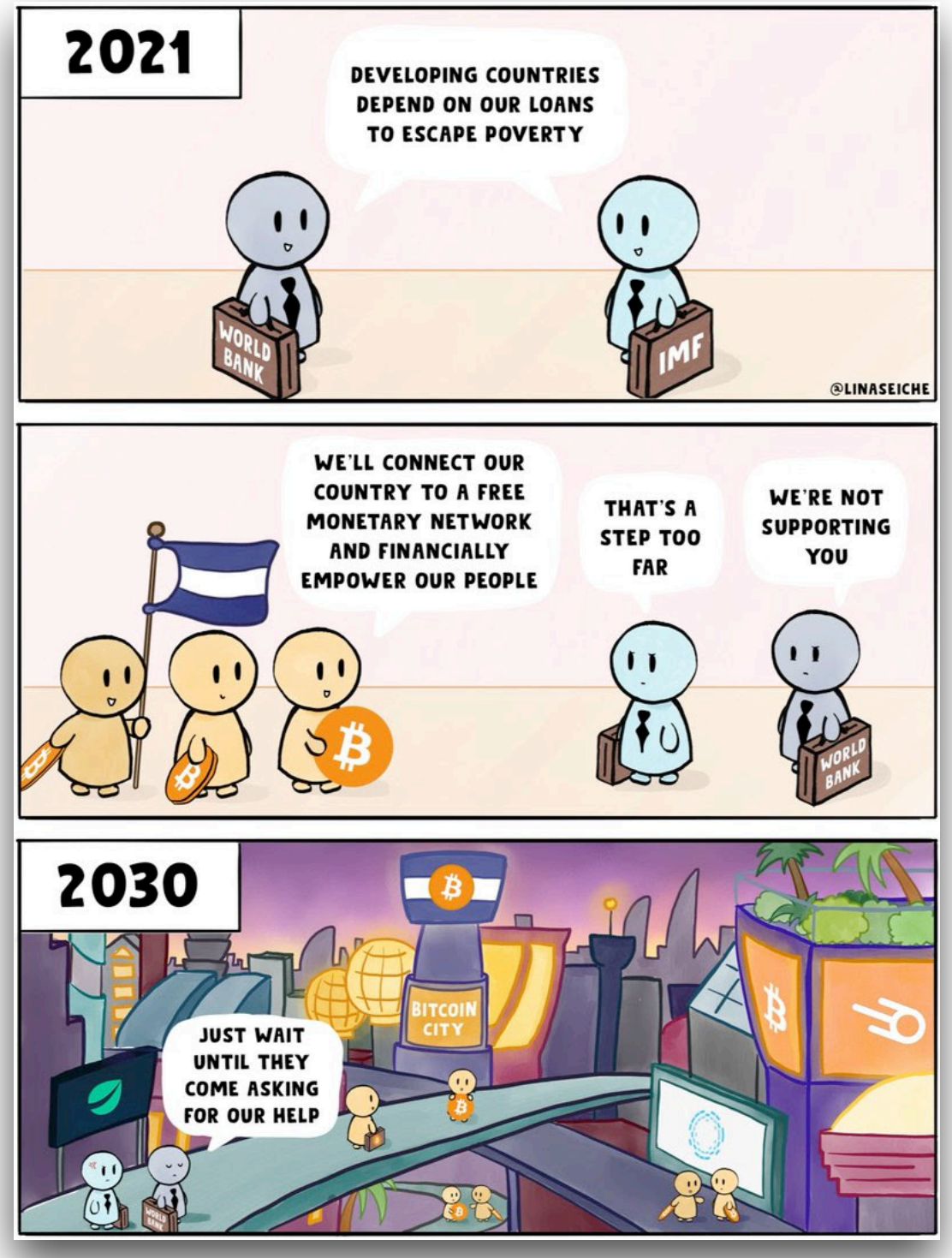

واقع سوق العملات الرقمية المشفرة اليوم

د. معتز أبو جيب[1]

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA

يتم تداول اليوم ما يزيد عن ١٢٠٠٠ نوعاً مختلفا من الأصول الرقمية المشفرة بقية سوقية تزيد على ١,٨٧ تريليون دولار حسب أسعار التداول بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢١. رغم انتشار الأنواع المختلفة إلا أنه مازال للبتكوين والأثيريوم الحصة الأكبر من السوق بواقع ٤٢٪ للبتكوين و ١٨,٧٪ للاثيريوم.

لقد بلغ حجم التداول على ٤٠٠ منصة رئيسية خلال ٢٤ ساعة ما يزيد عن ١٤٨ مليار دولار وفق لإحصاءات Coinmarketcap.com لليوم المذكور نفسه. ورغم تنوع العملات الرقمية المشفرة، إلا أن ١٠ عملاتٍ منها تسيطر على مايقارب ٩٠٪ من مجموع القيمة السوقية، ومازالت البتكوين هي الأعلى قيمةً بواقع ١٣٢.٣ مليار دولار وهو مايعادل ٦٣٪ من حجم السوق. أما بالنسبة لحجم التداول اليومي، فليست البتكوين بالضرورة الأعلى تداولاً. على سبيل المثال، بلغ حجم التداول اليومي لل Tether (وهي عملة مشفرة "مستقرة") ما يعادل ١٠٢ مليار دولار مقابل ٤٦ مليار دولار للبتكوين و ٢٨ مليار دولار للاثيريوم خلال ال ٢٤ ساعة، وذلك وفقا لبيانات coinmarketcap ليوم ٢١ سبتمبر ٢٠٢١. ويعرض الشكل ١ أدناه أكبر ١٠ نقود مشفرة من حيث القيمة السوقية وفقاً لأحدث الإحصاءات:

الشكل ١: القيمة السوقية للنقود الرقمية المشفرة

اسم العملة الرقمية	القيمة السوقية بتاريخ 21 سبتمبر 2021 بملايين الدولارات الأمريكية
Bitcoin	798,220
Ethereum	350,094
Tether	68,733
Cardano	66,435

[1] د. معتز أبو جيب مدرب وخبير في المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية، وباحث في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا) - ماليزيا. حاصل على درجة الدكتوراه في المالية الإسلامية وزمالة المستشار والمراجع الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو عضو في مجموعة العمل الخاصة بالتكنولوجيا المالية. يمكن التواصل معه من خلال الموقع الإلكتروني https://www.linkedin.com/in/dr-moutaz-abojeib

Binance Coin	60,401
XRP	43,378
Solana	40,719
USD Coin	29,444
Polkadot	28,167
Dogecoin	27,108
عملات أخرى	364,531
المجموع*	1,877,229

*مجموع القيمة السوقية للأصول الرقمية المشفرة المتداولة وعددها ١٢٠١٣

المصدر: الباحث بناءً على بيانات موقع https://coinmarketcap.com

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة الى استمرار تطور بيئة العمل الكلية Ecosystem وتكاملها في ظل تطور البيئة القانونية والتنظيمية. حيث تغيّرت النظم الفنية المرتبطه بالعملات المشفرة خلال السنوات القليلة الماضية بشكلٍ متسارعٍ وملموس عما كانت عليه في بداية ظهورها قبل عقدٍ من الزمن. فاتسعت دائرة العملات الرقمية المشفرة لتشمل اليوم أنواعاً مختلفة من العملات والرموز المشفرة ذات الخصائص والاستخدامات والأهداف المتباينة. وتشير التقديرات إلى وصول عدد مستخدمي هذه الأصول الرقمية المشفرة إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليون مستخدم[1]. ورغم صعوبة التأكد من دقة هذه المعلومة، إلا أنه يبدو تقديراً معقولاً إذا ما اخذنا بالاعتبار وجود ما يزيد عن ٧٦ مليون محفظة على Blockchain.com[2] فقط. كما ازداد عدد التطبيقات اللامركزية DApps التي تعتمد على شبكة البلوكتشين من ١٠٠ تطبيق عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٢٥٠٠ تطبيق مع بداية ٢٠٢١[3]، وبالتالي لم يقتصر التطور الحاصل في مجال العملات الرقمية على ازدياد حجم التداول فحسب، بل شمل جوانب فنية أكثر أهمية. ونتيجة لذلك، تطورت بيئة النظام المرتبط بالعملات المشفرة وازدادت تعقيداً وتشابكاً لتشمل مكوناتٍ جديدة توفر خدمات التداول والاستثمار المتعلقة بالعملات والرموز المشفرة علاوةً على خدمات التحليل والترويج والإعلام والتثقيف حول كل ما يخص هذا المجال. كما ظهرت مكونات جديدة تهتم بالاستفادة من العملات والرموز الرقيمة المشفرة في مجالات أوسع من مجرد الاستثمار والتداول حيث بات العالم مؤخراً يتحدث عن اقتصادٍ جديدٍ قائمٍ على الرموز المشفرة token_based

[1] https://triple-a.io/crypto-ownership/
[2] https://www.blockchain.com/charts/my-wallet-n-users
[3] https://www.stateofthedapps.com/

economy واقتصادٍ رقمي مشفر crypto economy يهتم بتقديم حلول رقمية لسائر القطاعات المالية وغير المالية بالاستفادة من تطبيقات العملات والرموز المشفرة.

وعليه يمكن القول بأن منظومة عمل العملات والرموز الرقمية المشفرة أصبحت تشمل المكونات التالية:

- متخصصون في اقتصاد العملات الرقمية المشفرة ومراكز بحث متخصصة تابعة لأرقى الجامعات العالمية.
- منصات بلوكتشين مفتوحة تسمح ببناء نقود ورموز رقمية مشفرة عليها.
- منظمات وشركات ضخمة نسبياً تجمع العاملين في الجانب التقني.
- مجموعات كبيرة من المستثمرين والمطورين والمبرمجين والمعدّنين miners
- هيئات حكومية تُعنى بتطوير الأنظمة والقوانين المرتبطة بالعملات والرموز الرقمية المشفرة والرقابة والإشراف على عمل منصات التداول وشركات الخدمات العاملة في هذا المجال.
- هيئات ومنظمات وشركات حكومية وخاصة تُعنى بتطوير الحلول التقنية بالاستفادة من تقنية البلوكتشين والعملات والرموز الرقمية المشفرة.
- شركات تسهيل دفع بالعملات الرقمية المشفرة.
- منصات تداول إلكترونية مركزية ولا مركزية وتعد بمثابة حجر الأساس لهذا النظام وهي بازدياد مضطرد حول العالم، كما أنها أصبحت منظمة ومقوننة إلى حد كبير، وتقدم هذه المنصات اليوم خدمات واسعة وعديدة للمستخدمين مثل صناديق استثمار بالعملات المشفرة.
- أسواقاً غير منظمة أو ما يُعرف بمكاتب OTC تتميز بقدرتها على المتاجرة بالعملات المشفرة بكمياتٍ كبيرة وقد تكون تابعة لمنصات إلكترونية منظمة من النوع الأول.
- برمجيات المتاجرة بالعملات المشفرة crypto trading bots وهي برمجيات تقوم بتحليل الأسواق وتنفذ عمليات بيع وشراء آلي.
- منصاتٍ للإقراض بضمان العملات المشفرة بحيث يتم إيداع العملة المشفرة بغية الحصول على قرضٍ بالعملات التقليدية.
- محافظ الكترونية متطورة تسمح بحفظ وتحويل العملات الرقمية المشفرة بشكل آمن وفق تقنيات متعددة.
- منصاتٍ لتحليل أداء هذه العملات ومزودين لبياناتها.

- منصات إعلامية متخصصة بكل ما يتصل بالعملات المشفرة بما في ذلك فئة المؤثرين influencers والمواقع والمجلات الإلكترونية.

هذا ومن المتوقع استمرار تطور المكونات المذكورة في ظل تطور الأنظمة والقوانين والانفتاح التدريجي للحكومات تجاه العملات الرقمية المشفرة، مما يجعل بيئة العمل الكلية للنقود والرموز الرقمية المشفرة أكثر تعقيداً وترابطاً من أي وقتٍ مضى.

أما عن التطور من الجانب التقني فنركز هنا على جانبين هامين، يتمثل الجانب الأول بتطور تطبيقات عديدة تستفيد من العملات الرقمية المشفرة وتقنية البلوكتشين، في حين يتعلق الجانب الثاني بتطور منصات التداول وظهور عددٍ من المشتقات المالية والخدمات الأخرى التي جعلت من العملات المشفرة أداةً استثمارية إلى حدٍ كبير.

١. الاستفادة من العملات المشفرة في تطوير حلول فنية واقتصادية:

اهتمت الدول خلال الأعوام القليلة الأخيرة بتقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين)، وتعددت الحلول التكنولوجية القائمة على الاستفادة من التقنية المذكورة في شتى المجالات مثل تسجيل المدفوعات، وإدارة التحويلات المالية، وإدارة العمليات الانتخابية، وإدارة السجلات الرسمية مثل السجلات العقارية والسجلات المدنية وغير ذلك. وعلى الرغم من إمكانية تطبيق بعض تلك الحلول باستخدام تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) دون استخدام العملات الرقمية المشفرة، إلا أن استخدام هذه العملات يعطي بعض المزايا الفنية الإضافية المفيدة تتلخص بالإستفادة من البنية التحتية للنقود المشفرة لتحقيق قدرٍ أعلى من اللامركزية، مما يزيد من الثقة بهذه العملات في بعض الأحيان. وتعد التطبيقات المبنية على منصة الإثيريوم المثال الأشهر لذلك. فالإيثيريوم ليس مجرد سلسلة كتل خاصة بعملة الإيثر، بل منصة تسمح ببناء عملات ورموز رقمية عليها، حيث يتم ربطها مع سلسلة الإثيريوم من خلال العقود الذكية. وقد طورت المنصة رموزاً نموذجية يمكن استخدامها أهمها ERC-20 الذي يسمح بإصدار رموز المثليات Fungible Token و ERC-721 الخاص بإصدار الرموز غير القابلة للاستبدال Non-Fungible Token.

وفي ما يلي مثالاً يبين أهمية منصة الإثيريوم في تطوير التطبيقات المختلفة. فمثلا، إذا أرادت جامعة الاستفادة من تقنية البلوكتشين لتسجيل بيانات خريجيها على قاعدة بياناتٍ ذكية تسمح لأصحاب الأعمال بالتحقق من سلامة الوثائق الجامعية للمتقدمين للعمل بشكلٍ آلي دون الحاجة للاتصال بالجامعة

بالطرق التقليدية، فيمكنها – بدلاً من تصميم شبكة بلوكتشين خاص بالشهادات الرقمية – تطوير نظام يربط الشهادات المصدرة برمز خاص يتوافق مع أحد الرموز النموذجية على منصة الإثيريوم. عندها سيعمل هذا النظام على شبكة الإثيريوم من خلال العقود الذكية التي تم برمجتها وبتكاليف بسيطة تسمى وقود GAS تُمثِّل جزءً بسيطاً من وحدات عملة الإثيريوم نفسها يتم دفعها للمعدنين على شبكة الإثيريوم في عمليات التحقق لتفعيل العقود الذكية.

يوجد اليوم الآلاف من التطبيقات التي تعتمد على شبكة الإثيريوم منها ما يتعلق بتوثيق الملكية أو تقديم الخدمات المالية وغيرها. وبالتالي، إن كثيراً من الحلول الفنية التي تستخدم تقنية سلسلة الكتل والمتاح اليوم فعلياً هي حلول تقنية تستفيد من الإثيريوم الذي بات يقدم منافعاً أخرى بعيداً عن كونه مجرد وسيطٍ للتبادل، وعليه يمكن القول بظهور منفعة ذاتية لعملة الإثيريوم ضمن النظام الإيكلوجي لشبكة البلوكتشين الإثيريوم وينطبق هذا الأمر على عدد من العملات الرقمية المشفرة الأخرى.

ب. تطور منصات التداول وظهور المشتقات المالية والخدمات الأخرى.

تطورت منصات التداول بالتوازي مع ازدياد حجم سوق العملات الرقمية المشفرة وحجم تداولها، فأصبحت هذه المنصات تقدم مجموعةً من الأدوات التحليلية والاستثمارية بشكل يشابه إلى حدٍ كبير ما توفره منصات تداول الأوراق المالية وأسواق تداول العملات الأجنبية المعروفة بالفوركس. كما ظهرت مجموعة من الشركات تقدم خدماتٍ أخرى خاصة كخدمات الاحتفاظ الآمن بالعملات الرقمية المشفرة custody وخدمات قبول الودائع والإقراض وادارة الاستثمار وغيرها. على سبيل المثال، يستطيع عملاء منصة بايننس Binance إقراض بعض أنواع العملات الرقمية المشفرة والحصول على فوائد مقابل ذلك[1]. كما أن هناك منصاتٍ جعلت من خدمات الإيداع والإقراض وغير ذلك عملاً رئيسياً لها مثل YouHodler و Blockfi على سبيل المثال لا الحصر. كما تقدم منصة FTX مجموعة من المشتقات المالية للنقود الرقمية المشفرة مثل Tether Perpetual Futures، BVOL، Bitcoin Futures وغيرها[2]. كما تم تطوير مجموعة من منصات البلوكتشين والبروتوكولات من أجل توفير الخدمات المالية اللامركزية DeFi، ويشمل ذلك تقديم التمويلات من خلال تطبيقات

[1] https://www.binance.com/en/lending
[2] https://ftx.com/

لامركزية تعتمد على تفكيك الوساطة المالية وتمكين العملاء المختلفين من تقديم التمويل أو الحصول عليه مباشرة بالاستفادة من تقنيات العقود الذكية.

الخاتمة: إن واقع العملات الرقمية المشفرة اليوم يختلف بشكلٍ جوهري عن واقعها قبل عشر سنوات. وهذا الاختلاف ليس متعلقاً بحجم التداول فحسب، بل يتعلق أيضاً بتطورٍ ملحوظ في الجوانب الفنية والتنظيمية. الأمر الذي يستدعي الباحثين الاقتصاديين والشرعيين لإعادة النظر فيما قدموه من أبحاث سابقة لهذه المتغيرات وذلك للكشف عن سلبيات وايجابيات هذا التطور. كما لابد من إيلاء تطبيقات التمويل اللا مركزي DEFI اهتماماً خاصاً وذلك للبحث في أثرها الاقتصادي ومشروعيتها.

نحو بناء اقتصاد مقاوم للصدمات

استعمال واستدامة المضادات الحيوية لإزالة الندوب الاقتصادية

د. زهير لخيار

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

د. الفكاك حمدي

أستاذ جامعي بجامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال

مع حلول الجائحة الصحية أصبح من المؤكد أن التدبير الاقتصادي بالشكل الحالي ينبغي أن يخضع لتغييرات جذرية على مستوى مقاربة الإشكالات الاقتصادية المتعارف عليها وبالتالي لا بد من التفكير في طريقة بديلة لجعل الاقتصاد يتمتع بخصائص تجعله يصمد أمام كل الصدمات سواء كانت مالية أو اجتماعية أو سياسة أو اقتصادية أو حتى صحية.

فما هي المجامع الاقتصادية التي ينبغي التركيز عليها؟ وكيف يمكن تدبيرها وتنسيق العلاقات بينها؟ ومدى تميز أي اقتصاد يفترض فيه أن يصمد أمام الصدمات كيفما كان نوعها؟

الاقتصاد الصامد : أهداف عامة

على المستوى النظري، يظل الاقتصاد صامدا أمام الهزات والصدمات إذا انطلق أولا وقبل كل شيء من السعي إلى إقامة العدل الاجتماعي والاقتصادي بين كل مكوناته بعد الاجتهاد في كل التدابير الرامية إلى الزيادة في الإنتاج ولكن بعد العمل على ضمان ثبات واستقرار عوامل الإنتاج الداخلي عبر توطين التقنيات والأساليب التكنولوجية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية وهو الأمر الذي يمكنه من الحضور الدائم والفعال في الأسواق الدولية حاملا لمنتجات ذي جودة عالية.

إن أي اقتصاد لا يركز على تطوير الجانب الحقيقي للاقتصاد يصبح قاصرا في أدائه ولذلك وجب الاهتمام بتنمية الناتج الداخلي الخام الحقيقي إضافة إلى ذلك؛ فالاقتصاد الصامد هو الذي يتوفر على قدرة فائقة في الرد بسرعة وذكاء على الإشكالات ذات الطابع القريب الأجل كما يهدف على المستوى البعيد، إلى صنع الفعل وليس رد الفعل.

إن التركيز على هذه المبادئ العامة يبقى مرهونا بالموارد البشرية التي ستتكلف بإعمالها والسعي وراءها وإذا كانت الكفاءة بمعناها الصحيح مطلوبة في هذا الشأن فإن صانعي القرار الاقتصادي مطالبون بالتركيز على الكفاءات الداخلية بالدرجة الأولى وخصوصا الموهوبة منها، وبالتالي يعتبر هذا هو التحفيز الأول لكفاءاتنا الوطنية للإبداع والإنتاج وذلك عبر صيانة فرص العمل وبنائها على أساس من التكافؤ والمساواة وكذا حماية ممتلكات الأشخاص والمؤسسات. إضافة إلى ذلك فالاقتصاد القوي الصامد يتصف بالديناميكية وحفظ القيم التي يستند إليها كما يتميز بالقدرة على الاستعمال الراشد لكل المتغيرات البيئية.

الاقتصاد الصامد: في ضرورة التوفيق بين المنافع القصيرة والطويلة الأمد

في ظل تفشي الجائحة، أصبح لزاما على صانعي القرار أن يفكروا بطريقة أخرى وبمنطق آخر ومنهجية أخرى لأن الوضع الاقتصادي الذي فرض علينا بسبب الجائحة سيلزم صانعي القرار الاقتصادي بالتفكير في نفس الوقت في كيفية الجمع بين تلبية الحاجيات الآنية للمواطنين والحفاظ على التوازنات الاقتصادية لبناء اقتصاد مستدام، إذن فما الذي ينبغي القيام به للوصول إلى الأمرين معا في آن واحد؟

لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو الإشكالية المرتبطة بأداء كل نوع من الإجرائين لأن النفقات ذات الطابع القصير الأجل قد لا تنتج بالضرورة آثارا على المستوى الطويل الأجل كما أنه من المتفق عليه فإن كل إنفاق طويل الأمد قد لا يحقق تنشيطا اقتصاديا قصير الأمد. إذن كيف يمكن الجمع بين الاعتبارات القصيرة والطويلة الأجل في نهج واحد؟

للجواب على هذا السؤال الاشكالي يشترط أولا إعادة النظر في طريقة التفكير المتبعة، ذلك أنه ينبغي تغيير نمط التفكير العادي وإعمال منطق تفكير الأزمات؛ أي صياغة مخططات مدعمة بعدة سيناريوهات مرتكزة بالدرجة الأولى على استباق المخاطر المحدقة بالسياسة الاقتصادية المراد تفعيلها وتنشيطها. وبطبيعتها، فالمخططات الاقتصادية ترمي دائما إلى استشراف سياسات وأهداف طويلة الأجل هذه

الأهداف الحيوية المفترض فيها أن تكون قادرة على بناء مقومات الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية المفاجئة لكن الوضع الحالي يقتضي معالجة آثار الأزمة بشكل آني من خلال التدخلات التنشيطية للاقتصاد والتي لا ينبغي أن تتناقض بأي حال من الأحوال مع الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة، وبالتالي سيجد صناع القرار أنفسهم أمام مأزق تلبية الحاجات الآنية مقابل عدم الإضرار بالتوازنات الاقتصادية للدولة.

الاقتصاد الصامد : في ضرورة إعمال آليات المقاربة التشاركية

ليتمكن صانعوا القرار من العمل على التوفيق بين آليات الخروج من الأزمة وذلك في تلبية الحاجيات المستعجلة للمواطنين وعدم العودة إليها مرة أخرى، أصبح من الضروري الاقتراب أكثر من المواطنين من خلال التشخيص التشاركي لهذه الحاجيات مع العمل على صياغتها بشكل يضمن نجاعة الوصول إلى الأهداف القصيرة والطويلة الأمد على السواء. فالخطة التي من المفروض أن ترسم يجب أن تتخذ قرارات مبنية على تقييم المواطن بذاته للضعف والآثار التي تعرض لها في مواجهة الأزمة لأنه هو الوحيد الذي يستشعر حجم المخاطر الناتجة عن الأزمة وهو الوحيد الذي يمكنه أن يفهمها وينقلها إلى صانعي القرار من أجل بناء استراتيجيات وخطط قوية للصمود والتكيف مع الأزمات.

وإذا كان الاستثمار يعد من أهم المكونات الاقتصادية، فقد أصبح اليوم من الضرورة بمكان الاستثمار في بناء القدرة على الصمود أمام الهزات الاقتصادية وذلك من خلال التعويل على بنية تحتية صلبة وضامنة للصمود وهو الأمر الذي لن يرى النور إلا عبر بناء عقلية المواطن القادر على الصمود في وجه الأزمات سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي.

وترتيبا عليه ينبغي، البحث عن مكامن الخلل والضعف والاعتراف بها ومواجهتها وإذا ما تم ذلك لابد وأن نبتكر أنشطة استثمارية قادرة على أداء الوظيفتين معا والمتمثلة في توفير وظائف آنية الاحتياج وفي نفس الوقت تقوية الإنفاق العمومي الذي يشكل ذروة سنام الدورة الاقتصادية. إنها مقاربة ستمكن صانعي القرار الاقتصادي من تشكيل أحسن حزمة اقتصادية ممكنة تضمن القدرة على التأهب والصمود الدائمين.

إن المواطن هو الأقدر على توقع الأزمة قبل وقوعها، وبالتالي فإن المجتمع المحلي يشكل أساس متينا في صياغة وصناعة السياسات العمومية الاستباقية والمبتكرة لحلول فعَّالة تدفعهم إلى الصمود عندما تحل

الأزمة. وترتيبا عليه فإن الإشراك الفاعل للمواطنين في العملية التنموية برمتها تشكل الجزء الأساسي في صياغة التوليفات الاقتصادية النشطة التي قد تضمن التعافي من الأزمة وعدم العودة إليها.

إن العمل بآليات ومناهج المقاربة التشاركية يلزم صانعي القرار بعدم الاقتصار على الأبعاد الاقتصادية التقليدية بل تطويرها نحو صياغة مجتمعية متفاوضا حولها.

الاقتصاد الصامد: في ضرورة استكمال المضادات الحيوية

يوصي الطبيب دائما حالته بضرورة استكمال وصفة المضاد الحيوي وإلا سيتشدد المرض ويصبح من الصعب السيطرة عليه وهو الحال كذلك بالنسبة للاقتصاد، فالسياسات التي ستساهم في إخراج الاقتصاد من أزمته لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا ضمنا استكمال تنزيلها واستدامة تفعيلها، ولا يستقيم هذا الأمر إلا بالانتباه إلى قياس درجة قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات لأنه كلما تحسنت القدرة على الامتصاص كلما كان الاقتصاد صامدا، إنها قدرة فائقة في الوقاية وفي إدماج المجامع المالية في قياس الاستقرار الماكرو اقتصادي.

المضاد الحيوي الهيكلي: التركيز على المكونات الهيكلية

لكل اقتصاد هيكله الأساسي التي ينبغي الاهتمام به والتركيز عليه كما أن الهيكل الاقتصادي لأي بلد هو الذي يصنع الديناميكية الأساسية في امتصاص الصدمات وتختص هذه المكونات الهيكلية ببطء تطورها بالرغم من أنها هي التي تحدد الإطار الأساسي لأي اقتصاد كان. ولعل القاسم المشترك بين كل الاقتصادات عبر العالم يتمحور، في مكوناته الهيكلية حول عدة قطاعات من قبيل القطاع البنكي وسوق العمل والسوق المالي وكمية وتنوع الإنتاج الوطني والرأسمال البشري والقطاع المناخي...

وبالنسبة للقطاع البنكي الذي يشكل محور التعاملات الاقتصادية سواء على المستوى الماكرو أو الميكرو الاقتصادي، ينبغي العمل على صيانته من خلال بيئته الداخلية والخارجية وهو الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة التركيز على تطوير الرأسمال العازل وضمان استدامة الأعمال والأنشطة وبالتالي يستطيع صانعوا القرار أن يطوروا بيئة الاقتصاد الإجمالي دون نسيان العمل على تطوير البيئة التنظيمية لهذا القطاع البنكي والمساهمة في تطوير الأسواق المالية من حيث طريقة عمل وأداء الأسواق المالية عمقا ونجاعة.

وبعد تثبيت مقومات العمل البنكي الهيكلية، وتحريك ديناميكية الأسواق المالية، يجب تقوية كفاءة سوق العمل من خلال تقوية المرونة في تحديد الأجور والتمحيص في ممارسة التوظيفات وكذا

الاستغناءات، كما يجب أن يتصف صانعو القرار بالقدرة على الاحتفاظ بالمواهب. ويقاس اتساع وعمق القدرة الإنتاجية لأي اقتصاد بكمية المنتوج الوطني وكذا تنوع السلع والخدمات التي يقدمها هذا الاقتصاد ولذلك ينبغي الحرص على التحسين الدائم لكمية وجودة وتنوع المخرجات الإنتاجية للاقتصاد. كما يعد الرأسمال البشري من أساس هذه الانجازات الاقتصادية الهيكلية الذي يمكن ضمانه من خلال تحسين الوضع الصحي والتعليمي وتطوير الإنتاجية والحركية الاجتماعية إلى جانب الآليات الاقتصادية الأخرى.

وعليه يمكن تفعيل بعض الإصلاحات الهيكلية التي ستساهم في تقوية الإنتاجية وذلك من قبيل إصلاح التعليم، وتقوية الاستثمار العمومي وخصوصا على مستوى البنية التحتية وكذا إعادة توزيع حصص الميزانية بين قطاعات الدولة مع تقوية المصروفات الخاصة بقطاع الصحة. وأخيرا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والمناخية في صياغة السياسات الاقتصادية وذلك في إطار ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

المضاد الحيوي الكابح: تعزيز الكابحات الاقتصادية

تتمثل الكابحات الاقتصادية في هامشين اثنين يجب توفرهما في أي اقتصاد يراد له أن يستديم صموده أمام الأزمات كيفما كان شكلها ونوعها، ويتعلق الأمر بما يسميه الاقتصاديون بهامش المناورة النقدي وهامش المناورة الموازناتي.

المضاد الحيوي الموازناتي:

كما هو معلوم فالميزانية العامة تتألف من موارد ونفقات ولكي يتمكن صانع القرار الاقتصادي من جعل اقتصاده يصمد أمام الأزمات، وهو الشيء الذي حدث بالفعل بعد أزمة كورونا حيث أن جلَّ الحكومات وجدت نفسها مضطرة إلى التوقف التام أو التخفيف من الوطأة الضريبية وهو الأمر الذي يؤثر بالطبع على مداخيل الدولة وبالتالي قد تعطل مجموعة من الأنشطة التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وبالتالي تتضخم بؤرة المداخيل، وعليه فالكابح الذي ينبغي أن يستعمله صانعو القرار هو بناء توقع احتمالي حول إمكانية وقوع الدولة في ضائقة ضريبية وذلك بشكل مسبقا وكلما برز هذا الاحتمال على أنه سيكون ضعيفا كلما سيكون هامش المناورة الموازناتية جيدا وخصوصا بالنسبة للأسواق الناشئة. هذا الاستباق الاحتمالي يجعل صانع القرار يتعرف على الضائقة الإيرادية قبل حدوثها وبالتالي يستغل الهامش

الموازناتي للتصدي لأي صدمة كانت. فالهامش الموازناتي ما هو إلا عبارة عن تقدير تجريبي للمساحة المالية المتوفرة لدى صانع القرار وهذه المساحة تقاس من خلال عدة مؤشرات يجذر بنا التركيز عليها وتطويرها من حسن إلى أحسن.

- أول مكون لهذه المساحة هو مستوى الدين العمومي منسوبا إلى مستوى الناتج الداخلي الخام، وخصوصا منه ما يصطلح عليه بالدين السيادي، وهو ذلك الدين المضمون من طرف جهة سيادية وصادر عنها وقد يكون دولة أو بنكا مركزيا. وهذا الأمر يشترط فيه التعاون بين الدول الدائنة والمدينة من أجل العمل على تليين تكاليف هذه القروض السيادية.
- ثاني مكونات هذا الهامش يتعلق بتطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والمقصود بالحقيقي هنا من الناحية الاقتصادية هو الناتج الداخلي الخام من السلع والخدمات وذلك خلافا للناتج الداخلي الخام الاسمي الذي يشكل قياسا جامعا لقيمة السلع والخدمات بالسعر الحالي. إذا فالناتج الداخلي الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار تحولات الأسعار وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار التضخم في تقييمه للنمو. بمعنى آخر ينبغي التركيز على تحسين الاقتصاد العيني من خلال تطوير القطاع الإنتاجي الصناعي للبلد. وبما أن هناك تباطؤ حاصل في الناتج الداخلي فأول إجراء ينبغي أن تهدف إليه السياسة الموازناتية هو وقف نزيف هذا التباطؤ إذا لوحظ أنه أصبح دون المستوى المطلوب ولكنه في بعض الحالات يسمح لهذا الناتج بالتراجع لأن الظروف الاقتصادية تتطلب ذلك وبالتالي يصبح دور السياسة الاقتصادية هو تأطير هذا التنازل وتيسيره وهذا أمر يبقى مشروطا بالتنسيق مع السياسة النقدية التي يتوجب عليها في نفس الوقت المحافظة أولا على توازن التضخم في مساره المرسوم له من طرف البنك المركزي وثانيا حسن التوفيق بين تحفيز الطلب والقدرة على تحمل الدين وتثبيته في خط يمكن تحمله.
- ثالث مكونات هذا الهامش يرتبط بمؤشرات مالية ينبغي مراعاتها ورعايتها بشكل دائم ومستمر وذلك لضمان صمود الاقتصاد أمام الأزمات المتوقعة وغير المتوقعة ويتعلق الأمر بالحساب الجاري والرصيد الأساسي وضغط الصرف على الاقتصاد الوطني.

أما الجانب المرتبط بالنفقات الموازناتية فهو يتأرجح بين المدافعين عما يسمونه بترشيد النفقات والذين يدافعون عن ضرورة الرفع من الإنفاق العمومي والواقع أنه ثبت في عدة دراسات أن عملية الرفع من الإنفاق العمومي هي القادرة على تسريع الوثيرة الاقتصادية من خلال الرفع من الطلب وبالتالي الرفع من

الاستثمار الذي يشكل ذروة سنام التشغيل وتعود العجلة إلى الرفع من الطلب وهكذا. ومادام اللجوء إلى الرفع من الإنفاق العمومي أصبح يفرض نفسه وللحد من تداعيات الأزمة يجب تحويل أكبر قدر للنفقات ضمن ميزانية الدولة إلى القطاع الصحي استهلاكا واستثمارا كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بأجور رجال الصحة وبالتالي نحقق هدفين على السواء أولهما تعزيز القطاع الصحي للقضاء على الوباء وفي نفس الوقت الرفع من نسبة الإنفاق الذي سينعش الدورة الاقتصادية برمتها فهي إذن مجرد عملية إعادة توزيع يستفيد منها بشكل كبير القطاع الصحي مرحليا.

المضاد الحيوي النقدي:

إن هامش المناورة فيما يخص السياسة النقدية يستخدم كأساس لضمان استقرار الاقتصاد وصموده أمام الصدمات والأزمات المتنوعة وكما هو متعارف عليه فإن هامش المناورة هذا يعبر عن قدرة صانع القرار على تليين أو تشديد السياسة النقدية وبالتالي ينبغي توسيع هذا الهامش الذي سيمكن صانع القرار من التشديد أو التليين. وتوسيعه يقتضي في البداية قياس مساحته التي يستند فيها أساسا إلى معرفة المساحة التي تفصل بين نسب الفائدة على المدى القريب والنسبة الأدنى وهي الصفر وكذا معرفة المساحة التي تفصل بين نسب الفائدة على المدى البعيد والنسبة الأدنى وهي الصفر كما يستند إلى قياس القدرة على تخفيض وتليين معادلات الفائدة لجعلها أكثر نجاعة.

إن الهدف من كل هذا هو العمل على تعزيز وتقوية الطلب والاستفادة المرحلية من تدني مستوى التضخم بالنظر إلى ضعف الطلب الحاصل بسبب الأزمة الصحية، وعليه ينبغي للسياسة المالية أن تحفز الاقتصاد وبالتالي فتيسير السياسة النقدية ينبغي أن يضل مستمرا ما دام معدل التضخم متدني ويتصف بالثبات. وهذا ما ذهب إليه كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا وهو العمل على تيسير السياسة النقدية وذلك من خلال توقيف الزيادات في معدلات الفائدة.

التتبع السريري لحالة الاقتصاد الوطني: نحو التعافي المستمر

يُستشف من خلال ما سبق أن هذه المكونات الاقتصادية تتجه إما إلى علاقة طردية مع القدرة على الصمود أو إلى علاقة عكسية معها وعليه يجب تقوية الأولى ومحاولة الحد من الثانية.

تقوية المجامع الاقتصادية الطردية

من خلال هذه المؤشرات يمكن تتبع مجامع الاقتصاد الوطني كما يمكن استباق الأزمة قبل وقوعها كما يمكن الصمود أمامها حتى بعد الوقوع وبالتالي فقياس تطور قدرة الاقتصاد على التصدي وامتصاص الصدمات، رهين بالفحص الدائم لهذه المؤشرات الاقتصادية.

وترتيبا عليه فإذا كان تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي مرتفعا فهذا يؤشر على أن الاقتصاد الوطني سيكون قادرا على امتصاص آثار الأزمات والصدمات، ولكن إذا لوحظ أن الناتج الحقيقي ينخفض يجب التدخل الفوري قبل حدوث الأزمة للرفع منه لأنه سيضعف قدرة الاقتصاد الوطني على المقاومة.

وعلى السواء، إذا لوحظ أن الحساب الجاري للاقتصاد الوطني يتقوى، فإنه المؤشر أيضا على كفاءة الاقتصاد على الامتصاص السريع للأزمات وبالتالي تراجعه لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار استباقيا من أجل عدم الوقوع في وهن التعاطي مع الصدمات المفاجئة. أما إذا كان الرصيد الأساسي مرتفعا، فهذا يؤشر أيضا إلى قدرة الاقتصاد على مواجهة وامتصاص الصدمات بشكل قوي وتتقوى قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات إذا توفر لدى نظامها البنكي مستوى مرتفع من الرأسمال العازل وإذا ضمنت الدولة لهذا الاقتصاد استدامة الأعمال والتطور الإيجابي للقدرة التنظيمية في هذا المجال والعمل على تطوير أسواقها المالية.

إضافة إلى ذلك فالدولة مطالبة بتوفير بيئة سليمة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال الرفع من مرونتها في تحديد الأجور وتحسين ممارستها لسياسة التوظيف والاستغناء وكذا وبشكل خاص القدرة على الاحتفاظ بالمواهب واستثمارها بشكل أفضل لأنها تعتبر هي الأجسام المضادة التي ستقوي مناعة وصلابة الاقتصاد الوطني وبالتالي قدرته على امتصاص الصدمات المختلفة.

ولا ينبغي أن ننسى أنه موازاة مع ذلك يتعين على الحكومة عدم نسيان الإجراءات التقليدية التي تشكل أساس للاستمرار والصمود أمام الأزمات ويتعلق الأمر بتجويد وتنويع المنتجات وخصوصا المعدة منها للتصدير، ولا تتحقق هذه الأهداف المرتبطة بالقدرة على امتصاص الصدمات إلا إذا تم الاهتمام الكبير بمستوى الصحة ومستوى التعليم.

الحد من المجامع الاقتصادية العكسية

تساهم بعض المجامع الاقتصادية بشكل عكسي في ضمان الاستقرار والصمود الاقتصادي أمام الأزمات والتي ينبغي مقاومة ارتفاعها وتضخمها ويتعلق الأمر أولا بالدين العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، والذي إذا لم يتم ضبطه يصبح الاقتصاد غير قادر على مواجهة أي أزمة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن امتصاص الصدمات التي قد تلحق بها. وتجدر الإشارة أن الأولوية داخل هذا الدين ينبغي أن تسند إلى ما ذكرناه سلفا وهو الدين السيادي الذي ينبغي خفضه إلى أدنى المستويات الممكنة، ثم ثانيا يجب ضبط عملية ضغط الصرف على الاقتصاد دون أن ننسى مستويات الفروق بين معدلات الفائدة على المستويين القريب والبعيد والمعدلات الدنيا التي قد تصل إلى الصفر وبالتالي فالتقليص من هذا الفرق يجعل السياسة المالية قادرة على امتصاص الصدمات في حينها.

وبالتالي فنحن نضع بين يدي صانعي القرار الاقتصادي والسياسي نموذجا نستطيع من خلاله تتبع كل السيناريوهات الممكنة لقياس قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات واستباق حدوثها. لكن ما يعوز هذا النموذج هو التوفر على المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات المكونة للنموذج، وبالتالي نتمكن من تحديد مكامن القوة والضعف في مواجهة الصدمات مسبقا ولأن المعطيات غير متوفرة في أفق الحصول عليها ومعالجتها، ندعو كل مسؤول توفرت لديه هذه المعطيات أن يستفيد منها في هذا الاتجاه أو يمدنا بها للقيام باللازم.

أشخاص يؤجرون وجوههم لبناء نسخ تسويقية تعتمد على التزييف العميق

ويل دوجلاس هيفن
إم آي تي تكنولوجي ريفيو[1]

الذكاء الاصطناعي

شخصيات مبنية على أشخاص حقيقيين وتعتمد على الذكاء الاصطناعي ويمكن أن تظهر في آلاف مقاطع الفيديو وتقول أي شيء، وبأي لغة.

على غرار الكثير من الطلاب، عملت ليري في عدة وظائف بدوام جزئي. تبلغ ليري من العمر ٢٣ عاماً، وتعمل في خدمة المطاعم والمقاهي في مكان قريب من جامعتها.

كما تبيع أيضاً السيارات، وتعمل في مجال التجارة بالتجزئة، وتجري مقابلات العمل وتقود جلسات تعريف الموظفين الجدد بالشركة والعمل كممثلة عن الموارد البشرية، في ألمانيا.

أما قدرة ليري العجيبة على القيام بكل هذه الأعمال في عدة بلدان، فتعود إلى أنها أجّرت وجهها لآور وَن، وهي شركة ناشئة تعتمد على الأشكال البشرية لبناء شخصيات قائمة على الذكاء الاصطناعي للظهور في مقاطع فيديو تسويقية وتعليمية للمنظمات حول العالم. وتمثل هذه الشركة جزءاً من موجة

[1] https://www.googletagmanager.com/ns.html?id=GTM-P6LFF4W

من الشركات التي **بدأت بإحداث تغيير شامل في طريقة إنتاج المحتوى الرقمي**. وسيؤثر هذا بدرجة كبيرة على **القوى العاملة من البشر**.

تعمل ليري بخدمة المطاعم والمقاهي شخصياً، لكنها لا تعرف بالضبط ما تقوم به نسخها الرقمية. وتقول: "لا شك في أنه من الغريب التفكير بأن وجهي يمكن أن يظهر في مقاطع فيديو أو إعلانات لشركات مختلفة".

ليست آور وَن الشركة الوحيدة التي **تستخدم تكنولوجيا التزييف العميق على هذا المستوى** لإنتاج مقاطع فيديو تجمع لقطات حقيقية مع مقاطع مولدة بالذكاء الاصطناعي. فقد استخدمت شركات أخرى ممثلين محترفين **لإضفاء مسحة إضافية من الحياة على شخصيات المواد عميقة التزييف**. غير أن آور ون لا تطلب وجود أي مهارات محددة. وليس مطلوباً منك سوى التخلي عن حقوق استخدام وجهك.

الاعتماد على الشخصيات

تبني آور ون مجموعة مما تطلق عليه "شخصيات". وتقول إنه أصبح لديها حوالي ١٠٠ شخصية، مع المزيد من الشخصيات الجديدة أسبوعياً. تقول ناتالي مونبيوت، مديرة الاستراتيجية في الشركة: "لدينا طابور طويل من الأشخاص المتشوقين للتحول إلى هذه الشخصيات الرقمية".

يستطيع أي شخص التقدم بطلب للتحول إلى شخصية. وعلى غرار وكالات عرض الأزياء، تفلتر آور ون الطلبات، وتختار الأشخاص الذين يتوافقون مع معاييرها. وتهدف الشركة إلى بناء طيف عريض من الشخصيات التي تعكس الأعمار والأجناس والخلفيات العرقية للناس في العالم الحقيقي، كما تقول مونبيوت. (حالياً، تتسم نسبة ٨٠٪ من الشخصيات بأنها تحت سن الخمسين، كما أن ٧٠٪ منها إناث، و ٢٥٪ منها بيضاء البشرة).

لبناء الشخصية، تستخدم آور ون كاميرا عالية الدقة 4K لتصوير الشخص وهو يتحدث ويفتعل العديد من التعابير المختلفة على وجهه أمام خلفية خضراء. وبعد هذه المرحلة، ينتهي الدور البشري في عملية الأداء. تقوم الشركة بعد ذلك بتلقيم البيانات في برنامج ذكاء اصطناعي يعمل بطريقة مشابهة **للتزييف العميق**، وتستطيع آور ون إنتاج كمية غير نهائية من مقاطع الفيديو لهذا الشخص وهو يقول أي شيء تريده الشركة، وبأي لغة.

يدفع عملاء آور ون الأموال لقاء استخدام شخصيات الشركة في مقاطع الفيديو الترويجية أو التجارية. ويقوم العميل باختيار وجه، وتحميل النص المرغوب، ويحصل على مقطع فيديو لما يبدو كأنه شخص حقيقي يلقي النص المطلوب أمام كاميرا. تعتمد أسرع خدمة على برنامج يحول النص إلى كلام منطوق لتوليد أصوات اصطناعية، حيث تُزامن هذه الأصوات مع حركات فم الشخصية وتعابيرها الوجهية. غير أن آور ون تقدم أيضاً خدمة ممتازة، يقوم فيها ممثلون صوتيون محترفون بتسجيل المقطع الصوتي. ومرة أخرى، هناك عملية مزامنة مع حركات الشخصية في الفيديو. تقول آور ون إنها اجتذبت أكثر من ٤٠ عميلاً، بما في ذلك شركات عقارية، وشركات تجارة إلكترونية، ومؤسسات صحة رقمية، وشركات ترفيهية. أحد أهم عملاء آور ون هي بيرلتز، وهي مدرسة لغات عالمية تقدم دروساً مرئية يعلّم فيها الأساتذة عشرات اللغات.

شخصية الذكاء الاصطناعي التي بنتها آور ون بالاعتماد على وجه ليري.

ووفقاً لمونبيوت، فإن بيرلتز تريد زيادة عدد مقاطع الفيديو التي تقدمها، لكنها تواجه صعوبة في تحقيق هذا الأمر باستخدام ممثلين من البشر. فقد كانت فرق الإنتاج مضطرة إلى إعداد نفس البيئة مع نفس الممثل، مراراً وتكراراً، وتقول: "لقد وجدوا أن مواصلة العمل بهذه الطريقة أمر مستحيل. فهناك الآلاف من مقاطع الفيديو".

أما الآن، فتعمل بيرلتز مع آور ون لتوليد المئات من مقاطع الفيديو في ظرف دقائق معدودة. وتقول مونبيوت: "لقد حللنا محل الاستوديو، وليس من الضروري أن يضيع البشري وقته في التصوير".

ومن أوائل الأمثلة على هذه التكنولوجيا **أليس ريسيبشينيست**، وهي شركة تؤمن للشركات شخصيات رقمية على الشاشة للتعامل مع أسئلة الزوار، للحلول محل موظف الاستقبال في الكثير من المواقع الحقيقية في الولايات المتحدة. وتعمل آور ون مع أليس ريسيبشينيست على تحديث مقاطع الفيديو للممثلين البشر بحيث يمكن جعل موظف الاستقبال الرقمي يقول أشياء مختلفة بلغات مختلفة دون الاضطرار إلى إعادة تصوير ساعات طويلة من المقاطع.

وعلى غرار الآخرين في مجموعة آور ون، تتلقى ليري دفعة مالية صغيرة في كل مرة يقوم فيها أحد العملاء بترخيص مقطع فيديو يعتمد على وجهها. لم تفصح مونبيوت عن المقدار الدقيق لهذه الدفعات، لكنها قالت إنها تقدر بالدولارات، وليس بالسنتات. وتضيف: "لا أستطيع القول إن هذه الدفعات

تكفي بالكامل لإعالة أي شخص، ولكنني أعتقد أنها ستكون وسيلة جيدة للحصول على دخل مقبول، إذا جرى كل شيء على ما يرام".

تؤدي هذه التكنولوجيا عملياً إلى التخلص من الحاجة إلى طواقم التصوير، وفنيي الاستوديوهات، وحتى الممثلين (باستثناء بضعة دقائق من التصوير)، ولهذا فإن تكنولوجيا آور ون رائعة للشركات التي ترغب بمضاعفة إنتاج مقاطع الفيديو، كما أنها تقدم طريقة سهلة للحصول على بعض المال لحفنة من الأشخاص مثل ليري. ولكن البعض يشعرون بالقلق من التأثيرات اللاحقة لهذا التوجه على مستقبل العمل.

تغيير الأدوار

تقول جيسي هامرلينج، من مركز أبحاث وتعليم العمالة في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وتدرس تأثير التكنولوجيات الجديدة على العمل: "تبدو هذه حالة متطرفة بعض الشيء لتقليص التكنولوجيا لدور البشر في ناحية محددة في العمل". وتضيف: "لا تؤدي الأتمتة إلى إلغاء الأدوار البشرية على الدوام، لكنها تغير هذه الأدوار بطرق تؤثر في قدرة الناس على كسب أجور جيدة، أو تحويل عمل ما إلى مهنة طويلة الأمد".

تلحظ هامرلينج أن السماح للشركات باستخدام تصوير ملتقط لمرة واحدة لممثلين ضمن عدة مشاريع فيديو سيخفض من مستوى توافر هذا النوع من العمل التمثيلي. ووفقاً لساج–أفترا، وهو اتحاد أميركي للمؤدين في الأفلام والتلفزيون والراديو، فإن الكثير من الممثلين الذين يؤدون عملاً ترويجياً وتسويقياً لعملاء كهؤلاء يعملون الآن مع آور ون.

ويقول ساج–أفترا إنه من المهم بالنسبة لمن يؤجرون أشكالهم لشركات مثل آور ون أن يتمكنوا من الحفاظ على التحكم بكيفية استخدام أشكالهم.

ويقول أحد الناطقين باسم الاتحاد: "بالنسبة للكثير من المؤدين، فإن أشكالهم تمثل أصولاً قيّمة تستحق الحماية المناسبة والتعويض لقاء استخدامها". ويضيف: "هناك مخاطرة باستخدام هذه الأشكال ضمن محتوى قد يعترضون عليه أو قد يتعارض مع عمل آخر".

ويبدو أن آور ون تفهم هذا جيداً. وعلى الرغم من أن الشركة لا تأخذ برأي الأشخاص حول استخدام أشكالهم أو الكلمات التي ستنطق بها، فقد وضعت سياسة أخلاقية تحدد الصناعات التي ترفض العمل

معها. تقول مونبيوت: "نحن متحفظون للغاية إزاء أنواع الشركات التي نعمل معها". وهذا يعني أن الشركة لا تتعامل مع شركات في مجال المقامرة، أو الجنس، أو السياسة.

ولكن ليري لا تشعر بالكثير من القلق. وتقول إنها تثق بأن آور ون لن تستخدم وجهها في أي شيء قد يضايقها. بل إنها نصحت أصدقاءها بتقليدها. وتقول: "لقد أرسل لي العديد من أصدقائي مقاطع فيديو رأوا وجهي فيها، ما أثار لدي شعوراً غريباً، وقد أدركت فجأة أن هذا الأمر حقيقي فعلاً".

كيف غيّر الذكاء الاصطناعي قواعد اللعبة في سوق العقارات؟

العربية نت[1]

قد تبدو العقارات المبنية من الطوب والاسمنت وكأنها الشيء الملموس الوحيد المتبقي في عالم افتراضي متنامٍ، لكن الذكاء الاصطناعي بدأ يستولي عليها أيضًا.

تستخدم بعض أكبر الأسماء في المجال، مثل Compass و Zillow و LoanSnap، الآن الذكاء الاصطناعي لمساعدة المشترين في الحصول على الرهن العقاري الأنسب والعثور على المنزل المثالي. وبالنسبة لوكلاء العقارات، فقد يكون هذا بالفعل عامل تغيير في قواعد اللعبة.

معظم بيانات العقارات عامة، من سجلات الأراضي إلى مستندات الملكية وسعر الشراء وحتى امتيازات الرهن العقاري. المشكلة هي أن الذهاب إلى المكاتب المحلية والحصول على جميع المعلومات عملية شاقة، لكن ليس بعد الآن، فيمكن لخوارزميات الكمبيوتر الآن المرور عبر ملايين المستندات في ثوانٍ، والبحث في قيم الممتلكات ومستويات الديون وتجديدات المنازل وحتى بعض المعلومات الشخصية لمالك المنزل.

في LoanSnap، مقرض الرهن العقاري في سان فرانسيسكو، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في الخطوات المختلفة لعملية الرهن العقاري، بدءًا من العثور على نوع القرض المثالي للمقترض إلى العثور على المستثمر المناسب للقرض.

أولاً، يتم إدخال المعلومات المالية للمقترض، ثم "يأخذ النظام كل تلك المعلومات ويتنبأ بها في المستقبل وينظر في الآلاف من الخيارات"، كما قال كارل جاكوب، الرئيس التنفيذي لشركة LoanSnap.

وأضاف: "هناك طرق مختلفة لسداد الديون، وخيارات قروض مختلفة"، وفق ما نقلته CNBC.

في ما يتعلق بإعادة التمويل، قال: "نحن نبني نموذجًا ماليًا لشخص ما، ونبين لهم بالضبط مقدار الأموال التي يخسرونها على أساس شهري وسنوي، ثم نوضح لهم كيف يمكنهم إصلاح هذه المشكلة وتوفير المال في المستقبل، وذلك خلال ثوانٍ".

يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مفيداً للمقترضين، لكن يبدو أيضًا أنه منجم ذهب لوكلاء العقارات الذين يبحثون عن قوائم في سوق الإسكان شديدة التنافسية اليوم.

[1] https://www.alarabiya.net/aswaq/realestate/2021/09/24/كيف-غيّر-الذكاء-الاصطناعي-قواعد-اللعبة-في-سوق-العقارات؟

وصل عدد المنازل المعروضة للبيع إلى مستويات منخفضة قياسية منذ بداية الوباء، عندما ارتفع طلب المشترين فجأة. وقد كان الوكلاء يائسين في العثور على قوائم جديدة.

قال جوزيف سيروش، كبير مسؤولي التكنولوجيا في Compass، وهي شركة سمسرة عقارية: "كان الوكيل التقليدي يطرق أبواب الكثير من المنازل.. أما الآن يساعدك الذكاء الاصطناعي في العثور على المنازل التي من المرجح أن يتم بيعها خلال الـ ١٢ شهراً القادمة، ويقوم بذلك عن طريق تثليث جميع البيانات المرتبطة بالمنزل، مثل آخر مرة تم فيها بيع المنزل، ومدة حيازة المالك له"، بحسب CNBC.

وأضاف: "يقوم الذكاء الاصطناعي بتثليث كل هذه المعلومات للتنبؤ بالمنزل المحتمل عرضه للبيع، لذلك يمكن للوكيل الآن الاتصال بمالك المنزل هذا، وتقديم خدماته، والحصول على احتمالية أعلى بكثير".

التكنولوجيا في قطاع العقارات

قال سيروش أيضاً إن وكلاء Compass لديهم فرصة أكبر بنسبة ٩٤٪ للفوز بإدراج محتمل يستهدفونه باستخدام الذكاء الاصطناعي أكثر من ذي قبل. ومن المفترض أن يقوم الوكلاء بتسعير المنزل بشكل أكثر دقة واستهداف التسويق بشكل أكثر تحديداً.

بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن منزل، يمكن أن تساعدهم جميع البيانات المتاحة أيضًا في العثور على ما يبحثون عنه بالضبط، بدلاً من التجول في منزل بعد آخر.

باستخدام Compass للذكاء الاصطناعي، يمكنهم تقييم سعر عقاراتهم مقارنة بالعقارات الأخرى في السوق، والبحث عن أنواع معينة من المنازل في مواقع محددة للغاية، وإدخال لقطات مربعة من المساحات الداخلية والخارجية، ثم الحصول على تنبيهات فورية عند حدوث شيء ما يضرب السوق.

لا يقوم الذكاء الاصطناعي بأي شيء لا يمكن أن تحققه الأبحاث التقليدية، لكنه يسرع العملية بشكل كبير، وهو أمر بالغ الأهمية لهذه الأعمال في سوق سريعة الحركة وتنافسية للغاية.

البحث العلمي جوهر التنمية وصانع النهضة

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي

البحث العلمي الركن الأسمى من نتاج وجود الجامعات، والمؤسسات التربوية الحاضنة للعلم والمعرفة، والجامعات الرائدة هي التي أدركت أهمية البحث العلمي في عالم متغير وسريع، وعاصف بالأزمات المتنامية، وتستطيع من خلال منظومة شاملة في البحث العلمي أن تواكب التطورات التي تنشأ في بيئة الأعمال وتواجه الأزمات والتحديات المتعاظمة التي تعصف بمكونات المؤسسات والمجتمع.

يعتبر الاهتمام بالبحث العلمي والتوجه نحو تعظيم اعتناقه في مكونات العمل الاستراتيجي للمؤسسات أبرز ملامح ومعالم الفكر المعاصر، فتقدم الأمم والدول يقاس بمدى التقدم البحثي والذي يحسب دائما كأحد وأهم نتائج تطوير الدراسات العليا والتي بدورها تمثل المورد الأهم للبحث العلمي حيث الأسلوب المثالي لتكوين وصناعة العلماء والباحثين والمفكرين.

يأتي تطوير البحث العلمي والاهتمام به على قائمة الاستراتيجيات الأهم كون ذلك مرتبط بالتنمية الشاملة في المجالات المختلفة وإلى جانب توظيفه لحل المشكلات المطروحة أمام المؤسسات وظروف المجتمع وأحوال الأمم، ولذا فإن تعظيم البحث العلمي سوف ينعكس إيجابيا على مكونات المجتمع بشكل متكامل، ويعتبر أحد المفاتيح التي تجد الجامعات اليوم نفسها على مفترق الطرق عنده ولا سيما في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن مشاركة البحث العلمي في مواجهة المشكلات الخاصة بالتنمية والتصدي للأزمات المختلفة أصبح أولوية قصوى لدى صناع القرار، والعمل على إنتاج كوادر علمية تخدم قضايا التنمية والعمل على إحداث نقلة نوعية في الدراسات المختلفة تكون محور ومرتكز أساسي للتقدم وتعزيز التنمية وتحقيق النهضة.

تهتم الدول المتقدمة بالبحث العلمي وتولي له أولوية كبيرة في خططها التنموية، وتخصص نسبة كبيرة من دخلها القومي لتمويل البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث التي تعتبر الحاضنة المركزية للإبداع والابتكار، ولذلك نرى أن مقدار ما تخصصه الدول المتقدمة للبحث العلمي بالنسبة لدخلها القومي مرتفع، كما أن المتتبع للتطور الذي حققته دول جنوب وشرق آسيا يرى أن اهتمامها بالبحث العلمي هو المحرك الرئيس لهذا التطور، إذ أولت هذه الدول أهمية متزايدة للبحوث والتطوير والابتكار، وتجربة كوريا الجنوبية وماليزيا خير مثال وتجربة مدروسة ومخطط لها، فبفضل السياسة البحثية العلمية والتقنية، حققوا إنجازات حافلة ومتقدمة عالميًا، وتعظيم الجهود الوطنية للتنمية الصناعية والمنافسة على المستوى العالمي في المشاريع البحثية المستقبلية.

اليوم وفي ظل جائحة كورونا يتعاظم الدور وتكبر المسؤولية على صعيد جامعاتنا العربية لنتعلم الدرس جيداً من خلال العمل وفق منظومة فاعلة والنظرة الاستشرافية للمستقبل عبر تعظيم دور البحث العلمي ونقل التقنية الحديثة للجامعات العربية وتوطينها وتلبية حاجات المجتمع والتحول نحو مجتمع بحثي رائد، وانطلاق الجامعات العربية والمراكز البحثية نحو جهود كبيرة في الشراكات المحلية والعالمية لخدمة المجتمع المعرفي ونشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع العربي، والاستثمار في صناعة وتطوير المعرفة، اضافة إلى توفير البيئة المناسبة لإجراء الأبحاث العلمية المجدية وتوفير فرص الاستثمار المتنوعة، إلى جانب جذب الاستثمارات لدعم الأهداف الاستراتيجية وخدمة الاقتصاد الوطني، وسيسهم ذلك كله في تحقيق توجه الجامعات العربية والمجتمع العربي نحو التحول إلى مجتمع معرفي متكامل يحقق مزيدا من الاهتمام بالعلم والأبحاث، ويعظم الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسساتنا العلمية من أجل الاستفادة منها في التطبيقات الصناعية والتجارية، كما يهدف إلى المساهمة الفعالة في تطوير اقتصاد المعرفة، عبر تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومجتمع الأعمال والاستثمار على أسس تجارية، من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات والتطبيق العملي لطلبة الجامعات وأساتذتها.

الظروف مواتية لتعظيم البحث العلمي والانطلاق نحو فجر جديد وعالم آخر مختلف، والانتقال إلى صفوف البلاد المتقدمة التي اعتنقت البحث العلمي من خلال رؤية مستقبلية واضحة، ولديها إيمان بأهمية العلم والمعرفة، وتمتلك ثقة بقدرتها على تحقيق خططها، ولديها الاستعداد الكامل والرغبة الحقيقية للاستفادة من عقول أبنائها ومهاراتهم، وإعطاء الأولوية للتنمية العلمية التي أصبحت بالضرورة

هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من الدوران حول الذات وتكرار ما ينتجه الآخرون، فالجامعات والمراكز البحثية العربية بحاجة ماسة لأن تقوم بتقييم واقع البحث العلمي ومدى مساهمته في التنمية، فبدون تقدم علمي لن تكون هناك تنمية قوية، فالأبحاث والدراسات العلمية لا تنحصر في مجال الاختراعات ومجالي العلوم والهندسة، بل تشمل جميع المجالات العلمية بما فيها الاقتصاد والإدارة والاجتماع، ولتحقيق ذلك يجب تشكيل هيئة عليا للبحث العلمي ترعى تحقيق هذا الهدف، وتنسج منظومة عمل متكاملة لتطوير وتعميق البحث العلمي في مؤسساتنا عبر استراتيجية وطنية وخطط فاعلة، ومن ثم وضع الخطط الدقيقة لإحداث قفزات كمية ونوعية في مجال البحث العلمي حتى نصنع حضارة مشرقة.

كفاءة هندسة القرآن الكريم في إدارة الكوارث

أزمة الجفاف أنموذجا

د. حازم الوادي

قسم اقتصاد - كلية الأعمال- جامعة الطفيلة التقنية

الحلقة (١)

عانت البشرية من بدايتها من أزمات طبيعية وبشرية عديدة وسيبقى العناء موجودا إلى قيام الساعة، وما زال العلم الوضعي بتقدمه وتطوره عاجزا عن إيجاد الحلول الجذرية والمناسبة لتلك الأزمات.

أردنا في هذه الدراسة القصيرة محاولة إيجاد الحلول الجذرية والمناسبة للأزمات الطبيعية والبشرية من خلال تتبع النصوص القرآنية، فالقرآن نزل تبيانا لكل شيء وأحتوى على حلول كل المعضلات والأزمات، قال تعالى: **مافَرَّطۡنَافِي ٱلۡكِتَابِ مِن شَيۡءٖ** (الأنعام: ٣٨).

لكن هذه الدراسة تم حصرها على أزمة الجفاف، تلك الأزمة التي مرت بعصور متعددة قديما وحديثا، فأوضحنا كيف عالجت النصوص القرآنية أزمة الجفاف من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، فحوت حلوله وإدارته على الحلول الجذرية للأزمة، والتي يمكن الاستفادة منها إذا تكررت تلك الأزمة، وفي عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم حصلت أزمة مشابهة، وقد عالجها الرسول صلى الله عليه وسلم بأسلوب ديني ليكون سُّنة إلى قيام الساعة، وفي عصر أحد الخلفاء الراشدين وهو عصر سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حصلت أزمة كذلك مشابهة، واستطاع رضي الله عنه إيجاد الحلول الجذرية لها مستندا في ذلك على مدلولات النصوص الشرعية.

إدارة أزمة الكوارث الطبيعية في العلم الحديث

الأزمات الطبيعية:

الأزمة لغة: الشدة والقحط، يقال: أصابتهم سنة أزمتهم أزما، أي استأصلتهم. وأزم علينا الدهر يأزم أزما، أي اشتد وقل خيره... وأزّم عن الشيء أي أمسك عنه (الجوهري، ٢٠٠٨).

الأزمة اصطلاحا: تهديد خطير يغير أهداف وقيم وممتلكات الأفراد، والمنظمات، والدول، سواء كان متوقعا أو غير متوقع... فيشكل صعوبة حادة أمام متخذ القرار (الخضيري، ٢٠٠٣).

الكارثة: هي حالة تسبب العديد من الخسائر في الموارد البشرية والمادية، وتتعدد أسباب الكوارث فتكون طبيعية، وبشرية، وصناعية، وبذلك فالأزمة هي نتاج الكوارث (الظاهر، ٢٠١٨).

إدارة الأزمات: هي عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات، من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقا والمدربين، والذين يستخدمون مهاراتهم وإجراءات خاصة أخرى لتقليل الخسائر للحد الأدنى (عز الدين، ١٩٩٠).

أسباب حدوث الأزمة الطبيعية:

١. طبيعة: حين تطلق الأرض جزءا من طاقتها إلى سطحها كالزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفياضانات، وموجات الحر والبرد، والرياح شديدة السرعة، وأمواج البحر العالية، والكثبان الرملية، والكوارث البيولوجية، والشهب، والنيازك، والأشعة الكونية، وتآكل السواحل، والانهيارات الأرضية، والهبوط الأرضي، والانزلاقات الصخرية، والتصحر، والسيول، والجفاف... وغير ذلك.

٢. بشرية: إذا ازدادت الأنشطة البشرية غير المسؤولة كالاختيار الخاطئ لموقع مساكنه، ومنشآته، وضخامة منشآته، وكثرة المصانع، واستنزاف الموارد، وسوء إدارة الموارد الإنتاجية، وسوء التصرفات غير الأخلاقية، والاحتكارية، والصراعات الإدارية، وتعدد المشكلات وتراكمها في كيان تنظيمي... وغير ذلك.

٣. صناعية: تكون ناتجة عن استخدام معدات تكنولوجية، وأجهزة صناعية متخلفة.

مبادئ إدارة الأزمات (الظاهر، ٢٠١٨):

أولا: توخي الهدف: إن تحديد الهدف بدقة يعد نصف المعالجة للأزمة، لأن الهدف هو مواجهة الأزمة، لكن قد يعتري الهدف بعض المعوقات التي تجعل تحقيقه مستحيلة كعدم امتلاك امكانياته، أو ارتفاع تكاليفه، أو شدة خسارته، وهنا نلجأ إلى الحل المناسب وهو تحديد مناطق معينة محددة في بنيان الأزمة التي تتأثر فيها، وإفقادها مقوماتها سواء كانت مقومات الوجود أو الاستمرار.

ثانيا: الاحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة: إن عنصر حرية الحركة محقق لعنصر المبادأة، وتحقيق عنصر المبادأة يجعل الطرف الآخر يخضع لنظرية رد الفعل المعاكس، ومن ثم يمكن توجيهه والسيطرة عليه، وبالتالي تقليل خطورة الأزمات الحاصلة أو التي ستحدث.

ثالثا: المباغتة: تعتبر من أهم عناصر إدارة الأزمات لأنها تؤمن ولفترة مناسبة من الزمن السيطرة شبه الكاملة على الأزمة.

رابعا: الحشد: أي جمع القوة المناط بها لمعالجة الأزمة في الزمان الذي يوفر الوفرة الفنية للقوة، وتحديد المكان المناسب لتأمين تنفيذ عملية مواجهة الأزمة، والقضاء على الأزمة وأسبابها وعناصرها، وبذلك فالقوة تشمل الجوانب التالية: القوة الجغرافية أي القوة التي يولدها المكان الجغرافي بتفاعله مع الإنسان والموارد والبيئة، والقوة الاقتصادية التي يتيحها جهاز الإنتاج والموارد المتاحة للاستخدام، والقوة الأمنية، والقوة المعنوية التي تشمل الجانب النفسي الادراكي والجانب الإعلامي التأثيري.

خامسا: التعاون: يساعد التعاون على اتساع الرؤيا، وشمولية التشخيص، وتكامل المعالجة، وسرعة ودقة عمل الفريق الموكل له حل الأزمة إذا توفرت فيهم صفة الخبرة والمهارة والقدرة بشكل كبير.

سادسا: الاقتصاد في استخدام القوة: إن استخدام كامل القوة لحل الأزمة قد يسبب الإنهاك فيسبب أزمة جديدة أشد من الأولى، ولا يستطيع صانع القرار من مواجهتها. ولبعض الأزمات صفة التجدد الذاتي فكلما أُخمدت استعرت نارها من جديد خاصة عندما لا يتم معالجة أسبابها الحقيقية والاكتفاء بإخمادها، وكذلك ما تحتاجه القوة الكبيرة من تكاليف عالية تدمر وتقتلع الكيان الإداري وتقوض دعائمه، وهذا ما يجنب تجنبه بكل الوسائل المتاحة.

سابعا: التفوق في السيطرة على الحدث: ويتحقق ذلك من خلال: المعرفة الكاملة والتفصيلية بتطورات الأزمة، وهذا يحتاج إلى الحضور الفّعال والمتابعة لإحداثيات الأزمة، والاختراق الأمني للقوى الموجهة والصانعة والمهتمة بالأزمة.

وبذلك يتوجب استخدام كامل المعلومات والبيانات لاختراق الأزمة، وحشد الموارد وتخطيط التدخل السريع المؤثر في تفتيت القوى وجذبها بعيدا عن مركز الأزمة، وإيجاد العلاقات المصلحية المتنافرة والمضادة التي تجعل من عملية استقطابهم بعيدا عن الأزمة أمرا منطقيا وأقرب إليهم من الدخول في الصراع الناجم عن الأزمات.

ثامنا: الأمن والتأمين للأرواح والممتلكات وللمعلومات: فالأمن أساس محاربة الخوف، وهو يحقق الانتصار، والتأمين يشمل التأمين الطبيعي أي توفير الحد الأدنى من الحماية التأمينية ضد المخاطر العادية والتي أساسها حماية الأرواح والممتلكات والمعلومات ضد أي خطر قد يحدث، والتأمين التعبوي الحيوي الإضافي وهذا يكون عند وقوع الأزمة وذلك لمنع اتساعها وامتدادها لمناطق أخرى، وأساسه تكوين احتياطي يتم حجزه وتأهيله وإعداده ليتمكن تحريكه بسرعة وبكثافة لمواقع الحدث والتصدي لها وتأمين الكيان الإداري من التدهور نتيجة الأزمة، وضمان الإمدادات اللازمة لحسن سير وتشغيل الكيان الإداري وذلك بتوفير الإمداد المؤثر على نطاق واتساع الأزمة.

تاسعا: المواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث: وهذا يتطلب كوادر بشرية مدربة ومؤهلة وقادرة على التصدي لأحداث الأزمة بسرعة، والدقة في مواجهة التعامل مع الأزمة.

عاشرا: استخدام الأساليب غير المباشرة كلما كان ذلك ممكنا وهي التدرج في مواجهة الأزمة والتعامل معها بفاعلية أكبر، والتلازم والتتابع، والتناسق والاتساق.

الاجراءات المعمول بها في إدارة الأزمات:

أولا: أنشئت في كل دول العالم إدارات لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، وسماها البعض إدارة الكوارث أو إدارة الطوارئ، وشُكلت لها مجموعة قوانين تتعامل بها قبل وأثناء وبعد حدوث الكوارث الطبيعية، وشكل لها إسناد من القوات المتخصصة كالدفاع المدني والأمن العام.

ثانيا: حالة حدوث الكارثة يتم التنسيق بين المناطق المختلفة للدولة للسيطرة على زمام الأمور.

ثالثا: نشر برامج توعوية التي تخدم المواطنين حول كيفية التصرف والتعامل مع الكوارث حالة حدوثها، وتوفير الأدوات المناسبة واللازمة لكل بيت للوقاية وحماية الأنفس خلال الكوارث الطبيعية، والتي تشمل على ملابس النجاة وغرف حماية مهيئة لذلك.

رابعا: يتم تشكيل لجان شعبية للعمل تحت ظروف الكوارث الطبيعية، ويتم تدريبهم بشكل كفؤ للتعامل مع تلك الظروف، وكيفية مساعدة وحماية المواطنين لتقليل الأخطار وخسائر الأرواح والأخطاء التي قد تحصل.

خامسا: القيام بجولات ميدانية تفقدية وبشكل دوري للمنازل للتأكد من مدى جاهزيتها لمقاومة الكوارث الطبيعية، وقدرتها على وقاية قاطنيها تحت ظروف الطوارئ الطبيعية.

سادسا : إنشاء مباني مقاومة للكوارث الطبيعية، وتقوية المنشآت المقامة أو ترميمها أو إزالتها حالة توقع هدمها مع حدوث الكوارث الطبيعية .

سابعا : للوقاية من أخطار الجفاف عمل ما يلي :

- جمع مياه الأمطار بالطرق التي يمكن الاستفادة منها كالسدود بكافة أنواعها في الأودية والأماكن التي تصلح لذلك .
- أنشئت القنوات الصناعية وشبكات الصرف لنقل المياه من الأماكن التي تشكل خطورة على السكان إلى الأماكن التي لا تشكل خطورة على السكان واستغلت المياه للاستفادة منها .
- أنشئت مراكز إعداد الخرائط التي يمكن الاستفادة منها، والتي تبين الأماكن الخطرة والآمنة، والتي يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط واستغلال واستصلاح العمران .
- استخدام منهج الإدارة المتكاملة للمساقط المائية لجميع الموارد المائية من تربة ومياه وغطاء لحمايتها واستمرار استخدامها .
- تقييم مستمر للموارد المائية لزيادة المعرفة على مستوى الأحواض المائية .
- تطوير واستثمار لشبكات الرصد المائي السطحي والجوفي بهدف تحديث الموازنات المائية .
- استخدام نظام التليمتري الذي يعمل على قياس المياه ومناسيبها وكمياتها ونوعيتها، وتم ربطه بشبكات الإتصال وأجهزة قياس أوتوماتيكية في جميع المواقع الأساسية للمياه من أنهار وبحيرات وينابيع وآبار وأقنية الري، ومنه نستطيع إحكام الرقابة والإشراف والإدارة على المياه واستهلاكها .
- استخدمت المياه الجوفية المالحة في الري للمناطق والمجالات وبالمعدلات المناسبة لذلك .
- التوسع في إقامة محطات معالجة المياه سواء مياه الصرف الصحي أو المياه العادمة للمصانع، أو المياه المرافقة للنفط، واستعملت للري والصناعة وتغذية المياه الجوفية، وأقيمت بيئة مروية بتلك المياه لتحسين البيئة وحمايتها .
- استخدمت الطرق التالية للحفاظ على المياه في التربة والخزانات المائية وتخفيف الفاقد من المياه :

ا . الأغطية لتخفيف التبخر من سطح التربة، واستخدم البلاستيك في الزراعات المروية .

ب . نشر مواد خاصة على السطوح المائية غير ضارة بالكائنات الحية فيها، واستخدمت مواد صلبة لهذا الغرض أيضا .

ت . استخدمت الطرق الكيمائية والميكانيكية كالرشح وزيادة قدرة التربة على الاحتفاض بالماء .

ث . استخدمت أساليب الري الحديث كالتنقيط والرشح والرش لتقليل استهلاك المياه .

- استمرار البحث عن مياه تقليدية مثل التحلية وقطف رطوبة الهواء حيثما يكون ذلك مجديا اقتصاديا .
- إدخال أجهزة متطورة جدا للرصد الجوي حيث تستطيع التنبؤ بحدوث الجفاف لسنوات طويلة قادمة .
- وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية IIASA منهجية لتحديد المناطق الإيكولوجية الزراعية AEZ لتقييم الموارد الزراعية وإمكاناتها معتمدا في ذلك على نواتج معلومات للمساعدة في التخطيط الرشيد لإستخدام الأراضي في الإنتاج . وتعمل بوابة البيانات الجديدة على تعزيز المخططين وصانعي القرارات على تقدير الإنتاج الزراعي وتقلباته في ظل البدائل البيئية والإدارية بما في ذلك الظروف المناخية، ونظم الإدارة، ومدى توفر المياه، ومستويات المدخلات .

ووفرت بوابة البيانات الإلكترونية : الحصول على البيانات والمعلومات مجانا، ومختلف نتائج التحليل وتحميل الخيارات، وتوفر تقييما عالميا للإدارة والتخطيط والإستخدام الرشيد والتنمية المستدامة التي تعالج الأمن الغذائي وتقدير الموارد الزراعية العالمية وإمكاناتها[1] .

- في استراليا وضع العلماء أداة لإدارة المخاطر الزراعية أطلق عليها اسم Whopper Cropper تمكّن المهندسون الزراعيون والمزارعون من نمذجة تأثيرات مختلف المدخلات المحصولية في ظروف مختلفة للتربة والمياه، وكيفية تفاعل هذه المدخلات مع مختلف مراحل ظاهرة النينو (التوقعات المناخية للأرصاد الجوية الموسمية)[2] .

وضع نظام لمؤشر الاجهاد الزراعي ASIS، وهذا النظام يستخدم للكشف عن مناطق زراعية من المرجح أن تواجه حالة إجهاد مائي (جفاف) على نطاق عالمي، ويستطيع هذا النظام أن يكشف عن ظروف الجفاف في أي وقت من أوقات السنة، ويقيم نظام الاجهاد الزراعي خطورة الجفاف الزراعي أي حدته وطول مدته وامتداده المكاني، ويبين النتائج النهائية على المستوى الإداري إنطلاقا من امكانية المقارنة مع

[1] www.fao.org/nr/gaez
[2] http://www.daff.glp.gov.au/26-14184.htm

الاحصائيات الزراعية للبلد، وطبق هذا المؤشر بنجاح في العديد من الظروف البيئية المختلفة وفي جميع أنحاء العالم بما في ذلك أسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكيا الشمالية وأمريكيا الجنوبية[1].

أمثلة عصرية على أزمة الجفاف:

أولا: جفاف كاليفورنيا: منذ عام ٢٠١٢ تعيش كاليفورنيا أسوأ موجات الجفاف، فالحرارة مرتفعة، والمنطقة تحتاج لمطر يعادل سقوط أمطار مدة سنة كاملة. ونيجة ذلك حصل ما يلي: وقوع خسائر في الولاية قدرت عام ٢٠١٤ ب ٢.٢ مليار دولار أمريكي، وتركزت الخسائر في: موت ما يزيد على ١٢ مليون شجرة، وفقدان أكثر من ١٧ ألف أمريكي وظائفهم، وآثارا أخرى على الطيور والثديات (Howitt, R. E. 2014).

الأساليب المستخدمة للحد من الجفاف: استخراج المياه الجوفية، وتخزين المياه، وإعادة استخدام فائض المياه، وتحلية المياه المالحة، وأمتلكت كاليفورنيا أكثر أنظمة المياه عالميا للمعالجة والتنويع، وشبكات تحتوي على ست قنوات يزيد طولها على (٢٠٠٠) كيلو متر، وما يزيد على (١٤٠٠) سد، وتم تشريع قانون الإدارة المستدامة للمياه الجوفية عام ٢٠١٤ والذي أسس إطار عمل لرصد المياه الجوفية، وتقييمها، وإدارتها على المدى الطويل في كل أنحاء الولاية، ويكلف القانون الوكالات المحلية بتقييم أوضاع المياه الجوفية في الأحواض، وتطوير خطط محلية لإدارة المياه وتخصيصها، وخطط للتكيف (Howitt, R. E. 2014).

ثانيا: جفاف استراليا: أعلنت الحكومة الاسترالية عام ٢٠١٨ أن ١٠٠٪ من أراضيها والبالغة (٨٠٠) ألف كيلو متر مربع تعاني الجفاف، وأعلنت ولاية ساوث ويلز الاسترالية جفاف يقدر ب ١٠٠٪ حيث لم تهطل عليه سوى ٢٠٪ من كمية الأمطار في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٨، فسجلت أمطار خريف ٢٠١٨ (٥٧) ملم من المطر، وهو ما يعد الأكثر جفافا منذ عام ١٩٠٢. ويواجه المزارعون شحا كبيرا في المياه بسبب قلة الأمطار، وموجة الحر والجفاف التي ضربت استراليا.

الأحداث التي حصلت بسبب الجفاف:

١. تحول آلاف المزارعين عن الزراعة مما اضطرت الحكومة الاسترالية إلى تقديم الدعم لنحو ربع العاملين بالزراعة.

[1] www.fao.org/climatechange/ASIS

٢ . يواجه المزارعون تعذر زراعة المحاصيل، وغير قادرين على إطعام حيواناتهم .

٣ . بدأت آلاف حيوانات الكنغر البرية الوصول إلى محيط مدينة ساوث ويلز بحثا عن الشراب والطعام، وأصبحت تنافس الثروة الحيوانية المحلية في طعامها وشرابها، وذلك بعد خروجها من مكان وجودها في المناطق البرية بعد شتاء سيطر عليه الجفاف الشديد .

٤ . أتلف الجفاف محصول البلاد من أشجار الكريسماس مما أدى إلى إرتفاع أسعارها، وتشجيع شراء الأنواع الصناعية منها .

٥ . إتلاف الكثير من شجيرات التنوب لإعتمادها على مياه الأمطار .

٦ . نفوق أكثر من مليون سمكة في نهر موراي – دارلينغ جنوب استراليا بسبب انخفاض منسوب المياه فيه .

الاستراتيجيات المعمول بها لمواجهة الجفاف :

١ . أعلنت الحكومة الاسترالية عن مساعدات للمزارعين بمليار دولار استرالي .

٢ . تقديم مساعدة عاجلة لولاية ساوث ويلز بقيمة (١٤٠) مليون دولار استرالي لمساعدة المزارعين .

٣ . منحت السلطات المزارعين حق إطلاق النار على حيوان الكنغر لقتله لتقليل كمية استهلاك المياه والرعي .

٤ . تحسين حالة الطرق لتسهيل تنقل الفلاحين بماشيتهم وأمتعتهم بعيدا عن المناطق الجافة .

٥ . قام الفلاحون بمواجهة رداءة الطقس بتوسيع شبكات الري، والتنقيب عن المياه الجوفية، وإقامة جدران الحماية حول المراعي لحمايتها، وادخار العلف للماشية لسنوات قادمة، وحفر البرك الصناعية لتخزين المياه .

٦ . قيام الدولة بإطلاق بلورات من اليود بواسطة الطائرات لتسبب الأمطار الصناعية، حيث يسقط المطر بعد تجمع البلورات اليودية حول بخار الماء في السحب، فتتضخم البلورات حجما ثم تسقط أمطارا على الأرض .

مرواد الأعمال الاجتماعيون: سلالة نادرة بالمغرب

رشيد أشنين

باحث في الاقتصاد

هل تساءلنا يومًا كيف سيكون شكل العالم إذا كرس كل شخص جزءًا كبيرًا من عقله وجهده وموارده لحل مجموعة من التحديات الاجتماعية؟ هل تمنيت يومًا أن تحدث فرقًا بشأن الفوارق الاجتماعية؟

يجد الكثير منا، سواء كانوا يعيشون في أحد أقل المجتمعات تطوراً في العالم أو في أحد أكثر مجتمعات العالم تطوراً، صعوبة في تجاهل الظروف غير المثالية التي تؤثر علينا وعلى من حولنا. قد تكون هذه الظروف محلية أو ظروف عالمية. كما يمكن أن تشمل التدهور البيئي، والتلوث، والفساد، وعدم الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية، وغيرها. في بعض الحالات، تؤثر هذه الظروف على الجميع؛ في معظم الحالات، تؤثر بشكل متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً وحرماناً في مجتمعنا.

ضربت فكرة ريادة الأعمال الاجتماعية على وتر حساس. إنها عبارة مناسبة تمامًا لعصرنا. فهي تجمع بين شغف المهمة الاجتماعية وصورة الانضباط والابتكار والتصميم الشبيه بالعمل التجاري المرتبط بشكل شائع، على سبيل المثال، برواد التكنولوجيا الفائقة في وادي السيليكون. لقد أخفقت العديد من الجهود الحكومية والخيرية في تحقيق توقعاتنا. غالبًا ما يُنظر إلى مؤسسات القطاع الاجتماعي الرئيسية على أنها غير فعالة وغير مستجيبة. هناك حاجة إلى رواد الأعمال الاجتماعيون لتطوير نماذج جديدة لقرن جديد (النموذج التنموي الجديد).

ليس كل قائد أعمال، رائد أعمال بالمعنى الذي كان يدور في ذهن ساي وشومبيتر ودراكر وستيفنسون. في حين أننا قد نرغب في المزيد من السلوك الريادي في كلا القطاعين، إلا أن المجتمع يحتاج إلى أنواع وأساليب قيادة مختلفة. رواد الأعمال الاجتماعيين هم سلالة خاصة من القادة، ويجب الاعتراف بهم على هذا النحو. يحافظ هذا التعريف على مكانتهم المميزة ويضمن عدم معاملة ريادة الأعمال الاجتماعية باستخفاف. نحتاج إلى رواد أعمال اجتماعيين لمساعدتنا في إيجاد طرق جديدة نحو التحسين الاجتماعي وانجاح النموذج التنموي الجديد، مع دخولنا القرن القادم.

ان مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية، كان غائبًا تقريبًا في البحث الأكاديمي حتى نهاية التسعينيات، أصبحت ريادة الأعمال الاجتماعية والمشاريع الاجتماعية مجال بحث مهم منذ ذلك الحين، (في بحث على الإنترنت من خلال Google Scholar في اكتوبر ٢٠٢٠، تم تحديد ما يقارب ١٣٠٠٠٠ مقالة و ٢٤٠ كتابًا تشتمل على مصطلح "ريادة الأعمال الاجتماعية" .). ركزت أعداد خاصة من العديد من المجلات على ريادة الأعمال الاجتماعية وتم إنشاء مجلتين على الأقل خصيصًا للتعامل معها والقضايا ذات الصلة الوثيقة(Emerald) The Social Enterprise Journal : وThe Journal of Social Entrepreneurship (روتليدج). ونجد بالمغرب، انه لم يتم إيلاء الاهتمام الأكاديمي لريادة الأعمال الاجتماعية إلا بشكل متقطع ولم يتم نشر سوى عدد قليل من الأوراق. ريادة الأعمال الاجتماعية هي تخصص جديد في البحث العلمي على الرغم من قدر لا بأس به من التقدم في الممارسة. بالنظر إلى الحاجة إلى نهج متوازن مع ثلاثة مبادئ تنموية (اجتماعية واقتصادية وبيئية)، يشعر المتخصصون في مجال التنمية والمجتمع الأكاديمي بالحافز لاعتباره نموذجًا جديداً للتنمية البشرية. جعل الناس قادرين على المشاركة في النظام الرائد في السوق وبناء قدراتهم من خلال تسهيل الروابط مع السوق من خلال الائتمان والمعلومات في الوقت المناسب يبدو أنه النهج الجديد لهذا النموذج. في هذا الخطاب الجديد، يُنظر إلى التمويل التنموي بشكل متزايد على أنه استثمار اجتماعي، في حين أن المهمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ليستا الأهداف الوحيدة للاستثمار، ولكن الاستدامة المالية لمثل هذه المبادرات تعتبر أيضًا أمرًا بالغ الأهمية. وهكذا، أصبحت العائدات الاجتماعية (الشاملة للبيئة) والمالية على الاستثمارات مؤشرات للتنمية المستدامة.

ان هدفنا من هذه الورقة البحثية، هو الاشارة الى أن ريادة الأعمال الاجتماعية هي الحل الناجع لتنزيل وانجاح النموذج التنموي الجديد بالمغرب، وأيضا مناقشة مفاهيم ذات صلة بالموضوع: ريادة الأعمال الاجتماعية ليست قطاعًا منفصلاً؛ إنها ليس مرادفًا للأعمال الاجتماعية؛ ليس شكلاً جديداً من أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وهي ليست النموذج الوحيد للابتكار الاجتماعي، وهو ما سنتناوله من خلال المحاور التالية: معنى ريادة الأعمال الاجتماعية، وريادة الأعمال الاجتماعية ورائد الأعمال الاجتماعي.

المحور الأول- معنى ريادة الأعمال الاجتماعية:

إن وضع تعريف متفق عليه لريادة الأعمال الاجتماعية، لم يثبت أنه مهمة سهلة، نجد وفقًا لمورت وآخرون. (٢٠٠٣، ص ٧٦)، ريادة الأعمال الاجتماعية هي: "بناء متعدد الأبعاد يتضمن التعبير عن السلوك الفاضل في ريادة الأعمال لتحقيق الرسالة الاجتماعية، ووحدة متماسكة للهدف والعمل في مواجهة التعقيد الأخلاقي، والقدرة على التعرف على فرص خلق القيمة الاجتماعية وخصائص صنع القرار الرئيسية المتمثلة في الابتكار والاستباقية والمجازفة". فيما ينظر ماير ومارتي (٢٠٠٤، ص ٣) إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية على أنها: "عملية تتكون من الابتكار ومزيج من الموارد لاستكشاف الفرص واستغلالها، والتي تهدف إلى تحفيز التغيير الاجتماعي من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بطريقة مستدامة". كما أن أوستن وآخرون. (٢٠٠٦ ب، ص ٢) عرف ريادة الأعمال الاجتماعية على أنها "نشاط مبتكر يخلق قيمة اجتماعية يمكن أن يحدث داخل أو عبر القطاعات غير الربحية أو التجارية أو الحكومية". أخيرًا، زهراء وآخرون. (٢٠٠٩، ص ٥) تشير إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية تشمل "الأنشطة والعمليات التي يتم الاضطلاع بها لاكتشاف، وتحديد، واستغلال الفرص من أجل تعزيز الثروة الاجتماعية من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو إدارة المنظمات القائمة بطريقة مبتكرة".

على الرغم من هذه الخلافات والمناقشات المستمرة، لا يزال هناك بعض الاتفاق الواسع حول عدد من الخصائص الرئيسية التي تحدد حدود عمل ريادة الأعمال الاجتماعية، (Martin and Osberg، 2007 ؛ Nicholls، 2006)، نجد جميع تعاريف ريادة الأعمال الاجتماعية تتفق على ضرورة وجود النتائج الاجتماعية أو البيئية التي لها الأسبقية على تعظيم الأرباح أو الاعتبارات الاستراتيجية الأخرى.

السمة المميزة الثانية هي الابتكار

يمكن متابعة الابتكار من خلال النماذج والعمليات التنظيمية الجديدة، أو من خلال المنتجات والخدمات الجديدة، أو من خلال التفكير الجديد حول التحديات المجتمعية وتأطيرها. تجمع العديد من مبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية بين هذه الطرق المختلفة للابتكار. أخيرًا، يؤكد العديد من المؤلفين على كيفية قيام رواد الأعمال الاجتماعيين بنشر نماذجهم المبتكرة اجتماعيًا من خلال إجراءات موجهة نحو السوق مدفوعة بالأداء، وتوسيع نطاق مبادراتهم في سياقات أخرى من خلال التحالفات والشراكات، مع فكرة

الوصول إلى نتائج أوسع وأكثر استدامة. ونجد أن نيكولز وتشو (٢٠٠٦) حدد اللبنات الأساسية لريادة الأعمال الاجتماعية: الاجتماعية، الابتكار، وتوجه السوق.

يشير البعد الأول، "الاجتماعية"، إلى التركيز الاجتماعي والبيئي لريادة الأعمال الاجتماعية. يمكن تحديد هذا التركيز من خلال إنشاء المنافع العامة والعوامل الخارجية الإيجابية. مثال على ذلك، لمبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية:

- الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية (مثل، مستشفيات أرافيند للعيون في الهند).
- التعليم والتدريب (مثل، لجنة إضفاء الطابع الديمقراطي على تكنولوجيا المعلومات في البرازيل).
- التنمية الاقتصادية (مثل المؤسسات الاجتماعية لتكامل العمل، أو WISEs، في أوروبا).
- الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدات الدولية (مثل مشروع "صوت المزارع" المبتكر من Keystone).
- التخطيط والإدارة البيئية (مثل مجلس الإشراف البحري).

لكن الاجتماعية، قد تكمن أيضًا في العمليات التنظيمية نفسها. في الواقع، ابتكر رواد الأعمال الاجتماعيون الحلول المبتكرة اجتماعيًا من حيث ممارسات التوظيف (توظف WISE عمالاً ذوي مهارات منخفضة)، وإدارة سلسلة التوريد (مثال جيد هو التجارة العادلة)، واستخدام الطاقة وإعادة التدوير (مثل تعاونيات الطاقة المتجددة القائمة على المواطن)، والحصول على الائتمان والخدمات المالية (أنواع مختلفة من التمويل الأصغر). أخيرًا، يمكن تحديد الاجتماعية في نتائج المنظمة التي ستركز على التأثير الاجتماعي و / أو البيئي بدلاً من العوائد المالية. من أجل الحصول على هذه النتائج، كان مجال ريادة الأعمال الاجتماعية رائداً في مجموعة من معايير وطرق تقييم الأداء الجديدة التي تأخذ في الاعتبار هذه الآثار غير المالية (Stone and Cutcher – Gershenfeld، 2001).

فيما يتعلق بالخاصية الثانية للريادة الاجتماعية، الابتكار، من المثير للاهتمام ملاحظة أن نهجها في ريادة الأعمال الاجتماعية له الكثير من القواسم المشتركة مع النماذج الموجودة في ريادة الأعمال التجارية على سبيل المثال، في بعض الحالات، يمكن أيضًا العثور على فكرة شومبيتر عن عمليات "التدمير الإبداعي" التي تغير الأنظمة وتعيد تنظيم الأسواق حول توازنات اقتصادية جديدة في مبادرات ريادة الأعمال

الاجتماعية، إما من خلال التغييرات الإضافية على المستوى الجزئي أو من خلال التدخلات التخريبية في مستوى الأنظمة (Martin and Osberg، 2007).

ثالثًا، يتجلى توجه السوق في مجموعة متنوعة من الطرق في ريادة الأعمال الاجتماعية، وأكثرها وضوحًا في شكل المشاريع الاجتماعية الربحية، التي تعمل في الأسواق التجارية وتدر أرباحًا لإعادة الاستثمار في مهمتها الاجتماعية Alter)، 2006. يقترح (2001) Defourny ومؤلفون آخرون من شبكة EMES أن المؤسسات الاجتماعية على عكس المنظمات غير الحكومية التقليدية والمنظمات غير الربحية، لديها إنتاج مستمر للسلع و / أو الخدمات وتتحمل مخاطر اقتصادية – الإفلاس دائمًا نتيجة محتملة. يُقترح أيضًا الحد الأدنى من العمل المدفوع الأجر، أي القوة العاملة التي لا تتكون فقط من المتطوعين، كعنصر يميز المقاولة الاجتماعية. يحدد نيكولز وتشو (٢٠٠٦) الميزات الأخرى التي توسع بُعد توجيه السوق، ولا سيما التركيز الواضح على التحسين المستمر للأداء والمقاييس، وزيادة المساءلة، والتركيز المستمر على تحقيق مهمتهم التي تتخلل الثقافة التنظيمية بأكملها.

بناءً على كيفية دمج المؤسسات الاجتماعية للبنات البناء هذه، تم اقتراح أنماط مختلفة من ريادة الأعمال الاجتماعية. في عام ٢٠٠٠، اقترح فاولر ثلاثة أنواع من ريادة الأعمال الاجتماعية: "متكامل" (عندما ينتج النشاط الاقتصادي في حد ذاته نتائج اجتماعية)؛ "إعادة تفسير" (عندما تزيد مؤسسة غير ربحية من دخلها المكتسب)؛ و "مكمل" (حيث تدعم الإيرادات التجارية الرسالة الاجتماعية لمنظمة غير ربحية ذات صلة). في تمرين مماثل، يميز (2006) Alter بين نماذج المشاريع الاجتماعية بناءً على توجه رسالتها (من موجه نحو الرسالة إلى موجه نحو الربح)، على مجموعتهم المستهدفة، وعلى كيفية ارتباط البرامج الاجتماعية والأنشطة التجارية ببعضها البعض. يحدد Alter ثلاثة نماذج أساسية للمقاولة الاجتماعية: مضمنة (عندما تكون البرامج الاجتماعية متأصلة في الأنشطة التجارية، كما هو الحال في التجارة العادلة)؛ متكامل (عندما تتداخل البرامج الاجتماعية مع الأنشطة التجارية، على سبيل المثال في مؤسسة Scojo في الهند)؛ وخارجية (عندما تكون الأنشطة التجارية مصدراً خارجيًا لتمويل البرامج الاجتماعية، عادةً في الصحة أو التعليم غير الربحي).

بعد تحديد الأبعاد التعريفية الرئيسية لريادة الأعمال الاجتماعية، سوف نستكشف فيما بعد عن المفاهيم البديلة التي تختلف عن ريادة الأعمال الاجتماعية إلى حد معين – على الرغم من أن حدود الأخير لا

تزال موضع خلاف. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الاجتماعي هو مفهوم أوسع وأضيق من ريادة الأعمال الاجتماعية. إنه أوسع لأنه يشمل المنظمات التي ليست بالضرورة ريادية ولا تعتمد بالضرورة على موارد السوق. في الواقع، يمكن تقديم نفس الملاحظة للمنظمات غير الهادفة للربح، والتي ليست جميعها ريادية. من ناحية أخرى، يمكن النظر إلى الاقتصاد الاجتماعي على أنه أضيق من ريادة الأعمال الاجتماعية لأنه يشمل فقط المنظمات ذات الأشكال القانونية المحددة: المنظمات غير الربحية / الخيرية، والتعاونيات، والتعاضديات، والمؤسسات. وبالتالي يتجاهل المؤسسات الاجتماعية التي لم تعتمد أحد هذه الأشكال والتي لا تحد رسمياً من توزيع الأرباح. الأمثلة والنماذج الأخرى لريادة الأعمال الاجتماعية المدمجة كشركات صغيرة أو عائلية، تقع في القطاع العام وفي عالم الشركات، والناجمة عن الشراكات مع هذه القطاعات وفيما بينها، تطمس أيضاً ارتباط ريادة الأعمال الاجتماعية بالمجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي القطاعات. علاوة على ذلك، من الواضح أن مستويات التحليل متباينة. حيث يشير الاقتصاد الاجتماعي إلى مجال أو قطاع ("القطاع الثالث") بطريقة ثابتة. وبالتالي فان ريادة الأعمال الاجتماعية ليست قطاعًا منفصلاً، إنها مجموعة من المنظمات والعمليات المختلطة، التي قد تحدث في مساحات مؤسسية مختلفة بين وعبر القطاعات القائمة.

وأيضا، هناك عنصران يميزان ريادة الأعمال الاجتماعية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. أولاً، المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست بالضرورة ريادية ولا مبتكرة. قد تتكون المسؤولية الاجتماعية للشركات بالفعل من مواءمة ممارسات الشركات مع الممارسات والمعايير الراسخة (بما في ذلك القانون)، وبالتالي تفتقر إلى الابتكار. ثانيًا، تختلف الأهداف الخاصة بمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات وريادة الأعمال الاجتماعية اختلافًا جوهريًا. في ريادة الأعمال الاجتماعية، فإن المهمة الاجتماعية لها الأسبقية والأرباح هي وسيلة للوصول إلى هذه المهمة؛ وبالتالي، يجب إعادة استثمارها جزئيًا على الأقل في المشروع بدلاً من تخصيصها بشكل أساسي من قبل المساهمين. في الشركات، مهما كانت المسؤولية، يظل تعظيم الربح هو الهدف النهائي ويتم توجيهه نحو تخصيص قيمة المساهمين. ومن ثم، وبعيداً عن مواقف الربح والمهمة الاجتماعية، فإن مسألة تخصيص القيمة هي التي تميز ريادة الأعمال الاجتماعية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (سانتوس، ٢٠٠٩). وبالطبع، قد لا يكون من السهل تحديد مثل هذا

التمييز بشكل تجريبي، وتظل مسألة تحديد نسبة مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يمكن تصنيفها على أنها ريادة الأعمال الاجتماعية للشركات مفتوحة للنقاش.

المحور الثاني: ريادة الأعمال الاجتماعية ورائد الأعمال الاجتماعي

في تحليل مفصل للأدبيات، وجد Dacin و Dacin و (Matear 2010) أن التعريفات الحالية لريادة الأعمال الاجتماعية تركز على أربعة عوامل رئيسية: خصائص رواد الأعمال الاجتماعيين الفرديين، ونطاق نشاطهم، والعمليات والموارد المستخدمة من قبل رواد الأعمال الاجتماعيين، والمهمة والنتائج الأساسية المرتبطة بالمقاول الاجتماعي الذي يخلق القيمة الاجتماعية.

بينما يرى الباحثون أن المناهج التي تركز على خصائص رواد الأعمال الاجتماعيين الفرديين ليست واعدة جداً لأغراض التعريف والتمايز (انظر على سبيل المثال (Gartner، 1988)، تركز الأبحاث الحديثة بشكل خاص على تطوير مفاهيم ريادة الأعمال الاجتماعية التي تشكل خليط من النشاط والعمليات والاستخدام (المبتكر) للموارد، بالإضافة إلى مهمة ونتائج رواد الأعمال الاجتماعيين (ريادة الأعمال الاجتماعية). تتراوح المصطلحات والمواضيع التي تغطيها هذه المفاهيم من أنشطة ريادة الأعمال الاجتماعية مقابل النشاط الاجتماعي، وغير الهادفة للربح مقابل الربحية، النتيجة الاجتماعية مقابل النتيجة الاقتصادية لتكوين الثروة الاجتماعية مقابل تكوين الثروة الاقتصادية. على عكس ممثلي مثل هذه المواقف المتطرفة، هناك أيضًا باحثون تبنوا منظوراً أكثر تمايزًا، وطوروا تعريفات ومفاهيم أكثر شمولاً وتكاملاً.

أحد الأمثلة على هذا المنظور الأوسع اقتصاديًا هو التعريف بواسطة (Zahra et al. 2009، ص ٥٢٢) الذين يقترحون أن "أي تعريف أو قياس أو تقييم لريادة الأعمال الاجتماعية يجب أن يعكس كلا من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية." لذلك يقترحون معياراً لتقييم تلك الفرص والعمليات التنظيمية المتعلقة بها ريادة الأعمال الاجتماعية التي يجب أن تنعكس من خلال مصطلح أوسع يسمى "الثروة الإجمالية"، التي لها نتائج ملموسة (على سبيل المثال، المنتجات أو العملاء المخدومون أو الأموال المتولدة) والنتائج غير الملموسة (مثل الثروة والسعادة والرفاهية العامة والاحترام المتبادل والأسرة القوية المحبة). فهذه الأخيرة تعتبر بعض أشكال الثروة الجيدة عالميا، قليل هم الذين ينكرون أن هذه ثروة، ولو أنها لا تندرج في حسابات الاقتصاديين، لكن كلمة الثروة تعني الاستخدام اليومي للموجودات المالية،

وتحمل غالبا الرغبة في الزيادة. فالثروة بالنسبة الى بعض الناس قد تعني امتلاك أكثر ما يحتاجونه بصفة شخصية مهما كانت هذه الحاجة. والثروة لا حدود لها عند بعضهم أيضا. أما بالنسبة الى الفقراء فان الأمور أكثر موضوعية، فمثلا لو أخذنا أم يموت طفلها من الجوع، ربما ترى أن حفنة من الأرز يوميا ثروة تفوق كل المقاييس. ففي المقابل نجد معنى الثروة لدى الغني الجشع (رواد الأعمال الغير اجتماعيين)، هي مجرد شراء فراري ثانية، أو يخت بحري، أو طائرة خاصة. وهنا يأتي دور رواد الأعمال الاجتماعيين الحقيقين، هو اعادة مفهوم الثروة الى أصلها الأولي ألا وهو الثروة الاجمالية أو الشاملة.

تعريف الثروة الإجمالية:

* الثروة الاجمالية = (TW) الثروة الاقتصادية + (EW) الثروة الاجتماعية (SW).

الثروة الاقتصادية (EW) =القيمة الاقتصادية (EV) - التكاليف الاقتصادية (EC)- تكاليف الفرصة (OC)؛

الثروة الاجتماعية = القيمة الاجتماعية (SV) - التكاليف الاجتماعية (SC)

* نتيجة لذلك يمكن حساب الثروة الإجمالية على النحو التالي:

$$TW = EV + SV - (EC + OC + SC)$$

يوضح "إجمالي الثروة" المحسوب بهذه الطريقة نطاق التوليفات المحتملة بين "الثروة الاقتصادية" المتطرفة من ناحية و "الثروة الاجتماعية" من ناحية أخرى والتي قد تحدث في كيانات ريادة الأعمال. من أجل تطبيق عملي لحساب الثروة الإجمالية، سيكون من الضروري تقييم القيمة الاقتصادية و / أو الاجتماعية بالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية ذات الصلة (مثل التلوث البيئي) و / أو التكاليف الاجتماعية (مثل الخلاف الاجتماعي). نظراً لأن كيانات ريادة الأعمال تتميز عادةً بندرة الموارد، يجب أن يأخذ الحساب أيضًا تكاليف الفرصة البديلة في الاعتبار. وباستخدام هذه الطريقة، قد يكون معيار الثروة الإجمالية مفيداً للباحثين والممارسين لتقييم كل من الفرص والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية (Zahra et al.، 2009).

يمكن اعتبار رواد الأعمال الاجتماعيين بمثابة قوى دافعة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في العديد من السياقات. يتعرفون على الفرص الجديدة أو يكتشفونها ويستغلونها؛ يدخلون في عملية الابتكار والتكيف والتعلم. يولدون ثروة اجتماعية واقتصادية. لقد طور (Zahra et al.، 2009)، نهجًا قائمًا على النظرية الاقتصادية يميزون فيه بين ثلاثة أنواع مختلفة من رواد الأعمال / ريادة الأعمال:

العمال الاجتماعيون، والبناؤون الاجتماعيون، والمهندسون الاجتماعيون. تتميز الأنواع الثلاثة بالطريقة التي يتعرف بها رواد الأعمال الاجتماعيون على الفرص، ويحددون الرسالة والأهداف، ويكتسبون ويستخدمون الموارد، ويتعاملون مع المشكلات الاجتماعية ويوسعون نطاقهم الجغرافي، حيث يعالج البناء الاجتماعي الاحتياجات والمشاكل الاجتماعية على المستوى المحلي. على عكس الأنواع الأخرى من رواد الأعمال الاجتماعيين، يمكنهم الاستفادة من الموارد النادرة فقط على المستوى المحلي واستخدامها لمعالجة القضايا الاجتماعية في مجتمعاتهم. أفعالهم تحكمها معرفتهم المحلية والضمنية الفريدة. وفقًا لنظرية كيرزنر، يجب على أنصار البناء الاجتماعي أن يكونوا متيقظين للفرص في السياقات الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يتخذون إجراءات في حالات فشل السوق أو الحكومة. حيثما تحدث فجوات في النظم الاجتماعية أو الهياكل التي لا يتم سدها أو يتم سدها بشكل غير كاف من قبل الشركات القائمة، المنظمات الحكومية أو المنظمات غير الربحية، فقد يكتشف رواد الأعمال الاجتماعيون فرصهم في تنظيم المشاريع. على النقيض من البنائيين الاجتماعيين، حيث أنهم يهدفون، إلى حل أكثر شمولاً وقابلية للتوسع للقضايا الاجتماعية. النوع الثالث، المهندسين الاجتماعيين، يعالج المشاكل الاجتماعية الوطنية والعابرة للحدود والعالمية المعقدة بطريقة منهجية. وفقًا لشومبيتر، لا يقوم المهندسون الاجتماعيون بإحداث تحسينات اجتماعية تدريجية فحسب، بل يقومون بتغييرات اجتماعية ثورية جوهرية. إنهم يعملون على نطاق واسع وعلى نطاق أكثر شمولية، وبالتالي فإن أنشطتهم ذات مستوى اجتماعي عالٍ ولها أثر الاقتصادي جد هام.

تم تطوير نهج استراتيجي آخر يقوم على النظريات الاقتصادية بواسطة سانتوس (٢٠٠٩). اعتماداً على السؤال عما إذا كان يتم تعظيم الربح أم لا، يتم تصنيف ريادة الأعمال إما في فئة "إنشاء القيمة" أو "تخصيص القيمة". يعني الأخير في هذا السياق أن رواد الأعمال سيكونون قادرين على الاحتفاظ بجزء كبير من القيمة التي يولدونها. وفقًا لذلك، في حين يُفترض أن ريادة الأعمال الاجتماعية تخلق قيمة اجتماعية عالية، فإنها لا توفر الكثير من الإمكانيات لتخصيص القيمة. في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فإن رواد الأعمال التجاريين الذين ينتهجون استراتيجية موجهة للربح سيخرجون بالتالي رواد الأعمال الاجتماعيين من السوق لأن الأول لديهم المزيد من رأس المال تحت تصرفهم. وقد ميز سانتوس أيضًا بين العديد من أصحاب المصلحة (الحكومة، والأعمال التجارية، والجمعيات الخيرية، وريادة الأعمال

التجارية، والنشاط الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية)، الذين يمثلون أدواراً مختلفة في النظام الاقتصادي، ويسعون إلى أهداف مؤسسية مختلفة ويختلفون في منطق عملهم. وفقًا لهذا التصنيف، ينشط رواد الأعمال الاجتماعيين بشكل أساسي في السياقات الأقل ربحية والتي يمكن فيها إنشاء تأثيرات خارجية إيجابية. التخفيف من الآثار الخارجية السلبية هو مهمة النشطاء الاجتماعيين.

لكي نكون أكثر واقعية، في هذه الورقة البحثية، يجب أن ندرس حالة واقعية تجسد ريادة الاعمال اجتماعية حقيقية، وأيضا توضح المعنى الحقيقي لرائد أعمال اجتماعي. للإشارة فلدينا العديد من حالات ريادة الأعمال الاجتماعية والناجحة في العديد من الدول، الا أنه سنكتفي بذكر ودراسة هذه الحالة فقط.

دراسة حالة – إعداد الفقراء لمواجهة الفقر خيار متاح للقضاء على الفقر

تم دراسة هذه الحالة من خلال تجميع البيانات والمعلومات من www.bigissue.com و (www.bigissue.org.uk، مجلة The Big Issue هي مجلة ترفيهية وأخبار وثقافية أسبوعية على غرار مجلة تجارية يتم بيعها في شوارع العديد من المدن البريطانية من قبل المشردين. تم إطلاقه في عام ١٩٩١ من قبل جوردون روديك وأ. جون بيرد. يعتقد روديك وبيرد أن مفتاح حل مشكلة التشرد يكمن في مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم. الهدف هو توفير العمل لهم حتى يتمكنوا من كسب دخلهم الخاص. لذلك يشتري البائعون كمية من المجلات بأموالهم الخاصة ويبيعونها على مسؤوليتهم الخاصة (الربح أو الخسارة): يهدف هذا إلى زيادة وعيهم بوضعهم الخاص والفقر واستعدادهم للسيطرة على حياتهم مرة أخرى. هدف آخر (غير مباشر) هو لفت الانتباه إلى المظالم الاجتماعية.

يتم وضع المجلة من خلال جودة محتوى الموضوع. لم يتم تصميمه فقط كوسيلة لتحقيق نهاية جمع التبرعات. تباع المجلة في الشوارع حصريًا وليس في المتاجر أو أكشاك الصحف. لذلك يكون العملاء على اتصال مباشر مع البائع عند شراء مجلة. سعر المجلة (حاليًا) هو ٢.٥ جنيه إسترليني (٣.٠٠ يورو أو ٤.٠٠ دولارات أمريكية تقريبًا). يشتري الباعة الجائلون المجلة مقابل ١.٢٥ جنيه إسترليني من The Big Issue Company Ltd. ويبيعونها بسعر ٢.٥٠ جنيه إسترليني للعملاء في الشوارع. كل (معتمد) جديد.

يتلقى البائع تعليمات قصيرة، على التوالي، للتدريب، لبيع المجلة و (خمس) نسخ مجانية (في لندن عشرة) . لا يمكن إرجاع النسخ التي لم يتم بيعها ولا يتم رد أي أموال . أي مبيعات أخرى للمجلة، على سبيل المثال من الإعلانات، تتحقق مباشرة من قبل The Big Issue Company Ltd. تنقسم المنظمة التي تقف وراء The Big Issue إلى قسمين: من ناحية، هناك The Big Issue Company Ltd.، التي تنتج المجلة وتبيعها لشبكة الباعة الجائلين. من ناحية أخرى، هناك The Big Issue Foundation (تأسست عام ١٩٩٥)، وهي مؤسسة غير ربحية تهدف إلى مساعدة الباعة الجائلين على استعادة السيطرة على حياتهم. تقدم مؤسسة Big Issue Foundation خدمات استشارية ومراجع في المجالات الصحية (مثل الوصول إلى الرعاية الصحية) والتمويل (على سبيل المثال، المساعدة في الحصول على بطاقة الهوية، وفتح حساب اتحاد مصرفي)، والإسكان (على سبيل المثال، الحصول على سكن مؤقت ودائم) وكذلك التطلعات الشخصية (على سبيل المثال، الوصول إلى فرص التدريب والعمل) .

يتم دعم منظمة Big Issue من قبل الحكومة إلى الحد الأدنى فقط. تعتمد المنظمة بأكملها بشكل شبه حصري على بيع العدد والإعلانات والتبرعات (الطوعية) والعمل التطوعي. بدون كرم الأفراد أو الشركات والمشترين والمتبرعين وكذلك المنظمات الخيرية، تدعم المنظمة حالياً ٢٨٠٠ شخص من المشردين والمعرضين للمخاطر في جميع أنحاء بريطانيا العظمى. كل أسبوع يتم توزيع ١٢٥٠٠٠ نسخة من The Big Issue وقراءتها من قبل ٥٢٢٠٠٠ شخص (NRS يناير – ديسمبر ٢٠١٠) . ربح بائعو The Big Issue أكثر من ٥ ملايين جنيه إسترليني لتحريرهم من التبعية.

يذكر The Big Issue أن المجلة "أصبحت مرادفة للصحافة الصعبة والمستقلة، وتشتهر بتأمين مقابلات حصرية مع أكثر النجوم مراوغة. The Big Issue هي ظاهرة إعلامية وواحدة من المؤسسات الاجتماعية الرائدة في العالم مع نموذج أعمال ألهم المئات من التقليد ؛ من جوهانسبرغ إلى طوكيو، ومن سيدني إلى أديس أبابا، ومن بيرث إلى ساو باولو، ومن سيول إلى نيروبي، يقود The Big Issue ثورة عالمية في المساعدة الذاتية " . (القضية الكبرى) .

باختصار، رواد الأعمال الاجتماعيون هم القادرين على إدارة استثمارات رأس المال، المالي والاجتماعي، لإحداث التغيير الاجتماعي من خلال آليات يحركها السوق. على الرغم من ذلك، يتم اتباع هذه الطريقة

من قبل الحكومات من جميع أنحاء العالم كمحرك للابتكار لحل المشكلات الاجتماعية المعقدة؛ يقوم رواد الأعمال الاجتماعيون كأفراد بالتجربة والابتكار على المستويات الجزئية لاكتشاف الحلول الملائمة والمستدامة للمشكلات التي لا تستطيع الحكومات معالجتها بكفاءة. الآن، نتفق على أن ريادة الأعمال الاجتماعية كبديل للنظام الاقتصادي الحالي الذي يزيد من العوائد المالية على الاستثمار مع مراعاة ديناميكيات السوق والفرص، وأن ريادة الأعمال الاجتماعية بالأساس تركز على الاستدامة، والتي تلبي احتياجات المجتمع. نظرًا لطبيعتها المتأصلة في التعامل مع التعقيدات بطريقة مستدامة بشكل معقول، فقد اكتسبت ريادة الأعمال الاجتماعية القبول لتكون نهجًا مبتكرًا ومغير قواعد اللعبة من أجل التنمية، حيث وفرت أملاً جديداً.

أمام كل هذا فإن اليوم، لابد من إغناء المحتوى الأكاديمي بالمغرب بريادة الاعمال الاجتماعية، وذلك لإنشاء مجتمع ريادي يعزز الإبداع. من خلال مشاركة المعلومات القيمة، سيسمح للقراء بفهم أفضل لكيفية تكوين ريادة الأعمال الاجتماعية ووجودها في المجتمع المغربي.

نتائج البحث: أضفى البحث الى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- ريادة الاعمال الاجتماعية هو نموذج جديد للتنمية المستدامة.
- ريادة الأعمال الاجتماعية ليس شكلاً جديداً من أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- الثروة الاجمالية = الثروة الاقتصادية + الثروة الاجتماعية.
- العائدات الاجتماعية والمالية على الاستثمارات مؤشرات للتنمية المستدامة.
- ريادة الأعمال الاجتماعية تخلق قيمة اجتماعية عالية.
- الاقتصاد الاجتماعي هو مفهوم أوسع وأضيق من ريادة الأعمال الاجتماعية.

التوصيات والاقتراحات:

- إعطاء أولوية لريادة الأعمال الاجتماعية التي تحقق القيمة الاجتماعية لأفراد المجتمع.
- ضرورة اغناء المحتوى الأكاديمي بالجامعات والكليات بريادة الأعمال الاجتماعية.
- تأهيل ودعم رواد أعمال اجتماعيين لكي يكونوا مؤهلين للمساهمة الفعلية في التنمية.
- اعتماد مؤشر الثروة الاجمالية كأداة قياس للنموذج التنموي الجديد.

- إضافة القيمة الاجتماعية لدراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع. (دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية).

References

- Entrepreneuriat social : théorie et pratique (Praszkier & Nowak, 2012).
- (Meng Zhao, Entrepreneuriat social : une solution innovante aux problèmes sociaux, 2021).
- Problèmes méthodologiques dans la connaissance et la pratique de lentrepreneuriat social (Satyajit Majumdar, 2020).
- Entrepreneuriat Social et Développement Durable (Archana Singh et Edakkandi Meethal Reji, 2020).
- Innovation sociale et entrepreneuriat social : fondamentaux, concepts et outils (Portales, 2019).
- Entrepreneuriat social et tourisme : philosophie et pratique (Pauline J. Sheldon, 2017).
- Social Entrepreneurship in Non-Profit and Profit Sectors: Theoretical and Empirical Perspectives (Marta Peris-Ortiz, 2017).
- Introduction to social entrepreneurship (Chahine, 2016).
- Emerging Research Directions in Social Entrepreneurship (Larry Pate, 2014).

تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

د. بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

شهدت نهاية القرن العشرين بروز ظاهرة تجاه العديد من المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، وقد تعددت الأسباب التي دفعت المصارف التقليدية إلى ذلك؛ فبينما كان دافع البعض عقائديا بحتا، كان دافع مصارف أخرى تجاريا صرفا، كما رأى الكثير من الخبراء الاقتصاديين في المصرفية الإسلامية الأداة المثلى القضاء على التضخم، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الذي جعلهم يسلطون الضوء على التمويل الإسلامي، ويعترفون بقوة وصلابة الأسس التي يقوم عليها بعد أن كان في الماضي القريب ولا يزال موضع نقاش.

التساؤلات الكثيرة التي يطرحها الخبراء والتي تصب أغلبها في: **هل تستطيع المصرفية الإسلامية البقاء أمام المنافسة الشديدة من نظيرتها الربوية**؛ ليتحول النقاش اليوم ويأخذ منحى آخر مفاده: **هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون بديلا للنظام المالي العالمي في ظل التحديات الراهنة؟**.

وتعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد والذين يتوزعون عن العمل بالنشاط المصرفي التقليدي. تأتي هذه السطور لتسلط الضوء على إشكالية النوافذ الإسلامية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها.

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها

يقصد بالنوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضا بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقرها الرئيسية أو في فروعها التقليدية تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية

احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حيث لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها[1].

وتختلف الخدمات التي تقدمها مثل هذه النوافذ من مصرف إلى آخر، فمنها ما يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة لعملاء المصرف، بداية من الفروع، وانتهاء بالخزينة، ومنها ما يقتصر على تقديم خدمات معينة، مثل خدمات الاستثمار أو التمويل. كما أن هذه النوافذ تختلف من حيث أهميتها في الهيكل الإداري والتشغيلي في المصرف، حيث تكون تابعة في بعض المصارف لإدارة التمويل أو العمليات، في حين أنها في بعض المصارف تكون تابعة للرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب مباشرة. وينظر إليها في الغالب على أنها وحدة للمساندة، وليست واحدة للأعمال، حيث إن عملها يقتصر على تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المصرف المختلفة، كل إدارة وما يخصها من المنتجات. كما أنها تتولى إدارة العلاقة بين المصرف والهيئة الشرعية، من حيث إجازة المنتجات، والرقابة عليها، إضافة إلى توليها عملية تثقيف موظفي المصرف في الصيرفة الإسلامية، وتدريبهم على المنتجات التي يقوم المصرف بتقديمها. وتزداد أهمية النافذة الإسلامية في المصرف التقليدي كلما زادت شريحة عملائه المهتمين بهذا النوع من الخدمات، بحيث إن دور هذه النافذة قد يتعاظم إلى أن يتحول المصرف إلى مصرف إسلامي بالكامل. ويأتي ذلك إما بحكم الأمر الواقع، نتيجة لتقلص الطلب على منتجات الصيرفة التقليدية، أو نتيجة لقناعة القائمين على المصرف بنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية، وجدوى تحويله إلى مصرف إسلامي، إلا أنه قد نشأ عن وجود هذا النوع من المؤسسات المختلطة خلاف بين العلماء، بين من يرى جواز ذلك، ما دامت هذه المؤسسات تقدم هذه الخدمات وفق الضوابط الشرعية، وأن هناك هيئة شرعية تجيز وتراقب. ومنهم من رأى أن هذا الأمر لا يجوز، حيث إن فيه مزاحمة للمصارف الإسلامية الخالصة في أسواقها؛ مما يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين المصارف التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى أن هذه المصارف التقليدية هي مظنّة عدم رعاية الضوابط الشرعية، والسعي للتحايل عليها، حيث إن الدافع لتقديمها هذه الخدمة هو السعي وراء الربح، ولا شيء سوى الربح[2].

---

[1] جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 12، 2007، ص 95.

[2] - لاحم ناصر، النوافذ الإسلامية،نسخة الكترونية من الرابط:
https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=513086#.YU90mx2xXIU

أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ في البنوك التقليدية ولكنها تختلف من مصرف إلى آخر، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

– سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

– الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.

– تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية.

– الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

– التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الدول الغربية جعل الغرب يفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للاستفادة من أموال المسلمين.

– جلب المزيد من رؤوس الأموال من قبل البنوك التقليدية وذلك بفتح النوافذ الإسلامية.

ثانيا: الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية

عادة ما يكون في الأمور المستحدثة والتي لم يرد بها نص شرعي يختص بها جدل كبير، لا سيما موضوع إنشاء نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية، والتي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، وينقسم أهل الفقه والاختصاص في ذلك إلى أقسام: فهناك من يؤديها ولديه حجته وهناك من يعارضها ولديه حجته أيضا، وهناك من يرى أنها استثناء في حالات معينة، وسنتطرق إلى بيان حجة كل منهم[2].

المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية:

يرى من يؤيد إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية أنه يجوز التعامل بها في حال كونها منضبطة شرعا، وهناك آراء كثيرة في هذا المجال واحتجوا بما يلي:

---

[1] حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جانفي 2017, ص 192.

[2] سهى مفيد حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين « الفرص والتحديات » مجلة بيت المشورة، العدد 11, أكتوبر 2019، قطر، ص 163.

– يعتبر التخلص من الربا هدف يطمح إليه أي مجتمع مسلم في حالة رغب بتطبيق تعاليم الشرع الحنيف، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية يعتبر إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم.

– الاستفادة قدر الإمكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي، بما يدعم القطاع المصرفي الإسلامي وبالتالي تطويره وتحسين أدائه بشكل أفضل.

– نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافزا جيدا ودافعا لدى إدارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كامل فيما بعد وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية، وذلك يعود لقناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وتحويله إلى بنك إسلامي كامل، وربما يكون نجاح النوافذ الإسلامية سببا في زيادة الطلب والإقبال على التعامل بالخدمات والمنتجات الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية.

– تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة في طريق التحول من النظام الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي، حينما يكون الوقت مناسبا لذلك ويقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامية في تدرجه في تحريم الربا.

– تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية وترخيصها وبالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة التي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

– يشجع وجود النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على التعايش بشكل مشترك بين نظامين مصرفيين مختلفين بدلا من إستمرار المواجهة بينهما، كما أن ذلك محفز للبنوك الإسلامية لتقديم الأفضل.

– بدلا من الاعتراف من البنوك التقليدية بأهمية العمل المصرفي الإسلامي وبمصداقية صيغة التمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي ككل.

– في حال تحول أحد هذه البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي فيما بعد فإن هذا يعتبر إنجازا ومكسبا كبيرا للقطاع المصرفي الإسلامي وخصوصا إذا كان هذا البنك له اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

المعارضون لفتح النوافذ الإسلامية:

هناك من يعارض إنشاء نوافذ إسلامية وكانت حجتهم كالآتي:

– لا يمكن إخفاء حقيقة النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع" لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.

– من الممكن أن يؤثر وجود النوافذ الإسلامية سلبا على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو رغبة البنوك في التحول بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد، إذ يتم الاكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية.

– يشكل وجود النوافذ الإسلامية وانتشارها إلى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه النوافذ.

– ربما يكون الدافع من إنشاء النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني، فهناك من البنوك التي تمتلك نوافذ إسلامية لم تفكر بعد أو لا يوجد بها نية في الأصل في التحول إلى المصرفية الإسلامية.

– تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال إذ أن مصدر رأس مال النوافذ الإسلامية هو نفسه البنك التقليدي الأم أي أن هناك تبعية مالية. وفي حالات معينة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي واستثمارها حين طلب النافذة الإسلامية لها.

– من الممكن أن يؤدي فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق.

– قد ينتج عن الدمج بين النظامين المصرفيين المختلفين صعوبة في التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا.

القائلون بالتعامل بالنوافذ الإسلامية للضرورة:

يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك إستثناءات في حالات معينة يجوز فيها فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية وحجة أصحاب هذا الرأي كما يلي:

– في حالة عدم وجود بنوك إسلامية يكون حجم تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية في هذه الحالة حكم المضطر، لقوله تعالى: **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (البقرة: ١٧٣) وتنتقي

الضرورة في حال وجدت البنوك الإسلامية وعليها يجب أن يتحول المسلم للعمل ببنوك تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي.

– في حال عدم توافر البنوك الإسلامية فإن تعامل المسلم مع النوافذ الإسلامية أفضل من التعامل مع بنوك تقليدية لا تقدم خدمات ونشاطات مصرفية إسلامية.

– اقتصار التعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة قد يؤدي بالبنوك التقليدية للتحول بشكل سريع وكامل إلى بنوك إسلامية.

ثالثا: النوافذ الإسلامية في الجزائر وتحديات نشأتها

الإطار القانوني والتنظيمي:

تضمن العدد ٧٣ من الجريدة الرسمية الصادرة في ٩ ديسمبر ٢٠١٨ النظام رقم ١٨–٢ المؤرخ في ٤–١١–٢٠١٨ المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[1].

وقد عرف النظام ١٨–٢ في مادته الثانية العمليات المصرفية التشاركية أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات التوظيف للأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحميل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار.

يليه النظام رقم ٢٠–٢ المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في ٢٠ رجب ١٤٤١ الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ والصادر في العدد ١٦ من الجريدة الرسمية ٢٠٢٠. والذي يؤكد رغبة الحوكمة في دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها.

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد 2، 2020، ص929.

وقد جاء اعتماد الصيرفة الإسلامية بمصادقة المجلس الإسلامي الأعلى بإنشاء " الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية "، هذه الهيئة الجديدة سوف تقوم بمنح المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالي ستكون سندا للبنك الجزائر في توطين المصرفية الإسلامية. إن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية يأتي تنفيذا للنظام ٢٠-٢ المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٢٠ المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

أما عن حصة المنتجات الإسلامية في السوق المصرفية بالجزائر، فإلى حين صدور التنظيمات الجديدة وشروع البنوك التقليدية في فتح هذه النوافذ، كانت الخدمات المصرفية تقدم على مستوى بنكين فقط هما بنك البركة الجزائري منذ التسعينات ومصرف السلام الجزائري منذ ٢٠٠٨ حيث يقدم البنكان خدمات مصرفية كلها تقوم على أساس أحكام الشريعة الإسلامية وحصة هذه البنوك مجتمعة لا تتعد ١٧٪ من السوق المصرفية الخاصة ولا تتجاوز نسبة ٢٪ من السوق المصرفية العامة التي تهيمن عليها البنوك الحكومية بنسبة ٨٧٪. وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية المعتمدة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية[1] :

هناك خمسة خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية وفق الآتي:

- **موافقة بنك الجزائر** :خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجب تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية.
- **تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا** : بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في

[1] - جعفر هني محمد، مرجع سابق، ص 105.

الموضوع يكون من الافضل تحديد مسبقا راسمال للنافذة يكون مستقلا ويكون معروف المصدر بعيدا عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسل الأموال أو نتاجا لأية تعاملات مشبوهة قانونا، فضلا عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهة غير شرعية وخاصة شبهة الربا.

- **تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي**: إذا كان المصرف خاصا يجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائما لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية أما إذا كان المصرف عاما فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.
- **ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية**: تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يخطر على هذه المصارف بعد أن يثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تميزها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور.
- **وجود التنظيم الإداري المؤهل**: ينبغي على المصرف التقليدي إيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسما أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق اشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعدم الاعتماد على على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

تحديات إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر:

يمكن تلخيص أهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

الإطار القانوني:

إن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تحتكم للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير الملائمة لنشاط تلك المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية.

هذا بالرغم من صدور النظامين ١٨-٢ و ٢٠-٢ المتعلقات بالمصرفية التشاركية إذ يبقى غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيما أكبر وأكثر دقة للصيرفة الإسلامية.

ومن بين أبرز معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كذلك القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمين لما لهذه القوانين مجتمعة تأثير على تطوره كذا انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية[1].

في الواقع إن تباطؤ انتشار الصيرفة الإسلامية لا يعود فقط إلى الجانب القانوني والفقهي، بل يتعداها إلى أسباب أخرى تقنية ومتعلقة بواقع الساحة المالية تتميز بهيمنة المصارف العمومية، هذه الأخيرة تحوز على ٨٧٪ من السوق المصرفية فيما تتقاسم ال ١٣٪ المتبقية أكثر من ١٣ بنكا خاصا كلها أجنبية، وبالتالي فالمصارف العمومية لها الأولوية والأفضلية، هذه الهيمنة أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر. كما أن حجم الأموال المتداولة في المصارف الإسلامية لا يتعدى ٢٠٠ مليار دينار أي أقل من ملياري دولار وهو رقم ضئيل للغاية بالنظر للإمكانيات المالية المتوفرة في الجزائر.

- قلة الموارد البشرية المؤهلة:

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية والذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى عن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التاليين[2]:

عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

---

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 931.

[2] رمضان لعلا، البرود أم خير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 157.

علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك :

يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي :

- ✓ **اختلاط الأموال** : من بين الأمور التي تشوب عمل الشبابيك الإسلامية والتي تؤرق الهيئات الشرعية المسؤولة ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي الفروع الأخرى التقليدية حيث غالبا ما يتم تحويل فوائض السيولة الحاصلة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها[1] .
- ✓ **تحديات التنافسية** :يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية[2] .
- ✓ **تحديات السيولة** : استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة .
- ✓ **تحديات الرقابة الشرعية** :تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي[3] .

إن التوجه الأخير للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ناتج عن قناعتها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة بين المنظومة البنكية القائمة بخدماتها ومنتجاتها وبين الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري فالكثير من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين يعزفون عن التعامل مع البنوك سواء في مجال إيداع ودائعهم المالية أو تمويل مشاريعهم الاقتصادية وحتى المشاريع الشخصية بالنسبة للأفراد لاعتبارهم أن هذه المعاملات تشوبها شائبة الربا .

وعليه فإن فتح المجال أمام البنوك التقليدية لتقديم هذه الخدمات عبر شبابيك متخصصة برفع نسبة صيرفة المجتمع وصيرفة المعاملات المالية والاقتصادية يساعد في امتصاص واستيعاب الكثر من الموارد المالية

---

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 392.

[2] - بن زكورة العونية، التحول الى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمانت، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020،ص252.

[3] - المرجع السابق، ص 252.

والمعاملات التجارية التي تتم خارج السوق المرئية والسوق الشفافة وبذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني والخزينة الحكومية. إن هذه المقاربة حكيمة وواقعية " إذ لا يمكن التفريق في المعاملات المالية والاقتصادية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وينبغي دائما أن يكون ثمة تناسق بين قناعات الناس وتصوراتهم وعقائدهم ومعاملاتهم المالية والتجارية.

لكن تبقى العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجه التحول للصيرفة الإسلامية من هنا ينبغي العمل على الحد منها تدريجيا بتضافر جهود الجهات الرسمية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ككل.

السفتجة بين الفقه والقانون

نجلاء عبد المنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي

كانت السفتجة ولا تزال توفيراً للجهد والعناء ورفعًا للضيق، فلولاها لاضطر المدين إلى نقل مال الوفاء إلى بلد الدائن، واضطر الدائن إلى نقل المال إلى بلد المدين، وهذه تكاليف إضافية، الأصل توفيرها، طبقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية وشرعنا الحنيف.

تكلم الفقهاء في حكم السفتجة، فأجازوها في حال عدم اشتراط المنفعة في عقد القرض، كما يمكننا القول أن كلاً من عملية التحويل المصرفي، والكمبيالة ما هي إلا صور مستحدثة من السفتجة في الفقه الإسلامي، وإن كان بينهما بعض الفوارق.

أولاً: التعريف اللغوي للسفتجة: السفتجة: كلمة فارسية معربة، وهي: أن يعطي شخص لأخر مالاً في بلد مقابل أن يعطيه إياه في بلد أخر يقال: سفتج بالمال: إذا عمل به سفتجه. وأصل السفتجة: سفته، وهو الشيء المحكم، ومنه سمي به هذا القرض، لإحكام أمره.

ثانيًا: السفتجة اصطلاحًا:

- السفتجة بفتح السين والتاء بينهما فاء ساكنة لفظ معرب، جمع سفاتج.
- السفتجة: أن يعطي أخر مالاً، وللآخر مال في بلد المعطي، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق.
- السفتجة: الحوالة المالية، وهي دفع شخص ماله في بلد لشخص أخر ليقبضه من وكيله في بلد أخر، درءًا لخطر الطريق ومؤنة الحمل.
- السفتجة (في علم الاقتصاد): حوالة صادرة من دائن، يكلف فيها مدينه دفع مبلغ في تاريخ معين لإذن شخص ثالث، أو لإذن الدائن نفسه، أو لإذن الحامل لهذه الحوالة.

ثالثًا: أنواع السفتجة: السفتجة نوعان: سفتجة دين وسفتجة قرض:

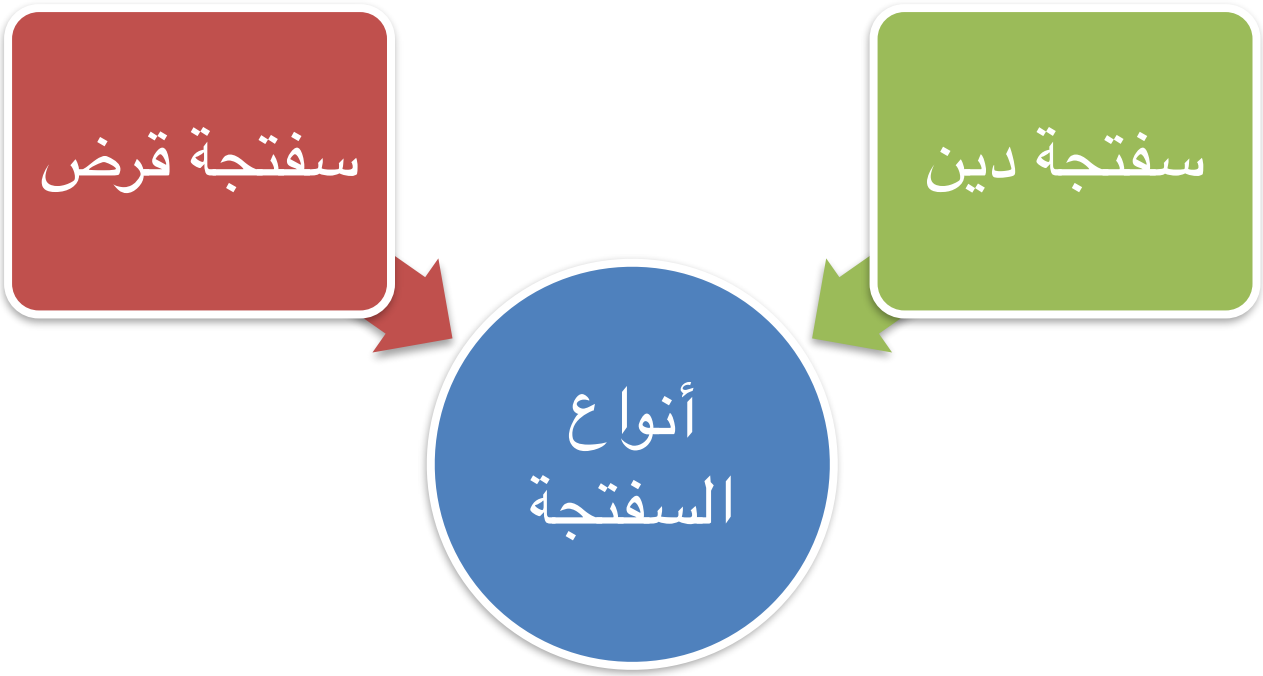

١. سفتجة الدين: قد تنشأ السفتجة عن دين، كما هو الحال في البيع المؤجل (النسيئة أو السلم) أو الإجارة (وهي بيع المنافع)، وقد تنشأ السفتجة عن قرض، وهو الأصل، كما في التعريف. ولما كانت الزيادة في البيع جائزة في مقابل الأجل عند جمهور الفقهاء، فإن السفتجة الدَّيْنية جائزة كذلك بلا خلاف، وإن كان الوفاء في البلد الآخر مشروطًا من البائع، وكانت فيه مؤنة (تكلفة) على المشتري.

٢. سفتجة القرض: وهي (الناشئة عن قرض)، فلا خلاف أنها جائزة إن كان الوفاء في البلد الآخر غير مشروط، بل كان على سبيل المعروف، فيصبح بذلك من باب حسن القضاء، وأشبه بالحوالة التي أمرنا بها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَطلُ الغني ظلم، وإذا أُتبع أحدُكم على مليء فليتبع) متفق عليه. وفي لفظ لأحمد وابن أبي شيبة (ومن أُحيل على مليء فليحتل) والمطل: التأخر في وفاء الدين بغير عذر. والغني هو القادر على الدفع، فعليه دفع القرض عندما يستطيع، لأن القرض عند جمهور الفقهاء حالّ، أي يستحق الدفع بمجرد طلب المقرض أو ميسرة المقترض. أما المدين في الديون المؤجلة، كالبيوع، فعليه الدفع في الأجل (الاستحقاق) متى كان قادرًا، وإلا اعتبر مماطلاً ظالمًا. وقوله: "فليحتل" أي: فليقبل حوالة المدين، إرفاقًا به، وتيسيرًا للوفاء.

أما إذا كان الوفاء في السفتجة القرضية مشروطًا في البلد الآخر، فقد اختلف الفقهاء في جوازها. فحرمها الشافعية والظاهرية وأباحها الإمامية وبعض الشافعية، كما أباحها المالكية إذا دعت الضرورة، وكانت منفعتها مما يُتسامح به عادة ولا يُعتدُّ، وأباحها كذلك الحنابلة.

رابعًا: حالات السفتجة: يمكن حصر حالات السفتجة في التالي:

١- لا يشترط في السفتجة أن تكون قرضًا غايته التضمينُ، تضمينُ المقرض للمقترض مال القرض، أي من أجل سقوط خطر الطريق، بل ربما تكون قرضًا غايته إرفاق بعد إرفاق، حتى أن المقرض ربما يضطر إلى إعادة مال الوفاء إلى بلد القرض، فيتحمل بذلك الضمان. وهذا معنى قول بعض الفقهاء في السفتجة: "ليس فيها أخذ زيادة، ولا جرُّ نفع".

٢- وقد تكون السفتجة إقراضًا غاية المقرض منه تضمين المقترض، فيدفع المال إليه قرضًا، لا أمانة، ليستفيد به سقوط الأجر وسقوط خطر الطريق، في نقل المال من بلد إلى آخر، ففي هذه الحالة منفعة السفتجة للمقرض، وهنا السفتجة لا القرض، لأنني أقصد المنفعة الإضافية، أما منفعة القرض الأصلية فهي للمقترض. وهذه الحالة لا تجوز لأن منفعة القرض للمقترض قوبلت بمنفعة السفتجة للمقرض، فكانت بذلك من باب الربا المحرم.

٣- وقد تكون السفتجة لمنفعة الطرفين، منفعة للمقترض فوق منفعة القرض الأصلية، إذ يسدد القرض في البلد الآخر بناء على رغبته في وفاء القرض من ماله الموجود في هذا البلد، وهذه المنفعة للمقترض صادفت منفعة للمقرض، تمثلت في نقل المال من بلد إلى آخر، مجانًا ومضمونًا، فهذه الحالة هي موضع النزاع والخلاف بين الفقهاء.

خامسًا: أقوال الفقهاء في السفتجة: اختلف الفقهاء في حكم السفتجة على أربعة أقوال:

١. أنه لا تجوز السفتجة إذ كان الوفاء في البلد الآخر مشروطا في العقد لأنها تكون حينئذ قرضًا جر نفعًا، وهو محرم. أما إذا لم يكن ذلك مشروطا في العقد فتجوز، لأن التبرع بالمنفعة من المقترض للمقرض من حسن القضاء، وهو قول الشافعية والحنفية والظاهرية.

٢. لا تجوز السفتجة إلا في حالة الضرورة. حيث يكون أمام المقرض أمرين: إما اللجوء إلى السفتجة وإما تعريض ماله للضياع. فتجوز عندئذ تقديمًا لمصلحة حفظ المال على مفسدة القرض الذي يجر نفعًا. وهو قول المالكية.

٣ . لا تجوز السفتجة إذا شرط الوفاء في بلد آخر، وكان لمال المقرض مؤونة حمل وكلفة أما إذا لم يكن الوفاء في البلد الآخر مشروطا، أو لم يكن لحمل المال مؤونة وكلفة فتجوز . وهو قول الحنابلة .

٤ . أن السفتجة صحيحة مشروعة، ولو كان الوفاء في البلد الآخر مشروطا فيها لأنه ليس بزيادة قدر ولا صفة، معه مصلحة لهما، فجاز كشرط الرهن .

سادسًا : السفتجة والقانون: السفتجة في الاصطلاح القانوني (وقد تدعى كمبيالة، أو بوليصة، أو سند سحب)، قد يكون بلد وفائها هو بلد سحبها، وتسمى بالانجليزية عندئذ (Draft) وقد يختلف البلدان، فيكون بلد الوفاء غير بلد السحب، فتسمى عندئذ (Bill of Exchange) كما أن المستفيد قد يكون هو الدائن نفسه، وقد يكون شخصًا ثالثًا .

والسفتجة القانونية تكاد تتطابق من حيث الأصل مع السفتجة الفقهية، ولا سيما بالصورة التي ذكرها ابن عابدين في الحاشية، حيث يمكن أن تكون بين موضع وآخر في البلد الواحد، ولا يشترط أن تكون بين بلدين مختلفين، إلا في حالة واحدة: عندما يكون مكان الوفاء نفس مكان القرض، ويكون المستفيدُ هو الدائن نفسه، وهذا وارد في القوانين والأنظمة الوضعية فنكون هنا أمام قرض عادي مثبَّت بهذه الوثيقة، وهو العنصر الأساسي موضع النزاع في السفتجة الفقهية .

الفرق بين السفتجة والقرض الربوي

السفتجة لا تجر منفعة ربوية محرمة المعلوم أن القرض هو أن تعطيه شيئًا ليرد إليك مثله في بلدك، وكل زيادة مشروطة في الكمّ أو في النوع تعتبر ربا محرمًا، وقد يلاحظ أن السفتجة فيها منفعة للمقرض، فإما أن تكون ربوية فلا تجوز، أو أن لا تكون ربوية فتجوز، ويجوز معها بعض القروض الأخرى المشابهة .

أن مجرد المنفعة، لا يمكن التسرع في الحكم عليها بأنها ربوية . هذا مع الانتباه إلى أنه ليس كل قرض مستحبًا، يثاب عليه صاحبه، فهناك قروض واجبة ومستحبة لا شك في نفعها وثوابها، لكن قد يصبح القرض مكروهًا إذا علم أنه سيستخدمه في إسراف، وحرامًا مثل شرب خمر، أو لعب ميسر . . الخ .

ويبدو أن القرض لما كان ضمانه على المقترض، فليس من المقبول أن يدفع كذلك أجرًا للمقرض، لأن الأجر والضمان لا يجتمعان (على جهة واحدة) ولو أراد الأجر لكان عليه أن يضمن هو لا المقترض، وبذلك يتحول إلى القراض .

وهكذا فإن الاتفاق على وفاء القرض في بلد آخر قد يكون فيه مصلحة لأحدهما دون الآخر، فإن كانت المصلحة للمقترض كان مستحبًا، وإن كانت المصلحة للمقرض لم يُجز لأنه ربا، وقد يكون فيه مصلحة لكليهما معًا، فهو جائز.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الحوالات المصرفية والبريدية المأجورة اليوم، يمكن النظر إليها على أنها قروض تسدد في بلد آخر، أو في مكان آخر، بشرط النقصان المعادل للأجر اللازم لتغطية نفقات المصرف أو المكتب البريدي.

المراجع:

- لسان العرب
- القاموس المجيط
- د. رفيق المصري
- ابن عابدين (الحاشية)
- مجلة حضارة الإسلام السورية
- الموسوعة الفقهية الكويتية

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

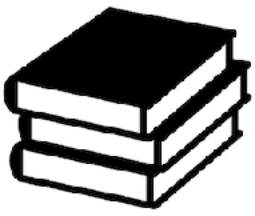

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

هدية العدد: كتاب – البنوك المركزية بين القيل والقال والمستقبل المنشود

د. سامر مظهر قنطقجي

رابط التحميل

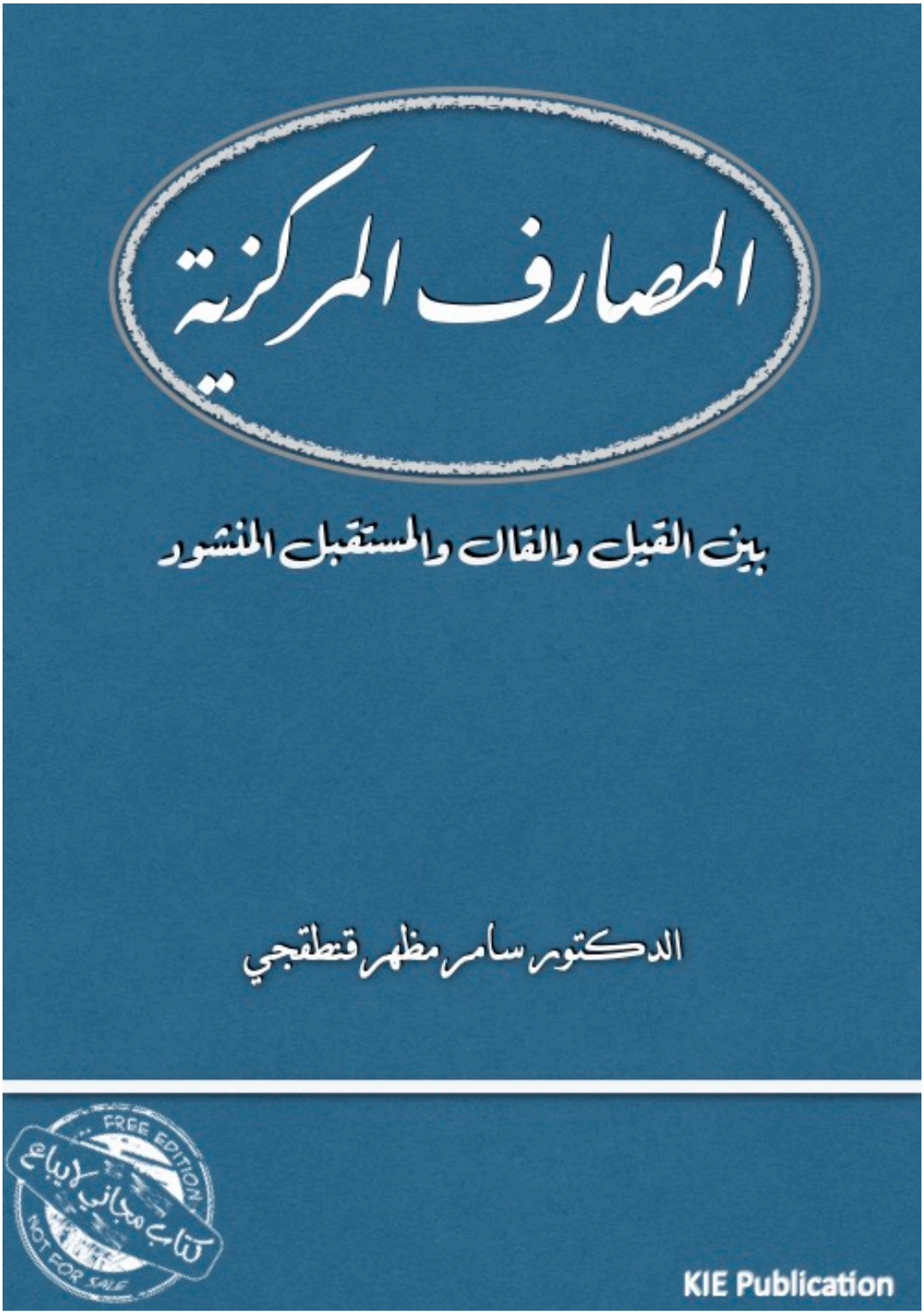

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com